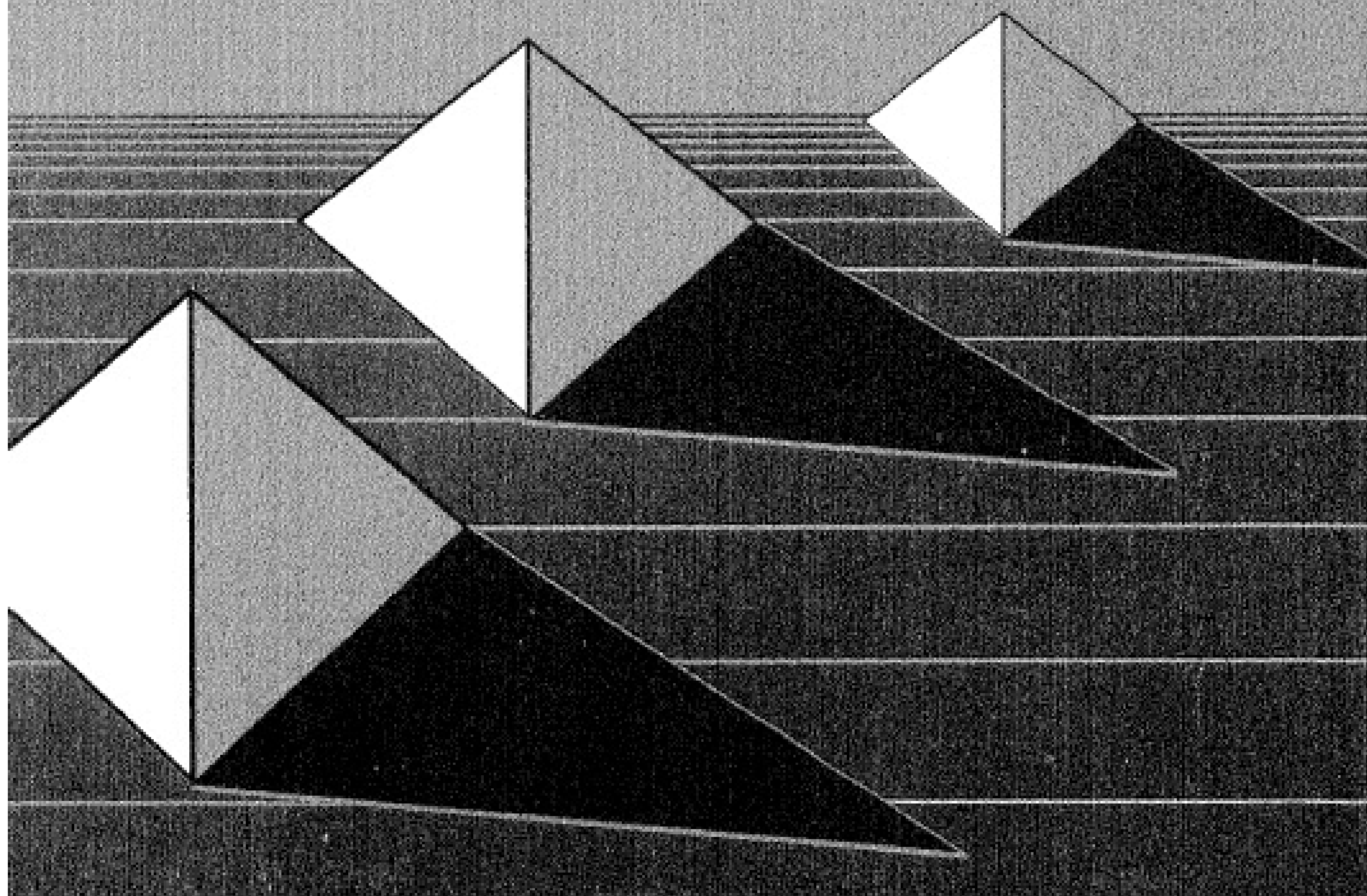
مستقبلنا في مصر

دراسات في الإعلام والبيئة والتنمية والمستقبليات

د. محمد الجوّادي

دار الشروق



دكتور مُحمّد الجوّادى

مستقبلنا فى مصر

دراسات فى الإعلام والبيئة والتنمية والمستقبليات

دار الشروق

مستقبلنا في مصر

دراسات في الإعلام والبيئة والتنمية والمستقبليات

الغلاف : الفنان محمد حجى
الخطوط : محمود إبراهيم

الطبعة الأولى
١٩٨٦

الطبعة الثانية
١٩٩٧

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ رابعة العدوية ـ مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما ـ تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

الإهـــداء

إلى كل الـذيـن يجهـدون فـكرهـم

ويجتـهـدون بـرأيهـم

ويجـاهـدون أنفسهـم

من أجل مستقبل أفضل لوطنهم

م٠ج

مقدمة الطبعة الثانية

أحمد الله سبحانه وتعالى أن اتيحت لى الفرصة اليوم لأقدم الطبعة الثانية من هذا الكتاب بمقالاته المتنوعة التى أتاح نشرها أن أفيد كثيرًا من القراء الذين لم يبخلوا علىّ بالتوجيه والتعميق وطرح الرؤى الأخرى لكل قضية تناولتها ، وقد أتاحت لى هذه المناقشات المتكررة والمتعددة أن أنمى معرفتى بكثير من مشكلات وطنى وأن أستزيد من المعرفة بحدود وطبائع وحلول هذه المشكلات ، كما أتاح لى نقدهم أن أعمق من فهمى لكل المشكلات المادية وغير المادية التى تناولتها .

وإنى لأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى عن قريب لأن أنشر مجموعة المقالات والدراسات الأخرى التى نشرتها منذ ١٩٨٦ وحتى الآن ، وإن كانت مجموعة من هذه المقالات والدراسات قد ضمها فى كتابى « الصحة والطب والعلاج فى مصر » الذى صدر فى أخريات عام ١٩٨٧ متضمنا عددًا من المقالات والدراسات التى تناولت فيها المشكلات الصحية لبلادنا ، وقد أصبح هذا الكتاب ـ هو الآخر ـ فى حاجة إلى طبعة ثانية أرجو الله أن يوفقنى إلى إعدادها للنشر عن قريب .



ولعل القارئ يلاحظ فى هذا الكتاب الذى بين يديه الآن ما لاحظته وأنا أقرأ تجاربه المطبعية على مدى الأسبوعين الماضيين من أننى كنت مستغرقا إلى النهاية فى التشبيهات الطبية ، وهو أمر قد يبدو عجيبًا حقًا ، فلا أكاد أجد مجازًا ولا تشبيهًا فى هذا الكتاب لم ألجأ فيهما إلى الطب ، وربما كان السبب فى هذا بسيطاً وهو أننى كتبت معظم هذا الكتاب وأنا مستغرِق ومستغرَق تمامًا فى بدايات عملى الطبى بعد تخرجى وعملى كطبيب

امتياز ثم كطبيب مقيم لأمراض القلب فى كليتى الطب بالزقازيق والقاهرة ، ومع هذا فإنى لابد أن أعتذر للقارئ عن هذا الاستغراق ، وذلك لأننى أدرك الآن تمام الإدراك أن الإنسان السوى لا يحب أن يغشى المستشفيات كثيرًا ولا أن يبقى فيها لأكثر من الوقت الذى يضطر فيه إلى هذا البقاء ، فما بال القارئ فى هذا الكتاب حين يجد مؤلفه لا يخرج به عن نطاق الطب والمستشفى . . وربما كان عذرى فى هذا أن القارئ قد يحس قلبًا أبيض من وراء هذا المعطف الأبيض .



وفى الحقيقة أننى حفيٌّ بأن يقرأ هذا الكتاب كل محب لمصر ، ولهذا فإننى أرجو كل قارئ له أن يعمل على تداوله مع أصدقائه وإخوانه لأنى أحب أن يستقر فى أذهاننا الاهتمام بالتفكير فى مشكلات بلادنا التى هى فى حاجة ماسة إلى كل ذرة من تفكيرنا . . ولست أشك فى أن معظم من سيقرءون هذا الكتاب قادرون على أن يقدموا أفكارًا أفضل بكثير من الأفكار التى يقدمها هذا الكتاب ، ولكنى أنظر إلى الضوء الذى يبعثه هذا الكتاب فى حجمه الطبيعى جدًا الذى قد لا يصل عشر معشار الشعلة التى يضيئها ، ذلك أنى لا أعتبر هذا الكتاب أكثر من عود من عيدان الثقاب التى تبدأ لنا الشعلة التى تضيء وتؤدى أدوارًا أخرى أعمق أثرًا من الإضاءة .



وسوف يلاحظ القارئ ما سبق أن أشرت إليه فى مقدمة الطبعة الأولى من أن كثيرًا من الأفكار والأمنيات التى شملتها فصول هذا الكتاب قد تحققت ، ولكنى أكرر هنا ما ذكرته [وما أنا أولى بتكراره بعد مضى عشر سنوات] من أننى تركت ما كتبت على نحو ما كتبته دون الإشارة ولا حتى فى الهوامش إلى ما استجد من أوضاع سواء ما توقعته أو ما تمنيته إلا من تعديل فى لفظ هناك أو هناك للارتقاء بالأسلوب وبقدرة القلم على توضيح الفكرة ، ولعل القارئ يدرك السبب وراء ذلك وهو أننى أنظر إلى هذا العمل كنتاج فكرى وأدبى فحسب ، كما أنى حريص على أن أبتعد به عن منحى السياسة وتقلباتها .



ولست بمستطيع أن أتجاوز عن أن أقص للقارئ أن عينى دمعت أكثر من مرة وأنا أشاهد فى مكتبات بعض المديرين الكبار فى مؤسساتنا الاقتصادية العدد الثالث عشر من المجلة البيئية لجامعة الزقازيق الذى يحوى دراستى عن «مستقبل المدن والمحافظات» لأن هذه الدراسة كانت تقدم فى سرعة وبساطة ما قد يسمى بترتيب

الأهمية النسبية لمدننا المختلفة ، ولست بمستطيع أيضًا أن أنكر مدى النشوة العارمة التى اجتاحتنى حين أرسلت إلىّ أمانة اللجنة السياسية فى الأمم المتحدة باعتبار مقالى عن البيئة ونزع السلاح واحدًا من وثائق القسم الخاص بنزع السلاح فى اللجنة ، ولست أيضًا بمستطيع أن أنكر مدى التقدير الذى حظيت به ورقة العمل التى قدمتها إلى الاجتماع المشترك للجان مجلس الشعب فى مطلع عام ١٩٨٢ ، ولا أن أتجاوز عن ذكر الحفاوة التى استقبل به المقال الخاص بالعالم الرابع من الدكتور مصطفى كمال حلمى نائب رئيس الوزراء « وقتها » وهو يزور الزقازيق برفقة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين ومجموعة كبيرة من الوزراء فى مطلع ١٩٨٣ . . أما محاضرة مستقبل الإعلام الإقليمى فإنى لا أزال استحضر أمام عينىّ مدى التقبل والبريق اللذين كانا يسيطران على الطلاب الذين استمعوا إليها كاملة على مدى أكثر من ساعتين . وهذه كلها هى بعض فصول هذا الكتاب .



وقد رأيت عند إعدادى لهذه الطبعة أن أجزئ أكبر فصول الطبعة الأولى إلى فصول متعددة يستقل كل فصل منها بفكرة واضحة ومتميزة ، كما رأيت أن أضيف الفصل العشرين وهو بحث متواضع ولكن موضوعه لا يكاد يبتعد عن وجدان هذا الكتاب .



ومع هذا كله فإنى لا أزال فى حاجة إلى أن اعتذر للقارئ عن تقصيرى فى عدم تقديم مجموعة مقالاتى التى نشرتها طيلة السنوات العشر الماضية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٦) ، ولاشك أن القارئ سيتلمس لى العذر مستشهدًا ساعتها بأننى قدمت مجموعة مقالات ماقبل ١٩٨٦ فى هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ والتى تتناول الفكرة العامة فى نظرة شاب مصرى تجاه مشكلات بلاده ، أما فى المستقبل فإنى أظن أننى سأعمد إلى التخصص فيها أجمعه مع بعضه فى كتاب واحد على نحو ما فعلت فى ١٩٨٧ فى كتابى «الصحة والطب والعلاج ».. وفيها بين نياتى الطموحة ، وجهدى الضئيل ، وتقصيرى المستمر أرجو الله سبحانه وتعالى أن يغفر لى ، وأن يجزينى ، وأن يعيننى ، وأن يوفقنى ، وأرجو القارئ أن يدعو لى بالغفران ، والجزاء ، والعون ، والتوفيق والهداية ، وألا يبخل علىّ بكل ما يراه من نقد ، وتوجيه ، وتصحيح ، وتعليم ، وتهذيب .

هذا وبالله وحده التوفيق

محمد الجوادى

مدرس أمراض القلب كلية طب الزقازيق

القاهرة ت : ٣٣٦٠٠٠٧ ـ ٣٤٨٣٤٨١

القاهرة ٢٢ يونيو ١٩٩٦

مقدمة الطبعة الأولى

كُتبت المقالات والدراسات التى يضمها هذا الكتاب فى أوقات مختلفة على مدى أكثر من أربع سنوات تقريبًا ، وقد نشرت فصول هذا الكتاب فى دوريات مختلفة ، وكان منها بالطبع افتتاحيات المجلة البيئية لجامعة الزقازيق ، كما نشر النص الكامل للدراسة التى قدمتها إلى اجتماع مجلس الشعب فى مجلة الشباب وعلوم المستقبل، وقد وجدت من المستحسن أن أجمع هذه الفصول والمقالات فى كتاب واحد، خصوصًا أننى كتبتها من أجل هدف واحد هو طرح رؤية متعادلة لمستقبل مصر ، ومع انشغالى كلية بالعمل الطبى فى جامعتى القاهرة والزقازيق لم يتح لى أن أتابع أيا من مراحل الطبع إلى أن انتهيت من قضاء فترة النيابة، وانصرفت إلى الانتهاء من كل ما كنت قد شرعت فيه فى مجالى الثقافة والمجتمع ، فإذا بى أجد نفسى مندهشًا لهذا التواصل مع الحاضر الذى أحسسته فى قراءتى لما كتبت ، وليصدقنى القارئ أننى شعرت أنه ربما لن يكون فى وسعى أن أعيد كتابة أى فصل من فصول هذا الكتاب على غير النحو الذى كتبته به ، ولهذا آثرت أن أبقى ما كتبت على ما كان عليه حتى من دون الإشارة فى الهوامش إلى ما قد استجد سواء مما توقعته أو مما تمنيته . . ولن يغيب فهم ذلك على فطنة القارئ ، ومع أنى أعرف أن القراء فى مصر قليلون جدًا إلا أننى أدرك وأؤمن بأن الواحد منهم كفيل بما لا يستطيعه الألف .

د. محمد الجوادى
نائب طب القلب
كليتى طب الزقازيق وقصر العينى

● الفصل الأول

مستقبلنا فى مصر

ما هو مستقبلنا فى مصر ؟ سؤال قد تتعدد عليه الإجابات بتعددنا نحن المصريين ، وقد ثبت للناس ووضح أن السلطة اليوم أعقل من أن تدعى أنها ترسم هذا المستقبل ، ولكن هذا لم يخلق ذلك الفراغ الذى يمكن أن ندعى وجوده فى تصورنا للمستقبل .

وثمة قدر كبير من الحرية فى أطر ـ وهى إطارات واسعة ـ يتمتع به أهل الفكر والرؤية اليوم فى تصور مستقبل بلادنا ، ولكنهم مع ذلك ليسوا على نفس الدرجة فى حرية التحرك بهذا الفكر فى آفاق الزمان القادمة ، وليسوا كذلك على نفس الدرجة من التفاؤل بهذا المستقبل الذى ما يزال فى عالم الغيب ، وليسوا كذلك على نفس الدرجة من قبول مبدأ التخطيط لهذا المستقبل .



كثيرون يريدون أن يؤكدوا أنه ليس هناك مستقبل على الإطلاق ، وأننا نسير إلى الأسوأ فنحن فى مجمل أحوالنا قبل الثورة خير منا فيها بعدها ، ونحن فى الستينات خير منا فى السبعينات ، ونحن فى السبعينات خير منا فى الثمانينات ، وأغلب الذين يقولون بهذه الآراء يقعون [سواء أرادوا هم أم أراد لهم هواهم أم أراد لهم وعيهم] أسرى عشقهم لفتراتٍ أو عهودٍ يعدونها المثلى . . هذا واقع وحق ، ولكن كثيرًا من المتجردين ـ لا نقول للأسف حتى لا نكون قد خرجنا عن الحياد ـ يعتقدون بهذا .

على أن الأخطر من هؤلاء جميعًا هم أولئك الذين يكونون فى الماضى القريب جدًا فى مقاعد السلطة أو فى مواقع النجومية ، ثم إنهم سرعان ما يقولون للناس وقد ابتعدوا عن مناطق اللمعان : إن المستقبل لا شىء ، وكثيرون من هؤلاء يؤكدون لك بكل ما يملكون من منطق سليم ، وتجارب حقيقية ، ورؤية ناقدة ، وعقلية نافذة إن الحالة هى كما يقول أهل الطب hopeless case أى « لا أمل فيها » .

---

* القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٥ .

بل إن الأدهى من ذلك أن كثيرًا من الذين يضطجعون فى مقاعد المسئولية (حتى وإن كانوا فيها بسبب كفاءتهم الحقيقية وبلا أدنى شبهة) ويصدرون التصريحات الوردية فى الصباح لا يأتى عليهم المساء إلا وهم يقولون إنه لا أمل .



ومع هذا كله يبقى مَنْ له وجاهة الحجة صامدًا فى الميدان، وهو يقول لك إن هذا الكلام طالما قيل من قبل ! ولكن العجلة تسير ، والقافلة تمضى . . كم قالوا إننا لن نجد بعد فترة قوت يومنا ثم مضت فترات ونحن نجد الأقوات حتى وإن كانت من الديون أو المعونات ، على أن هذه الحجة وإن كانت وجيهة وقوية فإنها تفتقد أيضا إلى المنطق المعقول جدًا ، فإن دوام الحال من المحال ، ولابد أن يأتى وقت يقع فيه المحظور ، وإلى أن يأتى هذا الوقت فلنمض ولنلعب فى الوقت الموجود (لا الضائع) . . هذا هو شعار كثيرين جدًا من أولى الأمر الذين يرُحلون المشكلات لتقع مسئوليتها على مَنْ بعدهم . . وليت الأمر يقف عند هذا الحد ، بل إن بعض هؤلاء يُرحل العواقب والمعقبات الناشئة عن حلول غير نموذجية إلى الأجيال القادمة .

وهؤلاء يرفعون بينهم وبين أنفسهم شعارًا اتخذوه من قصة جحا والحمار والملك ، ومع هذا فإنهم يلقون كثيرًا من النجاح لأنهم يرفعون هذا الشعار كما قلنا لأنفسهم وبينهم وبين أنفسهم، ثم يرفعون للناس ما يود الناس أن يروه من شعارات ويعطونهم ما يريدون لحياتهم من متاع الحياة الدنيا ، ولو أمكنهم أن يعدوهم بالآخرة كذلك لفعلوا !! ومع هذا فإن طائفة هؤلاء الأذكياء من أنجح الطوائف فى حياتنا السياسية .

وقد بلغ الأمر بواحد من هذه الطائفة نال الوزارة عن قريب أن أخذ فى كل يوم يصرح بما ليس فى وسع حكومات الدول التى تنتمى إلى الأمم المتحدة كلها أن تنفذه ، وهو مع هذا لا يعمل فى وزارته قدرًا يوازى عشر معشار ما يبذل من تصريحات . . ومع هذا فلو أتيح له ـ وسوف يتاح ـ أن يجلس فى نادى الجزيرة (فى الليدو أو فى الملاعب) أو على مقهى فى قريته بعد أن يخرج من الوزارة فسوف يقول عن تصريحاته إنها بداية هذا الإنجاز الذى يكون واحد من المخلصين قد بدأ فيه بالفعل !! وهو لهذا يكثر من التصريحات ، ويجعلها تغطى كل المجالات حتى يضمن لنفسه فى كل جزئية فضلاً ، كما لو كان هو العالم الرائد الذى غطت بحوثه جميع جزئيات تخصصه وترك المجال لتلاميذه من بعده ليتوسعوا فيما بدأه !! وما له لا يفعل هذا وأضواء الأعلام تبهره ؟ وكل ما يقوله يصدر فى اليوم التالى فى الصحف كلها بالعناوين الكبيرة؟ وقد قضى أساتذته الكبار أعمارهم الطوال لم يحظوا أبدًا بهذا الذى حظى به هو بضربة من ضربات اللعب السياسى المكشوف والمكشوف جدًا ؟



على أن الساحة الوطنية قد أصبحت وفيها مَنْ يريد أن يقول إننا لم نعد نستطيع أن نتحمل تضييع الوقت الحرج فى مثل هذه الألاعيب والوعود التى قد تجوز مع الحالات الباردة Cold cases كما يقول أهل الطب حين يصفون مرضا يمكن علاجه غدا كما يمكن اليوم ، فلا بأس أن يأخذ دوره فى قوائم الانتظار ، وهو ما لا يجوز مع الحالات الطارئة ومع الحوادث ومع الحالات الحرجة !

ولكن هل نحن فعلاً نعانى اليوم من حالة حرجة ؟ لعل هذا السؤال يمثل مشكلة المشكلات . . إذ كيف يمكن لنا أن نصور للناس أننا اليوم فى حال أصعب من حالنا يوم كان الاستعمار البريطانى جاثمًا على صدورنا ؟؟ أو أن حالنا اليوم أصعب من حالنا يوم تحالفت علينا الدولتان العظميان انجلترا وفرنسا ونزلت قواتهما بورسعيد مع قوات إسرائيل ؟ أو أن حالنا اليوم أصعب من حالنا فى ١٩٦٧؟ أو فى ١٩٧٣ ؟ . . . إلخ .

من هو ذلك العبقرى الذى سوف يتولى إقناع الشعب أننا اليوم فى هذه الحالة ؟ هل نحن حقًا فى هذه الحالة مرة أخرى ؟ وهل أصبحنا اليوم فى وضع يسمح لقلم ما أو فكر معين أن يتولى صياغه وأداء المونولوج الذى يستيقظ عليه الجمهور المصرى فى الصباح ليفهم ذلك ، وكأنه تنازلٌ من الكاتب القدير أن يُطلع الناس ويصارحهم بحقيقة الموقف الخطير لحالتهم العامة ؟

هل نحن فعلاً فى حالة حرجة ؟ وكيف يمكن لنا أن نضمن أن هذا التشخيص سوف يلقى إجماع الأطباء عليه ؟ ثم من يضمن لنا أن يقتنع أهل المريض بالتشخيص !



قد تكون هذه هى المشكلة ، فإذا جردنا الموقف إلى مثل من الأمثلة التى تقابلنا فى دور العلاج وجدنا أنه من النادر ، بل من المستحيل أن يختلف أغلبية من الأطباء على حرج حالة من الحالات [إلا أن يكون اختلافًا ظاهرًا يعكس هوى فى النفوس لسبب غير علمى على الإطلاق] فإذا عدنا إلى حالتنا الأصلية ، وهى مستقبلنا فى مصر وجدنا أن هذا الاستثناء هو القاعدة للأسف ، فكل أصحاب الكلمة فى مصر فى صحافتها الحزبية وغير الحزبية مختلفون جدًا فى تشخيص كل جزئية من جزئيات الحالة العامة ، لأنهم يصدرون عن هوى . . والهوى واضح ، والرؤية مظلومة . . . ومظلمة أيضًا . وقواعد الحكم على الأمور مغلوطة ، وقواعد المنطق نفسها لا تستعمل إلا وهى مقلوبة ، وحقائق التاريخ مطموسة بقصد وبغير قصد ، والمفتريات على التاريخ لامعة براقة ، والأبطال الحقيقيون لا يظهرون إلا فى بعض الأحيان حين يتعب الأبطال المصنوعون من الشمس المسلطة عليهم !!!



ونحن لا نرمى بالمشكلة على عاتق أحد ، ليس هذا هدفنا على الإطلاق ، ولكننا لابد فى البدء أن نحدد هل نحن فى مشكلة وما هى المشكلة بالضبط ؟ . . . نريد أن نصل إلى تشخيص ! !



إن مَثَل أجهزة الحكومات المتتابعة فى مصرنا العزيزة كمثل الطبيب يعالج مريضًا بالسكر مثلاً فيتحدث بشدة عن فوائد عقار الديجتالز المقوى لعضلة القلب ، ويزيد من التصريحات بأنه يزيد من الجرعات التى يقررها ، مع أنها تكلف كذا من المليونات ! ! ثم إذا بك تجد أطباء آخرين ينصرفون عن عمد أو عن جهل عن تشخيص المرض الأصلى (كما انصرف الطبيب المعالج نفسه) ويصيحون منبهين إلى أن الدكتور يبيع العقار فى أجزاخانة يشارك بثلث رأسمالها ! ! ويتحدثون عن استغلال النفوذ ! ! وآخرون يتحدثون عن مضاعفات هذا العقار ولكل عقار مضاعفاته ، ومجموعة ثالثة تتحدث عن إهمال التمريض فى إعطاء الدواء ! ! ومجموعة رابعة تندد بالدواء لأنه أجنبى وعندنا من الأعشاب ما هو بمثابة أصله ! ! ومجموعة خامسة تنكر على الطبيب أن يكتفى بجرعات متوسطة ! ! . . . ومجموعة سادسة تدعى لنفسها فضل السبق إلى نصح المريض بهذا العقار ، ومع كل هذا يبقى المريض على حاله ويبقى معه مرض السكر ! ! كل هذا مع أن الديجتالز ليس علاجًا للسكر على الإطلاق ولا على التخصيص ! !

أليس هذا مثلاً واقعيًا جدًا لكل مناقشاتنا حول قضايانا الكبرى ؟

ألم يحدث هذا فى كل ما اجتازته أقلامنا فى قضايانا الكبرى منذ أن اتيح لهذه الأقلام أن تتحرر وأن تخرج من القماقم ؟

ألم يكن هذا مصير إنجازاتنا الكبرى التى طالما تغنينا لها : السد العالى والقطاع العام واتفاقية السلام . . . ! ! وحتى حرب أكتوبر نفسها ! !

ثم يسأل الناس أين الحقيقة ؟ تمامًا كما يسأل أهل ذلك المريض بمرض السكر بعدما وقعوا بين آراء متضاربة لأطباء وأطباء آخرين لا يحكمهم إلا الهوى !

ونعود إلى مستقبلنا فى مصر ! هل حقًا تتحكم فى تشخيصه مجموعات من أهل الهوى ؟ لا نريد أن ندع هذا القلم الصغير الأخضر يقول هذا مع احترامه لكل أساتذته من الأقلام الكبار التى استوى عودها .. ولكن يبدو أن التفسير الوحيد لهذا الاختلاف البين فى معالجتنا لقضايانا الحيوية لن يخرج على الإطلاق عن هذه الرؤية .



ونعود أيضًا لنقول : وهل نحن بدع فى هذا من دون العالم كله من حولنا ؟ والجواب على هذا السؤال ينتظم إجابتين :

الأولى : ومن قال إنه ليس فى العالم اليوم مَنْ يعانى ما عانيناه ؟

والثانية : إن هذه علامة تقدم تمامًا بتمام كالذى يحدث عندما يكثر الكلام عن انتشار مرض جديد فيقال : وأين كان هذا المرض فى الماضى ؟ ويقول الأساطين فى هدوء : لم يكن يُشخَّص !! يقصدون أن المرض كان موجودًا ولكن أحدًا لم يكن يعرف أن هذه الحالة بمثل هذه الظواهر تمثل مرضًا ، وعلى هذا مات الملايين من السرطان دون أن يعرف أحد أنهم ماتوا بسبب السرطان وإذن فليس من الحق ولا العدل ولا الإنصاف ولا الذوق أن يقال إن هذه المشكلات لم تنشأ إلا اليوم بعد [كذا] وكذا هذه للأسف تستطيع أن تغيرها حسب إرادة كل فريق من فرقاء الهوى . . فهى الثورة ! أو هى القطاع العام ! أو هى الانفتاح ! أو هى اتفاقية السلام ! أو هى كذا أو كذا . . . .



هذا الخلط الغريب والمتكرر بين السبب الحقيقى والقرائن الزمنية هو أسوأ ما فى حياتنا الفكرية اليوم . . ومما يؤسف له أنه خلط متعمد ومتعمد ومتعمد ، ومع هذا فإن مما يدمى القلب أن معظم الشباب لا ينتبهون إلى فساد المنطق المبنى على هذا الخلط الواضح وضوح الشمس للذين يعرفون ما هو المقصود بالشمس !!

وهذا يجرنا إلى ضرورة أن تنشأ أجيالنا وقد عرفت من حقائق السياسة ، والتاريخ ، والمنطق ، والوطن ، والحياة العامة ذلك القدر الذى يهيئ لها أن تعرف الشمس !

ولقد يعجب الإنسان من هذا القلم الذى يدعونا اليوم إلى أن نتأكد من أننا نعرف المحسوسات . . ولكن الحقيقة هى التى تنبئنا عن جزئياتها هذه !!

وربما مر القارئ بتلك القصة التى تصور فتاة فقدت بصرها منذ مرحلة مبكرة ، كيف علمتها مَنْ تولت تربيتها أسماء الذوات والمعانى ، وكيف أن هذا ماء ، وهذه شجرة ، حتى أتت إلى المعانى فأرادت أن تصور لها معنى الحب . . وما زالت تحاول وتحاول حتى بدأت روح هذه الفتاة المصابة تفهم المعانى الروحانية !

ولكننا لا نحاول أن نبين لأهلينا حقيقة المعانى بما نكتبه فى السياسة ، وربما كنا وما نزال نعتقد أو نظن أن الحقائق تكتسب من نفسها تعلم الناس لها ، وتكون النتيجة المؤسفة أن نجد شبابنا كله أو معظمه ، وقد أصابته الأباطيل المكررة المزوقة فاحتلت فى تلافيف مخه وثنايا وجدانه تلك الأماكن التى كانت من أحق الحقائق حين خلق الله الإنسان وميزه بالعقل !!

واستغفر الله العظيم أن يكون فى هذا الكلام قصد من بعيد أو قريب إلى استعلاء أو غرور أو أن نزكى على الله أحدًا كما يقول الدعاء المأثور .



إنما الحقيقة أننا نريد أن نذهب بالتفكير فى مستقبلنا فى مصر إلى طريق مختلف ، وهو أن نذهب إلى طبيب غير هؤلاء الأطباء جميعًا الذين يعيشون فى كهف منذ أول القرن العشرين مثلاً فلا يعلمون شيئًا عن المضادات الحيوية ! نعم . . قد يكون هذا هو جوهر الإجابة الثانية على ذات السؤال ، ثم إننا يجب أن نعود إلى مستقبلنا فى مصر مرة ثانية فنسأل : هل حقًا إن أخطر ما فى هذا المستقبل هو ذلك الرأى العام (وبالتبعية صناعة هذا الرأى العام؟) .



ربما يكون من الظلم لقيمة مستقبلنا فى مصر أن يكون جوابنا بصيغة الإثبات ! . . ولكن الذى لاشك فيه أيضًا هو أن أخطر عنصر فى إحساسنا بمستقبلنا فى مصر هو الرأى العام وبالتبعية صياغته وصناعته !

نعم . . . إحساسنا بمستقبلنا هو الذى سوف يخلق فينا ذلك الدافع القومى ، والتحدى القوى نحو صياغة شىء ما مما فى أيدينا .



نعم . . . فهمنا لهذا المستقبل هو الذى سوف يحدد ما إذا كان هذا المستقبل يستحق منا أن نضحى من أجله ! لأنه إذا كان المريض قد أصبح ميتا فما جدوى المصروفات والعلاجات المكلفة ولماذا لا ندخر أموالنا ؟ نعم لأنه إذا كان قد مات فعلاً ، فلماذا الجهد فيما لا طائل من ورائه ! نعم لأنه إذا كان المريض يشفى ليستغله غيرنا من أقربائه الآخرين الذين كبلوه بالقيود لمصلحتهم فلماذا نبذل له من أنفسنا ؟ صحيح أنه عزيز على أنفسنا ، ولكن أنفسنا أعز على أنفسنا من كل ما عداها !! أليس هذا ـ وللأسف ـ ملخصًا للديالوج الذى تقوده الأنا السفلى؟ ؟

ومعذرة فى النهاية لكل هذه التشبيهات الطبية إنما عذرى أن المسألة فعلاً حياة أو موت .

● الفصل الثانى

مستقبل المدن والمحافظات فى مصر

التنمية : كلمة شاملة ، ومعنى كبير ، وهدف أكبر ، وحياة للحياة ، وليس من شأن هذا المقال أن يذهب إلى تعريفها ، ولا إلى تفضيل تعريف لها ، ولكنه مخصص للحديث عن مدخل من مداخلها هو « المدن » . . . . وأول ما نستطيع أن نجتاز به بوابة هذا الموضوع هو لفت النظر إلى تلك الحقيقة المؤسفة التى تجتاحنا (هذه هى أقل الألفاظ تعبيرًا) فى اعتقادنا أن ما خارج القاهرة هو الأرياف ، تسمع هذا القول من الذين يقودون سياراتهم فى شوارع العاصمة إذا رأوا سيارة تحمل لوحات محافظة أخرى ، وتسمع هذا القول من الناس الذين تقودهم خطواتهم إلى التعيين خارج القاهرة فلا يتحرجون من أن يقولوا هذا القول ، وتسمع هذا . . وتسمع . . ، وهذا إذا تأملت ليس ظلمًا لتلك البلاد لأنك تستطيع أن تسمع من أبناء هذه البلاد مثل هذا الشعور ، وهم يعبرون به عما عانوه حينما حاولوا أن يستزيدوا من تعلم اللغات الأجنبية مثلاً فلم يجدوا ما يلبى حاجتهم فى عواصمنـا الكبرى التى يقطن كلا منها حوالى الربع مليون أو الخمس مليون، أو حتى إذا حاولوا ـ قبل عصر الفيديو ـ أن يستمتعوا بفيلم سينمائى حديث فهم مضطرون إلى الذهاب إلى العاصمة الكبرى ، وتسمع هذا من الفلاح يذهب إلى مطار القاهرة ليأخذ الطائرة إلى عمان ثم العراق وغيرهما ، كل أولئك ظواهر بارزة تريد أن تقول شيئًا عن بلد هو مهد الحضارة ، ولكن الحاضر أضعف من ذكريات الماضى . .

ولقد روى أن واحدًا من زعمائنا الإقليميين ذوى النزعة العقلانية سُئل بعد عودته من دولة أوربية عن أهم فرق بين مصر وبين ذلك البلد ، فقال بعد تفكير : إن هناك مائة قاهرة ، ولكننا لا نملك إلا قاهرة واحدة ، ونصفا (يقصد الإسكندرية) .

وهذا هو أبلغ تعبير عن ذلك الوضع المتردى للحضارة فى عواصمنا خارج القاهرة فلننطلق إذن بهذا المقال نحو هذه العواصم ، نحاول أن نرى كيف تكون تنميتها ؟ ولكن ما هى ؟ ما هى تلك العواصم ؟ هذا هو السؤال الذى يدور حوله هذا المقال ذلك أننا نظلم عددًا من

نشرت فى المجلة البيئة لجامعة الزقازيق .

مدننا الكبرى حين لا نعطيه حقه فى التقسيم الإدارى ، ويظل فى وضع لا يسمح له حتى بأن يعتمد أهله عليه فى أداء الخدمات اليومية والتقليدية لهم .

وإذن فمن المنطقى قبل أن نتحدث عن تنمية العواصم أن نحدد ما هى هذه العواصم ؟ ولهذا فقد بذلت جهدًا حتى استطعت أن أحصل على تعداد مدننا ، واعتمدت على إحصاء الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المنشور فى مجلة جمعية التخطيط العمرانى (جمعية المهندسين المصرية) ورتبت هذه المدن تبعا لعدد السكان ترتيبا تنازليا .

هذه هى المدن المصرية البالغ عددها ١٠٨ ، منها ١٠٦ مدن يبلغ تعداد سكانها فوق العشرين ألفا ، عشرون مدينة يبلغ تعداد سكانها فوق المائة ألف ، وإحدى وثلاثون مدينة فوق الستين ألفا ، وفى نهاية هذا المقال سوف نقدمها على هيئة ملحق مرتبة فى وضوح يستطيع القارئ معه أن يدرك ما يريد إدراكه من أمثال هذه الأرقام .

ولست أنكر احتمال وقوع خطأ فى أى تعداد لأى سبب من الأسباب فهذا أمر وارد ، ولكن تبقى المعلومات التى يقدمها لنا هذا الإحصاء بمثابة صورة تقريبية عن الوضع بالضبط .

وقد نخرج من مطالعة هذا الجدول بالمطالبة مباشرة بإنشاء خمس محافظات جديدة تتخذ من المحلة الكبرى ، وكفر الدوار ، والأقصر ، وميت غمر ، وبلبيس عواصم لها ، إيمانا بضرورة أن تلعب هذه المدن الخمس المحورية والحيوية دورها الصحيح الذى لا ينبغى لها أن تلعب أقل منه . . وقد يكون وراء هذه المطالبة عقلية تدرك الأهمية الاستراتيجية لهذه المدن ، وكيف يمكن أن تكون هذه الخطوة دافعًا كبيرًا على طريق تنمية المجتمعات المحيطة بهذه المدن لا هذه المدن فحسب ، كما هو الحال فى تنمية الصحراء حول بلبيس على سبيل المثال .

وقبل أن نعرض لهذه المدن الخمس لابد أن نلفت النظر إلى البحر الأحمر ، ذلك الشريط الطويل الذى يتعدى طول ساحله محيط دول بأكملها . . وأظن فى اختصار أنه لن تتم تنمية فى البحر الأحمر ما دام فيه محافظ واحد فقط وجهاز واحد فى الغردقة فحسب . . إنما ينبغى على الأقل أن تكون هناك محافظة لشماله ومحافظة لجنوبه ومحافظة لوسطه . . وهذا لابد له من خبير ، لأن الكلام العشوائى فى مثل هذه الأمور ليس له فائدة ، وإنما كله ضرر .

أما شبرا الخيمة فلا يستطيع المرء أبدًا أن يتصور أن هناك من يشك للحظة واحدة فى غرابة أن تظل هكذا تابعة لبنها على بعد خمسين كيلو متر ، بينما هى لا تبعد عن القاهرة ، وإنما هو خط [وهمى] بين شبرا الخيمة وشبرا القاهرة [نتمثله] فى ترعة الإسماعيلية .

مأساة ما بعدها مأساة ، ولعل شواهدها فى هذا الإسكان المشوَّه المشوِّه الذى يغطى هذه المنطقة التى تقع فى مدخل القاهرة الشمالى (على طريق الإسكندرية الزراعى) توقظ فينا حاسة الإحساس بالذنب تجاه هذه المنطقة التى تركناها هكذا تئن فى خدماتها ، وينطلق ساكنوها

والعاملون فى مصانعها التى هى قلعة كبرى من قلاعنا الصناعية بلاشك إلى هذه المنطقة الزراعية الخصبة فيقيمون عليها فى هذه التقسيمات التى إن تمتعت اليوم ببعض المرافق المبتسرة فسوف تعانى فى المستقبل أشد المعاناة .

ولا أدرى ما هو المانع الذى يحول بيننا وبين أن نجعل من شبرا الخيمة محافظة مستقلة إلى جوار القاهرة والجيزة ما دمنا نعترف بما يسمى القاهرة الكبرى وندعو محافظ القليوبية دائما فى مشكلات العاصمة باعتباره يشارك فى المسئولية بهذا الجزء من محافظته الذى هو مكون كبير من مكونات عاصمتنا .

هاتان مسألتان لابد من اتخاذ قرار حاسم فيهما قبل أن يفوت الوقت الذى تكون فيه لهذا القرار أهميته [الذهبية] توفيرًا ، ويأتى الوقت الذى تكون فيه أهميته [الذهبية] تكليفًا و إنفاقًا .

ونحن نعرف أن التعضى organization من أهم علامات الرقى فى سلسلة المخلوقات . . وهذه هى الحقيقة التى يجب أن تكون قاعدة لفهمنا فى كل هذه الأمور الهامة التى تتعلق بمستقبل التقسيم الإدارى لوطننا .



إذن فنحن بحاجة إلى تقسيم القليوبية إلى محافظتين تنضم الجنوبية منهما إلى القاهرة الكبرى وتبقى للشمالية طبيعتها الشبيهة بالمحافظات الأخرى . ونحن كذلك فى حاجة إلى تقسيم البحر الأحمر إلى محافظتين أو ثلاث ونحن بحاجة كذلك إلى نوع من الترقية أو الترضية (الإدارية) لخمس مدن مظلومة فى التقسيم الإدارى الحالى وقادرة على أن تتبوأ مكانا أفضل فى مستقبل التنظيمات الإدارية ، ولنتحدث الآن عن هذه المدن الخمس المظلومة :

أولى هذه المدن هى **المحلة الكبرى** وهى كبرى فعلاً ، فهى خامسة مدن الجمهورية فى تعداد السكان كما يتضح من الجدول ، وهى كبرى المدن بعد العاصمتين : العاصمة المثلثة (القاهرة + شبرا الخيمة + مدينة الجيزة) والإسكندرية ، ومع هذا تبقى هذه المدينة تابعة لطنطا فى كثير من أمورها تبعية مباشرة ، وتبقى تابعة لطنطا أيضًا فى كل أمورها تبعية غير مباشرة ، والمحلة الكبرى هى قلعة الصناعة المصرية ، ومع هذا تبقى حتى اليوم بدون جامعة تكنولوجية تواكب التطور والتوسع التصنيعى . وهل من الكثير أن نكافئ عمال الغزل والنسيج الذين يفنون صحتهم وصدورهم بكلية تتيح الفرصة أمام أبنائهم فى التعليم الجامعى والهندسى ؟

هذه بلاشك من كبريات المسائل التى نظلم فيها أنفسنا ظلمًا بينًا ، ولقد أذكر أن أحد الزملاء اطلّع ذات مرة على نشرة للروتارى . . فقال حتى المحلة فيها روتارى ؟ قلت وما ظنك

بالمحلة ؟ إن فيها من مجتمعات الحضارة ما يفوق ما فى كثير من عواصم محافظاتنا ؟ قال لو كان الأمر كذلك لكانت محافظة بالفعل ! ! فأخذت أقول له : إن فيها قرابة ثلاثمائة ألف نسمة أى إنها أكبر مدينة مصرية وأنها تأتى بعد العاصمتين مباشرة فى الترتيب بين مدن الجمهورية كلها . . فتعجب ولم يكن يتصور !! وأضفت أن فيها من المصانع كذا وكذا . . إلخ وفيها مساكن للعاملين وأحياء كاملة للمصانع ومجتمعاتها . . فما إن انتهيت من هذا الحديث كله حتى قال لى : هل تريد أن تقنعنى بهذا ، أليس الأولى بك أن تقنع المسئولين أولاً . . . قلت : عندك حق . مرت أيام وكنا أمام التلفزيون فأذاع فى نشرة الأخبار نبأ افتتاح وحدة الكلى الصناعية فى مستشفى المحلة الكبرى وسمعت من جارى أمام التليفزيون ما سمعته من دهشة زميلى من قبل . وكررت عليه ما ذكرت لزميلى من قبل فلم يكن له انطباع إلا كانطباع زميلى الأول .



وثانية هذه المدن هى **الأقصر** ، طيبة ،عاصمة الأقدمين ، الأقصر صاحبة المطار ! ثالثة المدن المصرية شهرة عند الأجانب بعد القاهرة والإسكندرية . أو قل على أقل تقدير الثالثة «مكرر» مع أسوان . . ومع هذا ومع ٩٢,٧٤٨ نسمة يقطنونها غير أصحاب الجلالة والعزة والسعادة من الملوك السابقين إلى الدار الآخرة . . فإنها تتبع قنا التى تبعد عنها ٦٠ كم وما أدراك ما هى ٦٠كم فى الصعيد ، مع المستوى غير المشرف لمواصلاتنا وطرقنا فى الصعيد .

الأقصر هذه تخلو من كلية تعنى بأمر اللغات ، التى يأخذها أهل الأقصر بالخبرة والوراثة ، وتخلو من كلية تعنى بأمر التاريخ ! والأقصر هذه تخلو من كلية الآثار ، مع أنها أعظم مواطن الآثار فى العالم كله وفيها سدس آثار العالم أجمع ، والأقصر هذه تخلو من كلية أو معهد للسياحة أو الفنادق ، هى خلو من كل كلية ، ومن كل تعليم جامعى لأنها مركز . . . ، بل ولأن محافظتها لا تأخذ نصيبها من الجامعات إلا فرعا من جامعة مثقلة بالإشراف على فروع ثلاثة فى قنا وسوهاج وأسوان على مسافات تمتد إلى أربعمائة كيلو متر *.



وثالثة هذه المدن هى **كفر الدوار** ، قلعة الصناعة فى الشمال الغربى من الدلتا ، ذات المائة وستين ألفا من المواطنين ، تفوق بهم حوالى نصف عواصم المحافظات : المنيا ، والإسماعيلية ، وأسوان ، وبنى سويف ،وشبين الكوم ، وسوهاج ، وقنا ، ودمياط ، وبنها ، وكفر

---

* صدر قرار جمهورى بوضع خاص لمدينة الأقصر ، وأن يرأس مجلس مدينتها رئيس بدرجة نائب محافظة يعين مع المحافظين .

الشيخ . . . وهى مع هذا تتبع دمنهور إلى الجنوب منها ، على حين أنها أقرب إلى الإسكندرية فى شمالها ، وليس معنى هذا أننا نريد لها أن تتبع الإسكندرية ، ولكننا نريد لها استقلالاً يتيح لها أن تأخذ دورًا طليعيًا فى تنمية جزء كبير من الصحراء الغربية يمتد إلى غربها ، وإلى الجنوب الغربى من الإسكندرية ، ودورًا آخر فى تنمية البيئة المحيطة ببحيرة مريوط وفى تنمية الساحل الشمالى الأوسط الذى لا زال مهملاً .



أما المدينة الرابعة فهى ميت غمر ، وما أدراك ما ميت غمر ، إنها مدينة كبرى ، ذات موقع استراتيجى حساس ، تنبه إليه الإنجليز من قبل معاهدة ١٩٣٦ وفى معاهدة ١٩٣٦ ، فهى أهم ما فى وسط المثلث الذى يتكون من رءوس ثلاثة هى طنطا والزقازيق والمنصورة ، وميت غمر بلد رأسمالى كبير ، وتضم صناعات متوسطة مزدهرة وفى غاية الأهمية ، باقتصاد قوى كما أنها مدينة مخططة على مستوى معقول من الجمال ، والخدمات المحلية (من التعليم والصحة . .) متاحة فيها بقدر مشكور . . فى ذات الوقت تبعد عن عاصمة محافظة الدقهلية (المنصورة) مسافة ساعة ، ومعنى هذا أن كثيرًا من الإجراءات التى لا تتم إلا على مستوى المحافظة تستدعى من مواطنى هذا المركز الكبير هذا الانتقال الطويل . . بالإضافة إلى هذا فإن محافظة الدقهلية ! (مليون نسمة) تحتاج إلى تخفيف هذا العبء الكبير عن المنصورة ، وعن أجهزة المنصورة . وعلى الضفة الأخرى من النيل فى مقابلة « ميت غمر » تجد مدينة زفتى وهى عاصمة مركز كبير ولكنه يذهب أيضًا إلى طنطا . وكأن النيل بهذا العرض يجعل من على شرقه يذهب إلى عاصمة فى الشمال ومَنْ على غربه يذهب إلى الجنوب الغربى سبحان الله .



ونأتى إلى المدينة الخامسة وهى بلبيس (٦٩,٢٩٠) نسمة ، وبلبيس هى العاصمة القديمة لإقليم الشرقية قبل أن يأتى عميد أسرة زقزوق ويسكن الزقازيق ، وتنمو الزقازيق وتأخذ مكان بلبيس كعاصمة للشرقية . . ومع هذا تبقى لبلبيس مكانتها ، وموقعها الاستراتيجى الهام لأنها تصل الدلتا من وسطها بخط القنال من وسطه ، ثم شبكة الطريق الصحراوية التى تحيط ببلبيس والتى يجب أن نأخذ أمر توسيعها مأخذ الجد إلى أبعد مدى ، ثم مطارات بلبيس والسماء التى تكون أصفى ما تكون فى منطقة قريبة منها ، وكيف يمكن لنا أن نستغل ذلك كله فى إقامة مطار للدلتا نعمر به بعضها من صحرائنا الشرقية وتقوم حوله سلسلة من المجتمعات العمرانية المدروسة . وتكفينا العاشر من رمضان وتجربتنا الناجحة فيها، وكيف يمكن أن تكون محافظة بلبيس هى المحافظة التى تأخذ من القليوبية ترس الصناعة لتكون أكثر منها تصنيعا ، وتحافظ القليوبية على رقعة الأرض الزراعية الباقية .

والذين يتاح لهم السفر عن طريق بلبيس الصحراوى يروعهم أن تبقى هذه المناطق ذات الموقع الممتاز عن يمينه وعن شماله وبطول ٤٠ كيلو متر من القاهرة دون استغلال يناسب قيمتها الهامة جدا .



ونحن حين نطالب بإنشاء هذه المحافظات الخمس ، لا نسعى إلى زيادة عدد المحافظات ، مع أن هذا فى حد ذاته شىء ليس بالمستهجن ، وإنجلترا التى يزيد عدد سكانها عنا قليلاً ، فيها مما يناظر المحافظات عندنا ٥٦ ، فليس من شك أن هذه المحافظات فرصة جيدة لإتاحة منافذ أوسع للخدمات ، ورجل الشارع يدرك ذلك جيدًا حين يقول : آه لو كانت عاصمة محافظتى كذا التى تبعد عنى كذا كيلومتر بدلا من تلك التى تبعد أضعاف الكيلومترات . أقول هذا رغم أن هناك اتجاها يسود فى الفكر المصرى التخطيطى الآن بتقليل المحافظات بحجة التنمية المتكاملة ، وهو موضوع مختلف تمامًا وليس هذا محل مناقشته فقد ناقشت فى موضع آخر فكرة أن يتولى محافظ واحد محافظتين متجاورتين فى بعض الأوقات من أجل تكريس وإرساء أسس التنمية المتكاملة فى الخطط التنموية المشتركة والمتقاربة .



وفى الخدمات الروتينية واليومية كالمرور وترخيص السيارات أو فى المحاكم الكلية (التى لابد أن ترفع أمامها القضية إذا ما كان موضوع النزاع أكثر من مبلغ معين من المال أصبح الآن شيئًا غير ذى بال) . . وغير ذلك كثير ، كل تلك الخدمات تقتضى من المواطنين الترحال لمسافات طويلة أمام مصالح أصبحت تنوء بالأحمال المتزايدة عليها . فى حين أن توزيع هذه الخدمات على منافذ أكثر لن يكلفنا شيئًا ، ولن ينقص من قدر هذه الخدمات شيئًا . وهكذا لن تكون المركزية بالبعد عن القاهرة فحسب ، ولكنها تكون بالبعد عن كل [قاهرة] فى محافظاتنا .



على أننا فى هذا الصدد ينبغى أن نفكر بجدية فى أمر توسيع نوافذ الخدمات بصورة أعم وأشمل ، فمما لاشك فيه أنه لابد لفروع المصالح الحكومية فى الأحياء والمراكز أن تلقى من توسيع مدى سلطاتها القدر الكافى والكفيل برفع مستوى سرعة الأداء . . وأظن أنه قد مضى الوقت الذى كانت فيه السلطات بحاجة إلى أفراد قلائل يتحكمون فيها من بعيد .

لم تعد سرعة العصر ولا روحه تتيحان لنا أن نتوقف عند نظمنا المالية ولا سجلاتنا العتيقة ، ولا لوائحنا القديمة ، **ونحن لا نطالب بهدم كل هذا ، ولا بإعادة تنظيمه** ، وإنما نطالب **بإعادةالبناء** . ومن غير المعقول أن تبقى إداراتنا التعليمية التى أقيمت فى المراكز والتى تضم اليوم فى كل واحدة منها عددًا لا يستهان به من أفاضل أساتذتنا المربين الكبار الذين شغلوا

قبل أن يصلوا إلى مواقع رؤساء الأقسام فيها عددًا من أهم المواقع التعليمية سواء فى التدريس أو الإشراف أو التوجيه أو إدارة المدارس من غير المعقول ولا المقبول أن تبقى هذه الإدارات بهذه السلطات المحدودة التى لا تتيح لها إلا الحركة فى أضيق نطاق . وقل مثل هذا فى إدارات الشئون الصحية ، والشئون الاجتماعية . ومع أن للأوقاف مساجد فى كل نجع من نجوعنا بالتأكيد إلا إنها إلى اليوم ليس لها هذه الإدارات على مستوى المراكز ، ومعنى ذلك أن إمام المسجد الذى فى الأقصر لابد له أن يمضى إلى قنا إذا ما أراد صرف راتبه أو الحديث إلى رئيسه فى أمر تنظيمى أو إدارى .



ولعل من أهم وظائف الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وأكاديميات الإدارة المختلفة فى بلد كبلدنا أن تشكل لجان عمل محدودة الأعضاء ، سريعة البت ، واسعة الخبرة ، قوية القدرة على التنظيم والتنفيذ ، تتولى النظر فى كيفية إعادة توزيع الاختصاصات الإدارية واضعةً فى اعتبارها التوسع ما أمكنها فى منح السلطات وتقوية صلاحيات مجالس المراكز وإداراتها .

ليس هذا فحسب ، بل لابد لنا أن ننتبه إلى أكثر من سبعمائة مجلس قروى فى مصرنا العزيزة، هى فى حاجة بكل تأكيد إلى شد أزرها ، وتقوية عزمها ، وإتاحة التصرف فى ميزانياتها لأهلها أنفسهم ، وهل تظن أن هناك أحدًا أقدر من هؤلاء على صياغة مستقبل وحاضر بلادهم الصغيرة ؟ وسوف تثبت لنا الأيام إذا اتجهنا هذه الوجهة فى معالجة أمور التنمية مدى الأهمية القصوى التى سوف يلعبها العنصر البشرى الناجح والأمين فى توجيه جزئيات التنمية على النحو الذى لا يضمن تنميةً فحسب ، ولكن يضمن لهذه التنمية فى مستقبل أيامها تنمية متواصلة لجميع أبعادها .



يأتى هذا البعد الثانى فى المسألة وهو الترقى الحضارى ، ولابد لنا هنا أن نتذكر تعبيرًا جميلاً كتب عنه الدكتور جلال أمين بعد ما وضعه ، وهو قوله « ترييف المدن » وهو يقصد أن معنى التحضير وزيادة الحضر قد سار فى مصر على نحو مختلف تمامًا أدى إلى ترييف المدن .

وعلى هذا فنحن لا نريد عندما ننشىء من هذه المدن عواصم محافظات أن نرفع من شأنها الإدارى على الورق فحسب ، ولكن لابد أن يكون لها هذا المعنى الحضارى والثقافى بأوسع معانيه ، ولعل أول الجوانب الهامة هو « الجامعات » ومن الأسف أن كثيرين من أولى الأمر وأولى الأقلام فى وطننا العزيز يستكثرون على هذا الوطن أن تكون فيه اثنتا عشرة جامعة ، مع أن بلدًا مناظرًا مثل تركيا فيه ٢٧ جامعة .



ومن حسن الحظ أن فى إمكاننا أن نجعل الآن من هذه الجامعات القائمة وبدون زيادة أكثر من خمس وعشرين جامعة فعندنا فروع لجامعة القاهرة فى الفيوم وبنى سويف ، وعندنا فرع لجامعة طنطا فى كفر الشيخ ، وفرع كبير لجامعة الزقازيق فى بنها ، وفروع لجامعة أسيوط فى قنا وسوهاج وأسوان * . . وعندنا جامعة الأزهر بفروعها الكفيلة بإنشاء حوالى ١٢ جامعة مستقلة . تستطيع أن تعد على يديك الآن ما فى المنصورة والإسكندرية والزقازيق والبحيرة وأسيوط . وتستطيع أن تعتبر كل كلية للبنات الإسلامية جامعة مستقلة وهى على المستويين الإدارى والتنظيمى تكاد تكون كذلك وهكذا .

وكل هذا جميل ولا غبار عليه ، وسيأتى يومه بكل تأكيد حين يتاح لأولى الأمر أن ينظروا إلى هذه الكيانات على أنها بلغت السن الذى يمكنها من الاستقلال .

ولكن الأهم من كل ذلك هو التعليم الفنى الذى نحن أحوج ما نكون إليه ، ونحن أكثر ما نكون ظلما له ، وعلى الرغم من أن عندنا من هذه المعاهد الفنية ما يفوق الستين عددًا أى ما هو كفيل بأن ينشئ لنا أكثر من خمس جامعات تكنولوجية مستقلة متكاملة إلا أننا حتى الآن نجعل هذه المعاهد فى وضع أدبى لا يدانى الوضع الذى تحظى به حضانات اللغات فى القاهرة، وقد يزعج هذا القول الصريح بعضًا منا ، ولكن لابد له أن يزعج هؤلاء إذا ما ذهبوا إلى هذه المعاهد وسألوا كم فيها كلها من درجات مدير عام مثلا . . ولن يجدوا عددًا يعد على الأصابع . . ثم إن هذه المعاهد كلها من بورسعيد وحتى أقصى الصعيد تتبع إدارة ـ مجرد إدارة عامة فى وزارة التعليم العالى . ومع احترامنا لوزارة التعليم العالى إلا أننا لابد أن نقرر أنها مشغولة أيضًا بكثير من أمور الجامعات ، والبعثات ، والعلاقات الثقافية . . إلخ . وتبقى هذه المعاهد وإداراتها فى إدارة لها من الاهتمام الوزارى المحل الأخير بلاشك .



ويستكثر كثير من أولى الرأى الذين تحدثت معهم فى هذا الشأن على هذه المعاهد أن تتحول فى مجموعات إلى جامعات تكنولوجية متوسطة مستقلة ، وهم فى هذا للأسف لا يستكثرون إلا الخير على هذا البلد الأمين ، والمسكين فى آن واحد .

ولعلى حين ذكرت أمر هذه المعاهد فى هذا الجزء من الحديث عن الحواضر الجديدة التى لابد لنا أن نعطيها مكانتها كنت أود أن أركز على نوعية الجامعات التى نريدها أن تعطى من مشاعلها النور فى مواقع يعم نورها أكثر الناس بقدر الإمكان .

نحن إذن فى حاجة إلى إنشاء عدد من هذه الجامعات نختار لها هيئاتها من خبراء مراكز

* أسست مؤخرًا جامعة جنوب الوادى لتضم هذه الفروع الثلاث .

البحوث فى مصانعنا الناجحة ، ونبتعد عند تقييم هذه الشخصيات العلمية عن الطرق التقليدية التى نقيم بها أساتذة الجامعات التقليدية .

ولا مانع على الإطلاق أن نحتذى فى البداية أسلوب دولة ناجحة كألمانيا الاتحادية فى هذا الشأن .

وعندنا فى مصر نفسها تجربة ناجحة ، وإن لم تكن تحظى بالصيت الذائع نجدها فى معهد كيما للتكنولوجيا بأسوان رغم طول سنوات الدراسة فيه بعد الثانوية العامة (٦ سنوات) ولكن لا أدل على نجاح هذه التجربة من أن أحد وزرائنا الاقتصاديين اختاره طريقًا لابنه الوحيد .

وإذن فلابد أن نضع فى حسباننا أن ننظم لهذه المعاهد من القوانين ما يتيح لها من الشأنين الاجتماعى والتنفيذى فى مجتمعنا ودواويننا القدر الذى يجعل التسابق عليها وإليها من الآن مضمونا بحيث تتجه إليها أفضل العناصر والعقليات كما هو الحال فى ألمانيا على سبيل المثال .



لا أحب أن اقتصر فى هذه النقطة على أن أذكر أن كثيرًا من آلاتنا التى استوردناها وأنفقنا فيها الملايين من العملة الحرة معطلة دون إنتاج على الإطلاق بسبب النقص فى هذه الطائفة من التكنولوجيين .

ولكنى مع هذا أود أن أذكر أن من أهم عوامل انتصارنا فى أكتوبر المجيد أن الممارسين للحرب كانوا على ذلك القدر من التعليم الذى أتاح لهم أن يتفهموا ويستوعبوا الأسلحة التى أضافوا إليها بُعدًا من كيانهم الإنسانى ، فصارت إلى ما صارت إليه من هذه القدرة المذهلة ، وهو ما ساهم إلى حد كبير فى تحقيق العبور وإحراز النصر .

وهذه حقيقة يجب علينا أن نأخذها فى الاعتبار عندما نصمم أو نخطط لمستقبل القوى البشرية فى وطننا ، وأعتقد أننا نخطئ كثيرًا فى حق هذا الوطن عندما نترك أمر التدريب والتأهيل لمراحل متأخرة من أعمار شبابنا ، كأن يكون على سبيل المثال بعد تخرجهم من الجامعة . . ولن يكون الحل الأمثل لهذه المسألة إلا فى تبكير التخطيط لهذه المستقبليات ، وكلما كان التبكير أكثر كان النجاح أكثر .

ولو علم الناس صغارًا وكبارًا ـ أقصد ـ طلابا وأولياء أمور ـ أن هناك تعليمًا موازيًا غير طريقة ٦/ ٣/ ٣/ ٤ لسلكوها . . والدليل على ذلك واضح وبيّن فى تصريح وكيل وزارة التربية والتعليم لمحافظة القاهرة حين أعلن أن الحد الأدنى للقبول فى المدرسة الفنية نظام خمس سنوات قد فاق الحد الأدنى فى مدارس الثانوى العام . وأذكر أن دار المعلمات فى دمياط كان حدها الأدنى (بالنسبة لبنات المدينة) يفوق الحد الأدنى للمدارس الثانوية العامة وكانت

مديرية التربية والتعليم الذكية تجعل حدًا أدنى للبنات المتقدمات من المدينة وحدًا أدنى آخر للمتقدمات من الريف حتى تضمن فى المستقبل أن يكون هناك خريجات من الأرياف يتولين العمل فى مدارسها ، وإذن فلو شجعنا طريقة ٨/ ٥/ ٣ بمعنى التعليم الأساسى ثمانى سنوات ثم خمس سنوات للتعليم التكنولوجى يمنح شهادة جامعية متوسطة ، ثم يواصل الخريج بعدها مباشرة [أو بعد سنوات فى ممارسة المهنة قد تمتد للخمس] الرحلة الثالثة لثلاث سنوات لكان هذا أجدى كثيرًا .

وهناك ثلاث تجارب معاصرة أثبتت نجاحًا ملحوظا (من حيث الإقبال عليها وإن كان نجاحها من حيث الناتج لم يدخل بعد إلى مجال التقييم) أولاها تجربة معهد التعاون وتلتها تجربة معهد الكفاية الإنتاجية فى جامعة الزقازيق ثم تجربة التأهيل الجامعى لمدرسى المرحلة الأولى التى تنظمها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع كلية التربية فى جامعة عين شمس .

وينبغى لنا أن ندرس هذه التجارب بتوسع يليق بجوانبها العملية وآثارها السيكولوجية والاجتماعية والإنتاجية والتنظيمية ، وكيف نستطيع أن نخرج من آفاقها إلى صيغ (ولا أقول صيغة واحدة) للتعليم العالى وقبل العالى .



نأتى بعد هذا ـ ولا أقول يأتى بعد هذا ـ إلى الثقافة والإعلام ، ومأساة الثقافة فى بلدنا مأساة كبرى ، ولكنها مع كل حال ليست بالمرض المستعصى على العلاج ، ولا بالذى استنفدت فيه وسائل العلاج ، بل على العكس من ذلك تمامًا قد تكون حقيقة الأمر أننا لم نجرب فيها علاجًا على الإطلاق . . فهذه دور الكتب التى يحق لنا أن نفخر بها ، وبأن عندنا منها فى كل حاضرة من حواضرنا دارًا تعد من المفاخر التاريخية التى لابد أن نوجه لها من العناية بعضًا من التى تلقاه مثيلاتها أو ما هو أقل منها فى شرق العالم أو غربه ، ومع هذا تجدها لا تلقى أى عناية أو رعاية، مجرد إدارة صغيرة تتبع المحافظة رأسا ، ولكن لأنها بما حباها الله من قبل مستقلة بمبناها ، فهى بعيدة عن المحافظة ، والبعيد عن العين بعيد عن القلب ، وتسأل عن الميزانيات المخصصة لدار من هذه الدور فتجدها لا تصل إلى بضع مئات من الجنيهات لشراء ما استحدث طوال العام من كتب وهى مأساة بلاشك ، وبعض القائمين على أمر هذه الدور يحسون بمعاناة الطلاب فى مراحل التعليم العام والجامعة فى الحصول على كتب معينة تساعدهم فى دراستهم ، فلا يجدون بأسا من أن يصرفوا الميزانية المخصصة لدعم كتب المكتبة العامة على شراء بعض هذه الكتب الدراسية أو الملخصات ، ويجذبون بها أرجل الطلاب إلى قاعات المكتبة ، ليسجلوا بعض الرواج . . كان الله فى عونهم . . هذه الدور لا تحتاج أكثر من مليون جنيه تصان به ثم تؤثث، وتزود رفوفها بالكتب . ومن عجب أن فى مخازن دور نشرنا

الكبرى كميات كبرى من الكتب ، ومهما قيل فى قيمة هذه الكتب ، إلا أن الأمر المؤكد أن وجودها على أرفف هذه المكتبات خير من وجودها على أرفف تلك المخازن .

مليون من الجنيهات سوف تكفى بلاشك لإنعاش الحركة الثقافية ونشر تقدم ثقافى لن تقل قيمته بأى حال من الأحوال عن ثلاثين مليونا من الجنيهات تنفق فى الهباء .

وقد مرت مصر بمرحلة نشطت فيها فكرة الثقافة الجماهيرية وقصور الثقافة وبيوت الثقافة، وليس من شك أن فى كل هذه الأفكار كثيرًا من الخير والنفع العام ، ولكن المؤسف أن ننتصر لاتجاه على حساب اتجاهات أخرى قائمة وناجحة ودولية النجاح لمجرد السعى وراء أوهام ، وأحسب أن قد جاءنا اليوم الذى أصبحنا فيه على وشك الشفاء من هذا المرض وأمثال هذا المرض ، والنظر فى كل هذه الأجهزة لا لتقليص دورها ، وإنما لتوسيعه ولاستغلال كل أصل ثابت (كما يقول تعبير أهل الاقتصاد) فى زراعة كل نبت صالح تعم ثمراته ليفيد منه شباب هذا الوطن . فلتكن الفكرة فى قصور الثقافة وبيوتها أنها تنظر إلى الثقافة من مفهوم أوسع من الكتاب ، لا مانع فى ذلك ، ودور الكتب نفسها لم تقل إنها دور الثقافة ، ولا إنها احتكرت الثقافة ، ولكن هذا لا يمنعنا من القول بأن الأصل هو الكتاب ، فى عصر الحجر وفى عصر الفيديو وفى عصر الفضاء ، وسواء كان هذا الكتاب بخط اليد أو على الجلد أو على الميكروفيلم ، وينبغى ألا ننسى هذه الحقيقة ، فى كل آن وحين .

ومع هذا كله ينبغى لنا عندما نفكر فى أمر الثقافة أن نأخذ فى اعتبارنا أنها من الأنشطة الإنسانية التى ترحب بالحرية ، بحرية الفكر وبحرية رأس المال على قدر سواء ، ولنعترف أن السينما المصرية على سبيل المثال بدأت أهلية ، وأثمرت وهى أهلية ،وترعرعت وهى أهلية . ولنعترف أيضًا أن المسرح شهد أوج فتراته وعظمته ، وهو أهلى ، وكل هذا مقدمة لكى ندرك حقيقة هامة هى أن القوانين وهى فرامل لن تشجع ازدهار (أو بعبارة أدق إعادة ازدهار) صناعة كصناعة السينما، إنما المشجع الحقيقى هو كسر القوانين (وقد تكون غير سينمائية) التى تحد من هذه الحركة إلى أبعد الحدود .

وقد لا تكون الإنفاقات الهائلة على العروض الضخمة بالشىء المضمون المكسب فى عصر الثمانينات ، هذه حقيقة تدركها كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء، ولهذا فهم لا ينفقون على فيلم كبير إلا فى النادر القليل ، ومع هذا فمستقبل العمل السينمائى مضمون ! وحاضر العمل المسرحى هناك مزدهر وحجز التذاكر للمسرحية فى العواصم الأوربية يأخذ وقتًا وطابورًا، هذه حقيقة . وتسألنى عن السبب فلا أجد غضاضة من أن أقول لك «الجدية»، والجدية لا تعنى غياب الديكور ولا تعنى الكرسى الخالى من القطيفة ، وإنما تعنى

الالتزام بالمنهج والأسلوب والمحافظة على الموعد وعلى المشاعر وعلى الوقت ليس فى بدء العرض فى موعده فحسب ، ولكن فى عدم إهدار ساعاته نفسها .



ومن المتبع فى الخدمات الصحية أن عواصم المحافظات فيها مستشفيات عامة ، وأن عواصم المراكز فيها مستشفيات مركزية ، وأن القرى الكبرى أو المدن الصغرى المنشأة حديثًا فيها وحدات مركزية مطورة . . هذه تقريبًا هى القاعدة فإذا تطورنا بالمستشفيات مع التطور التكنولوجى الدائم والدائب فى الخدمات الصحية فسوف يكون لنا من هدى هذه الأرقام ، والدرجات مؤشرات ودلائل مساعدة على أن نحدد : كم مستشفى فى هذا العام نزوده بجهاز الكلى الصناعية؟ وبوحدات الرعاية المركزة ، وبكذا وبكذا ، تبعا للتوفيق بين الإمكانات المتاحة التى هى محدودة وبين الكثافات السكانية وبعد المسافات والعوامل البيئية المحلية ذات التأثير فى انتشار الأمراض إن وجدت . وهكذا تصبح الخدمات العلاجية موزعة توزيعًا عادلا، لا تبعا لنفوذ النواب أو نشاط القادة المحليين فحسب . . ومع هذا يبقى الحافز الفردى والجهد الفردى فى صورة التبرعات . تستطيع مدينة ما أن تفاخر بأن مستشفاها خير من مستشفيات بلاد تفوقها عددًا لأن فى أهلها من محبى الخير الكثيرين ممن تبرعوا بتبرعاتهم ومالهم الخاص . . وهكذا .



هذه كلها بعض أمثلة ، ليست صادرة عن خبير فى التخطيط ، ولا عن مسئول بيده الأمر، ولا عن نائب بيده التشريع أو النقض . . وإنما هى اجتهادات مدروسة لعين رأت ، وتريد أن ترى النور الذى تستحقه بلادنا ذات الحضارات المتداخلة لا الحضارة الواحدة .

ونحن نعرض هنا فى نهاية هذا المقال جدولاً نرتب فيه مدن الجمهورية جميعًا حسب تعداد السكان المتاح أمامنا ، وقد لا يكون هذا الترتيب دقيقًا كما أسلفنا القول ، ولكننا نظن أننا بنشره فى هذا المقال نتيح الفرصة أمام أمور كثيرة : أمام الشباب بل والشيوخ ليأخذوا فكرة عن بلادهم ، أمام بنوكنا التجارية الخمسة ، وأمام شركات السلع الاستهلاكية فى القطاع العام لتأخذ فى التفكير فى توزيع شبكة فروعها على هذه المدن تبعًا لترتيبها فى الكثافة السكانية (وإن كانت مثل هذه الأمور تأخذ عوامل أخرى فى الاعتبار كالضواحى المحيطة والأرياف التابعة . . إلا أن هذا ليس هو العامل الأول . . إلخ) .

وإذا اتخذت خططنا التنموية فى المستقبل تنمية المدن مدخلاً فهى بلاشك تأخذ طريقا من أصوب الطرق حين تصبح متكاملة ومتواصلة ومتناسقة وعادلة لأنها سوف تركز على العنصر الذى يمثل الوحدة الحقيقية فى مسألة النمو . ذلك أن العلماء عندما يريدون أن يبحثوا مسألة

أو موضوعًا متكاملاً فإنهم يبحثون عن الوحدة الأساسية ، وهكذا فإن الوحدة فى الكيماويات والمواد الكيماوية هى الجزىء ، والوحدة فى البيولوجيا هى الخلية ، . . وهكذا . . ولعل المدينة أو القرية تكون فى رأى الذين يوافقوننا الوحدة الأساسية فى مسأة التنمية والنمو .

وقد لا تكون هذه الإحصاءات على درجة عالية جدًا من الدقة ، ولكن هذا لا يمنع أنها تمثل حقيقة متاحة هى بلاشك خير وأولى من التقديرات الصورية .



ومما يستحق التقدير فى هذا الموضوع أن نشير إلى أن مثل هذا التفكير قد أخذ طريقه إلى عقلية الحكومة [مؤخرًا] عند تحديد عدد المقاعد التى سوف تختص بها كل محافظة فى مجلس الشعب بمبدأ أن يمثل كل عدد محدد من الناس عضو واحد ، ولعله يكون خير مصداق لنظريتنا التى تسعى إلى إقامة محافظة ميت غمر إلى التخفيف عن الدقهلية (٣٢ عضوا) ومحافظة بلبيس عن الشرقية (٢٩ عضوا) والقليوبية (١٩ عضوا) ومحافظة المحلة عن الغربية (٢٥ عضوا) ومحافظة كفر الدوار عن محافظة البحيرة (٢٧ عضوا) . ومحافظة الأقصر عن قنا (٢١ عضوا) .

ولابد أن يقودنا الإنصاف والاعتراف بالحق أن نعترف أننا لم نستطع الوصول إلى الحلول المثلى فى شأن محافظات الوجه القبلى كلها ، وسوف يكون من أسعد الأوقات ذلك الوقت الذى نقرأ فيه عن دراسات علمية وتخطيطية فى هذا الشأن .

قد لا يكون من العدل أن ننتهى من هذا المقال دون أن نشير إلى تلك القرى التى تضم عددًا من السكان يفوق العشرين ألفا بكثير . . وهى قرى كثيرة ومتميزة تحتاج بلاشك إلى قدر من العناية التى تُوجه إلى المدن أو التى من المفروض أن توجه إلى المدن . . وفى عبارة أخرى يمكن لنا أن نقول بأن أربعمائة مدينة فى وطننا خير من أن يكون فيه ثلاثمائة فقط . . ولكن هذا لا يعنى أن تكون فيه أربعمائة لافتة بأسماء أربعمائة مدينة ، إنما يعنى هذا أن تكون هناك الخدمات والحضارة التى تكون على هذا المستوى ونعود إلى التحذير من أن نُقَاد إلى ما يوصف بتربيف الحضر وتزييف الحقائق .

وليكن فى اعتبارنا أن نأخذ على أنفسنا عهدًا أن يكون فى خطتنا تحويل عدد معين من القرى كل عام إلى مدن ، وليكن ذلك بأولويات محددة ومعروفة لعشر سنوات أو عشرين عامًا مقدمًا ، وأذكر فى كثير من الأحيان أن الألمان فى بعض قراهم يقولون لنا إن هذه القرية سوف تتحول إلى مدينة عام ١٩٩٢ وهكذا يأخذون فى إعداد خدماتها على خطتين خمسيتين (لو كان عندهم طريقتنا فى الخطط الخمسية) فلا تأخذ المسائل هذا التوتر والتعجل والتمزق والتسيب والتأكد والتحجج الذى تأخذه عندنا .

جـدول ١ : ترتيب مدن الجمهورية تبعا لعدد سكانها حسب تعداد ١٩٧٦

١	القاهرة	٥,٠٨٤,٤٦٣	٣١	المطرية	٦١,١٥٣
٢	الإسكندرية	٢,٣١٨,٦٥٥	٣٢	دسوق	٥٨,٦٥٠
٣	الجيزة	١,٢٣٢,٦٥٤	٣٣	منوف	٥٥,١٣١
٤	شبرا الخيمة	٣٩٣,٧٠٠	٣٤	أبو كبير	٥٤,٨٥٥
٥	المحلة	٢٩٢,٨٥	٣٥	إخميم	٥٣,٢٣٤
٦	طنطا	٢٨٤,٦٣٦	٣٦	جرجا	٥١,١١٠
٧	بورسعيد	٢٦٢,٦٢٠	٣٧	زفتى	٥٠,٤١٠
٨	المنصورة	٢٥٧,٨٦٧	٣٨	بلقاس	٥٠,٠٥٧
٩	أسيوط	٢١٣,٩٨٣	٣٩	السنبلاوين	٤٩,٢٩٦
١٠	الزقازيق	٢٠٢,٦٣٧	٤٠	سمالوط	٤٨,١٤٦
١١	السويس	١٩٤,٠٠١	٤١	الحوامدية	٤٨,١٠٤
١٢	دمنهور	١٨٨,٩٢٧	٤٢	طهطا	٤٥,٢٤٢
١٣	الفيوم	١٦٧,٠٨١	٤٣	كفر الزيات	٤٥,٢٠٧
١٤	كفر الدوار	١٦٠,٥٥٤	٤٤	كوم أمبو	٤٤,٥٣١
١٥	المنيا	١٤٦,٤٢٣	٤٥	المنزلة	٤٣,٩٦٤
١٦	الإسماعيلية	١٥,٩٧٨	٤٦	رشيد	٤٢,٩٦٦
١٧	أسوان	١٤٤,٣٧٧	٤٧	حوش عيسى	٤٢,٢٥٧
١٨	بنى سويف	١١٨,١٤٨	٤٨	أرمنت	٤٢,٢١٤
١٩	شبين الكوم	١٠٢,٨٤٤	٤٩	سنورس	٤٢,٠٢٢
٢٠	سوهاج	١٠١,٧٥٨	٥٠	منفلوط	٤١,١٢٦
٢١	قنا	٩٣,٧٨٧	٥١	مغاغة	٤٠,٨٠٢
٢٢	دمياط	٩٣,٥٤٦	٥٢	ناصر	٤٠,١٥١
٢٣	الأقصر	٩٢,٧٤٨	٥٣	أشمون	٣٩,٤٩٤
٢٤	بنها	٨٨,٩٩٣	٥٤	بنى مزار	٣٩,٣٧٣
٢٥	كفر الشيخ	٧٧,٧٣٥	٥٥	أبنوب	٣٩,٣٤٣
٢٦	ملوى	٧٣,٢٥٦	٥٦	فاقوس	٣٩,٠٨٢
٢٧	ميت غمر	٧٢,٢٠٦	٥٧	بيلا	٣٨,٧٨٧
٢٨	بلبيس	٦٩,٢٩٠	٥٨	دكرنس	٣٨,٣٦٤
٢٩	قليوب	٦٢,٧٣٩	٥٩	فوه	٣٧,٨٠٩
٣٠	أدكو	٦٢,٢٣٠	٦٠	طلخا	٣٧,٢٩٣

٦١	أبو تيج	٣٥,٩٥٩
٦٢	القناطر الخيرية	٣٥,٧١١
٦٣	سمنود	٣٥,٤١٨
٦٤	طما	٣٤,٩٦٩
٦٥	أدفو	٣٤,٨٥٨
٦٦	إسنا	٣٤,١٨٦
٦٧	منيا القمح	٣٣,٥٧٩
٦٨	الفكرية	٣٣,٤٩٨
٦٩	قوص	٣٣,١٣٩
٧٠	ببـــا	٣٣,٠٧٤
٧١	الخانكة	٣٢,٣٨١
٧٢	شربين	٣١,٦٧٩
٧٣	ديروط	٣١,٦٢٤
٧٤	القوصية	٣١,٤٢١
٧٥	بسيون	٣٠,٤٦٣
٧٦	تـــلا	٣٠,٣٤٥
٧٧	البرارى	٢٨,٠٥٧
٧٨	المنشأة	٢٨,٠٣١
٧٩	مرسى مطروح	٢٧,٨٥٧
٨٠	البدرشين	٢٧,٢٣٧
٨١	أوسيم	٢٧,٢٢٤
٨٢	فرشوط	٢٧,٠٩٨
٨٣	سرس الليان	٢٧,٠١٨
٨٤	جهينة	٢٦,٩٦٤
٨٥	أبشواى	٢٦,٥٧٨
٨٦	الخارجة	٢٦,٣٧٥
٨٧	البلينا	٢٦,٠٨٧
٨٨	الشهداء	٢٥,٧٤٩
٨٩	شبين القناطر	٢٥,٧٤٩
٩٠	سيدى سالم	٢٤,٨١٧
٩١	الفشن	٢٣,٥٠٦
٩٢	ههيا	٢٢,٧٩٧
٩٣	فارسكور	٢٢,٧٩٧
٩٤	مشتول	٢٢,٢٦٩
٩٥	الغنايم	٢١,٨٩٣
٩٦	الدلنجات	٢١,٧٠٦
٩٧	ديرب نجم	٢١,٥٦٠
٩٨	المحمودية	٢١,٢٨٢
٩٩	مطاى	٢١,١٠١
١٠٠	بلطيم	٢١,٠٢٨
١٠١	قويسنا	٢٠,٦٦٣
١٠٢	طامية	٢٠,٥٢٤
١٠٣	طوخ	٢٠,٢٨٤
١٠٤	إطسا	٢٠,٢٢٣
١٠٥	دشنا	٢٠,١٥١
١٠٦	دير مواس	٢٠,٠٨٥
١٠٧	نجع حمادى	١٩,٢٩١
١٠٨	إيتاى البارود	١٩,٠٠٨
١٠٩	الإبراهيمية	١٨,٣٩
١١٠	أبو حمص	١٨,٥٣٩
١١١	الباجور	١٧,٩٨٥
١١٢	كوم حمادة	١٧,٧٥٤
١١٣	الواسطى	١٧,٦٥٩
١١٤	قلين	١٧,٦٤٠
١١٥	أبو حماد	١٧,٦٠٦
١١٦	المراغة	١٧,٥٧٠
١١٧	أبو المطامير	١٧,٤٨٥
١١٨	بركة السبع	١٧,٤٦٢
١١٩	شبراخيت	١٧,٣٠٨
١٢٠	الصف	١٧,٢٣٢
١٢١	سمسطا	١٧,٢٠٢
١٢٢	التل الكبير	١٦,٧١٩
١٢٣	أهناسيا	١٦,٤٥٣
١٢٤	السنطة	١٥,٦٢٠

١٢٥	مطوبس	١٥,٥٩١	١٤٢	الزرقا	٩,٦٥٢
١٢٦	الرحمانية	١٥,٤٤٤	١٤٣	أولاد طوق شرق	٩,٣٦٠
١٢٧	كفر سعد	١٤,٦٤٩	١٤٤	وادى النطرون	٨,٤٢٤
١٢٨	ساحل سليم	١٤,٤٦٨	١٤٥	موط	٨,٠٣٢
١٢٩	الحسينية	١٤,٤٠٤	١٤٦	العدوة	٧,١٤٦
١٣٠	قهـا	١٤,٣٧٣	١٤٧	الحمام	٦,٥٨٨
١٣١	رأس غارب	١٤,٢٣٤	١٤٨	سيوه	٤,٩٩٩
١٣٢	كفر صقر	١٣,٧٣٦	١٤٩	نصر	٥,٨٩١
١٣٣	أجـا	١٣,٣٩٤	١٥٠	أبو طشت	٥,٨٨١
١٣٤	العياط	١٢,٧٦٧	١٥١	سفاجا	٤,١٧٠
١٣٥	القصير	١٢,٢٩٧	١٥٢	السلوم	٤,١٦١
١٣٦	صدفا	١٢,١٨٥	١٥٣	برج العرب	٣,٤٩١
١٣٧	قطور	١١,٧٣٠	١٥٤	رأس البر	٢,٤٩٩
١٣٨	ساقلتة	١٠,٩٦٦	١٥٥	الضبعة	٢,٣٦٦
١٣٩	كفر شكر	١٠,٨٣٢	١٥٦	قسم أسوان	١,٧٦٤
١٤٠	الغردقة	١٠,٦٣٥	١٥٧	سيدى برانى	١,٧٥٤
١٤١	فايد	١٠,٥٦٨	١٥٨	القنطرة غرب	٠,٩١٩

المصدر : مجلة جمعية المهندسين المصرية ، المجلة الثامن عشر ، العدد الرابع ، أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٧٩ ، هذا ولا توجد مصادر أخرى متاحة حتى فى نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء منذ ذلك التاريخ وحتى الآن حيث أصبح الاتجاه المتكرر هو الاقتصاد على تعداد المحافظات ، وتعداد الريف والحضر على سبيل الإجمال!

● الفصل الثالث

مستقبل الإعلام الإقليمي في مصر

كثيرًا ما يلقى المتناقشون فى الجلسات المغلقة بتبعة كثير من المشكلات العويصة على الإعلام ، وعلى الدور الذى لعبه فى تكوين مفهوم خاطئ عند الجمهور . . وكثيرًا جدًا ما يلقى بعض هؤلاء باللائمة على أولئك الذين أتاحوا حرية الصحافة فى بلد لا يستحق هذه الحرية .

وعلى اليد الأخرى يقرأ الناس كل يومٍ لعددٍ من أعلام مفكرينا ، على رأسهم شيخ الصحافة الكبير الأستاذ مصطفى أمين أن حَل كل مشكلات هذا البلد لا يكون إلا بالحرية ، وبحرية الصحافة ، وإن أصل كل مشكلات هذا البلد هو ما يكون خلافا لذلك من حجب المعرفة أو حجب الحقائق بادئ ذى بدء .

على الناحية الأولى يجد الناس أن عصرًا كعصر الزعيم جمال عبد الناصر كان يخلو فى مجمل أوقاته من هذه الأقاويل والأراجيف التى تعطل بل وعطلت خطوط الإنتاج والخدمات فى كثير من مواقعها إبان عهد الرئيس السادات ، كنتيجة مباشرة لهذه الانطلاقة التى أتاحها عصر الرئيس السادات للصحافة ، ولصحف المعارضة ولكل من هبّ ودبّ ، فلم تكن النتيجة بأفضل من نتيجة الانفتاح الاقتصادى ، أفكار مستوردة وتدمير لكيان الوطن . . ومع أن هذا لا يقال علانية ، ويستخفى كثير من أصحابه به حتى لا يوصموا بأنهم من دعاة الدكتاتورية أو الجهالة ، إلا أن قلوبهم تؤمن به ، وقد يكون إيمانها به قريبًا من إيمانها بالغيب!

وعلى الناحية الأولى أيضا يضرب الناس المثل ببلاد تعيش فى مأمن من هذا الذى يسمى بحرية الصحافة (فى التشكيك فى نظام الحكم) فتعيش فى مأمن من كثيرٍ من مشكلاتنا التى اعترتنا ، وعرتّنا أمام أنفسنا وأمام الناس قبل أنفسنا .

وعلى اليد الأخرى يضرب عشاق الحرية المثل بالديموقراطيات الغربية ، وكيف أنها لا تفتأ تعانى من ضربات الصحافة بالليل وبالنهار ، ولكنها مع ذلك تجنى من ثمرات هذه الضربات تقويماً للسلوك ، وتحقيقًا للنتائج ، ولفتًا للنظر إلى المصائب قبل وقوعها ، فإذا بها

(*) محاضرة مطولة ألقيت على طلاب قسم الدراسات الإعلامية فى كلية الآداب بجامعة الزقازيق ، فى عام ٨٤/ ١٩٨٥ .

نفع ، وإصلاح لأوضاع متردية . كل هذا ، وغيره مما هو على شاكلته صحيح ، ولكن يبقى بعد ذلك السؤال التقليدى : أيهما على صواب ؟



وخير إجابة عندى على هذا السؤال تحتاج إلى مقدمات ، ولحسن الحظ فسوف تلخص المقدمات قصتان ، القصة الأولى سمعتها من أستاذ أمريكى فى الطب المقارن حين افتتح موسماً دوليا للمحاضرات حضرته فى جنوبى إيطاليا منذ عامين فقال : إننا نفتح الأبواب ، وقد حدث أن أحد كبار المقامرين الأمريكان خرج من إحدى جلسات القمار ، وقد خسر كل ما يملك ، فلم يصبح عنده بنس واحد يملكه بعد أن راهن على آخر ما يملك ، وأراد أن يدخل دورة المياه ، فكان عليه أن يضع فى الباب عملةً معدنيةً من ذات البنسات العشرة ، فلم يجدها ، واضطر لأول مرة فى حياته أن يمد يده للسؤال ،فوجد رجلاً ، فسأله ، فأعطاه البنسات العشرة فى سرعة من دون أن ينتظر منه ولو كلمة الشكر ، وإذ توجه المقامر ليضع العملة المعدنية فى الباب ، وجده مفتوحا ، لم يغلقه الرجل الذى قبله بعد استعماله للمرحاض، وأحس المقامر أنه قد أصبحت فى يده ثروة تتمثل فى هذه البنسات العشر ، وليس فى وصف هذا الشعور صعوبة على مَنْ يدركون كيف يكون حالهم حين ينتقلون من العدم إلى شىء ما ! وفى المرحاض فكر المقامر فى بدء حياة جديدة بهذه البنسات العشر ، ونجحت حياته الجديدة فى أن تضعه بين أعظم رجال الأعمال الأمريكين خلال بضع سنوات معدودة ! ! فلما ظهر فى التليفزيون يتحدث عن السر فى نجاحه طوال حياته ، قصَّ هذه القصة ، وأضاف انه يود أن يرى هذا الرجل النبيل الذى أعطاه ما بدأ به حياة جديدة ناجحة جدًا ! آه لو رأيته ! آه لو رأيته . وحدث بعد ذلك أن كان صاحبنا يسير بعربته الضخمة فى إحدى المدن الأمريكية ، فلمح واحدًا من المشاة يشير إليه بالتوقف ، ويقول له : أنا الذى تبحث عنه . . أنا الذى أعطيتك البنسات العشرة ياسيدى ! ولم يجهد رجل الأعمال نفسه بتذكر صورة الرجل ، ولكنه قال له فى تلقائية : لا ياسيدى إننى لا أبحث عنك ، ولكنى أبحث عن ذلك الذى ترك الباب مفتوحا ! !

هذه هى قصة فتح الأبواب التى استهل العالم الفيلسوف بها موسم المحاضرات ليؤكد أن غايته الأولى والأخيرة هى فتح الأبواب . ولعلنا نستطيع أن نفهم كثيرًا من خصائص الإعلام ومشكلاته إذا ما وضعنا مثل هذه القصة نصب أعيننا قبل الحكم فى هذه المسائل !



القصة الثانية رواها فى إنجلترا أستاذ إنجليزى فى علم الإحصاء حين كان يتحدث عن الحقيقة ، وكان يريد أن يصل إلى شرح المعنى الذى يقول إن الحقيقة واحدة ، ولكن نظرتنا

إليها هى التى تختلف ، فما كان منه وهو يستعين بالبروجكتور (آلة العرض) إلا أن وضع قطعة من البسكويت المستوية عليه ، ثم وضع جزءًا مساويًا من كعكة كانت هى الأخرى معه ، فظهر للأولى ظل وظهر للثانية ظل ، وكان الظلان بالطبع متشابهين تماما وبالطبع علق بالقول إن الظل واحد ، ولكن الأصل مختلف .



بعد هذا نستطيع أن ندخل معًا إلى الموضوع ، فنسأل ما هى وظيفة الإعلام ، وخير إجابة على هذا هى أن نقول إن وظيفته هى الإعلام ! إذن ما معنى الإعلام ، الإعلام من أعلم أى قام بنقل العلم بشىء (وقد يكون العلم بالشىء هو مجرد إلمام به ، أو معرفة لحدوثه أو التبحر فيه . . إلى آخر الصور التى تكون علاقة الإنسان فيها بالحقائق التى يستطيع أن يدركها بأى من حواسه الخمس أو ما وراء حواسه الخمس) . . والفعل العربى الذى يكون على هذه الصيغة يقتضى فاعلاً ومفعولين أحدهما لابد له من حرف جر يسبقه وهو فى الغالب حرف الباء ، وأولهما هو المُعْلَم وهو فى الغالب شخص عاقل (حسب تعبير الأجرومية الأوربية) . أما الثانى الذى يسبقه حرف الجر فهو مادة الإعلام ، وهو الحقيقة التى تناولها الإعلام ، هو الخبر الذى انتقل بالصحافة إلى إدراك الشخص العاقل ، هو بالضبط ما يكون فى الجملة الألمانية مسمى بالداتيف وهو نوع من أنواع المفاعيل .

هذا الداتيف (أو هذا النوع من المفاعيل) إذن يمكن أن يكون محلاً للإعلام من أكثر من فاعل ، وأن يكون محلاً لإعلام أكثر من مفعول به ! وهذه هى بداية التفرق إلى طرق عديدة لتصوير الحقيقة فى عقليات الجمهور ! على اختلاف طبقاته تبعا لاختلاف الفاعل . . وتبعا أيضا لاختلاف الصورة فى ذهن المتلقى تبعا لخلفياته وشخصيته ! وهذا هو ما يحدث للخبر الواحد يقرؤه العديد من الناس فيكون صداه عند كل واحد منهم مخالفا للصدى الذى عند غيره ، أو فلنقل إن ما يفهمه هذا يكون غير ما يفهمه غيره ! وهذه هى الحياة ، ولابد أن نفهم أن الإعلام سوف يلاقى هذه الروح لأنه مَنْشَطٌ من مناشط الحياة .

إذا استطعنا أن نضع هذا المفهوم فى أذهاننا فى كل آن وحين ،فلن نتوه فى الحكم على الإعلام ومشكلاته ، فى أية لحظة من اللحظات !

فالخبر الواحد سوف تكون له آلاف الصور المكتوبة فى آلاف وسائل الإعلام وسوف تكون له آلاف (أو ملايين الصور) فى أذهان المتلقين وهم الناس .

تنقل وكالات الأنباء العالمية الأخبار من الموقع ، فتجد لكل منها رؤيتها وبصمتها على الخبر ، ثم تنقل عنها الصحف والإذاعات فتجد لكل من هذه بصمتها ، ثم يرويه الناس فتجد لكل إضافته ، وبعده الشخصى .

ولعلك تتذكر معى فى هذا المقام قصة القائد الذى أوقف صفا من جنوده ، وهمس بقصة فى أذن جندى فى الصف ، وطلب إليه أن يحكى القصة لمن يليه فى أذنه ، وأن يحكى كل واحد منهم لمن بعده القصة التى حكاها له من قبله حتى وصلت القصة همسا فى الآذان إلى آخر الصف ، فحكاها الجندى الأخير فكانت مختلفة تمام الاختلاف عن القصة التى حكاها القائد.

لابد أن نقدر إذن أن التمرير والتشويه والزيادة والنقص والتهويل . . إلخ هذه السلسلة من المصادر التفعيلية ، كل أولئك بعض مما يصيب الحقائق إذا أصابها الإعلام ، وقديماً قالت العرب : « وما آفة الأخبار إلا رواتها » .



والسؤال بعد هذا ماذا لو أردنا أن نحمى حقيقة من الحقائق من كل هذا . . والجواب سهل إلى أبعد الحدود ، ولكنه قد يكون فى الحياة أصعب مما يكون !

حدث ذات مرة فى الستينات أن أذيعت نتائج انتخابات عضوية مجمع اللغة العربية ، ونشرت فى واحدة من صحفنا السيارة بالأصوات ! فكانت النتيجة المنطقية أن هذه الأصوات القليلة التى حصلت عليها بعض الشخصيات الرفيعة أحرجتهم أمام الناس ، أو أبانت عن علاقتهم بمثل هذا الجمع أو المجمع العلمى الرفيع ، أو . . . أو . . . وفى الجلسة التالية طلب أحد الأعضاء أن تبقى نتائج الانتخابات سرية ، وأن يستصدر مجلس المجمع قراراً بذلك . . وكان رئيس الجلسة هو الدكتور طه حسين وقد بلغ يومها من الحكمة ما بلغ بعد كفاح ونفاح فى كل الميادين وعلى كل المستويات ، ترى ماذا قال ؟ قال ما معناه : إنه لا يليق بنا أن نقرر مثل هذا ، لأنه لا سبيل إلى تحقيقه ، لأنه إذا جاوز سر اثنين فشا ! ولم يكن الدكتور طه حسين بحاجة بعد هذا إلى ثانية واحدة يشرح بها وجهة نظره للأعضاء الحكماء !

مثل هذه القصة على نطاق أكثر استراتيجية سمعتها من أحد خبرائنا الوطنيين الكبار ، كان يقود مجموعة استشارية فى واحدة من الدول العربية وكنا نتحدث كيف عاد أحد وزرائنا الكبار إلى موقعه الوزارى فى مصر (عام ١٩٧٣) بعد أن كان قد خرج منه ليتولى منصبا عربيا كبيراً فى تلك الدولة . . وذكر محدثى أن هذا الوزير حدثهم أن الرئيس السادات قابله ، وأخبره أن المعركة وشيكة وأنه يريده لهذا إلى جواره فى مصر ، وأن الرجل قبل ترك منصبه الكبير والعودة لهذا السبب ، كل هذا جميل ، ولكن الأجمل ذلك التعليق الحكيم الذى صدر عن محدثى حين قال : « هذا كلامه . . ولكنى متأكد أن الرئيس السادات لو حدث نفسه علانية بأمر المعركة فى حجرة مغلقة عليه ، لافتضح أمرها» وهذه هى الحقيقة بلاشك ! وإذا لم نفهم هذا حق الفهم فلن نحقق أى نصر على الإطلاق فى أى شىء .

إذن فالإعلام إن كان شرًا ، فهو شر لابد منه ، وإن كان خيرًا فهو خير لابد منه أيضًا حتى لمن لم يطلبه ، والإعلام فى عصر العلم حيث ينتقل الخبر على موجات الأثير أصبح وكأنه هواء ، والإعلام فى عصر نقل العلم فيه الخبر بسرعة الصوت أصبح أسرع من الهواء ملايين المرات ، وإذا لم نفهم هذه الحقيقة فسوف نعانى المرارة ، وسوف ندفع الكفارة .



ولعلى أستطيع الآن أن ألجأ إلى المجاز فأقول لكم فى كلمتين إن الإعلام هواء ، لا يمكن لنا أن نستغنى عنه ، حتى ولو عانينا من برودته وحلنا بينه وبيننا بالأبواب المغلقة والمحُكمة ، وأدخلناه من خلال أجهزة التكييف ! وعلى حين أننا نتأذى من سرعته التى تهب على الأوراق فتبعثرها فإننا نحتاجه فى مكتباتنا ليحمى هذه الأوراق من أمراض العفن ! الإعلام هواء حتى لو تأذينا من تلك المكروبات والجراثيم التى يحملها الهواء لأنها وجدت طريقها إليه . . الإعلام هواء لابد أن نحتاجه مهما حُمِّلَ بالأتربة ورياح السموم !

إنما ينبغى لنا أن نفهم أن الهواء الطلق خير من الهواء الساكن ، وأن الإعلام الحر خير من الموجه ! وإذا كان الهواء المكيف مطلوبًا فى بعض الأحيان ، فكذلك الإعلام الموجه مطلوب فى بعض الأحيان الأخرى ، ولكن كما أن الحياة لا تستقيم إذا اعتمدنا دوما على الهواء المكيف ، فكذلك هى لا تستقيم إذا اعتدنا دومًا على الإعلام الموجه . . على هذا النحو نستطيع أن نمضى فى التفكير فى الإعلام وفهم دوره فى هذه الحياة ، وفى تنمية هذه الحياة .



ما هو إذن دور الإعلام فى التنمية ؟ الجواب سهل ، ولكن كيف يؤدى الإعلام هذا الدور ؟ هذا هو السؤال ، وإذا استطعنا أن نصل إلى الصيغة المثلى فى فهم هذا الدور فإننا نكون قد نجحنا فى تقديره فى حوالى ٢٠٪ من برامج التنمية أو قل بعبارة أوضح قضينا على عشرين فى المائة من معوقات ومشكلات برامج التنمية !!!

أيهما خير للتنمية أن يكون عندنا أربع صحف يومية (الأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ، والمساء) وخمس صحف حزبية أسبوعية (مايو ، والعمل ، والأحرار ، والأهالى ، والوفد) وأخريان شبابيتان حزبيتان (شباب بلادى ، وشباب الأحرار) وأخريان دينيتان حزبيتان (اللواء الإسلامى ، والنور) وخمس صحف أسبوعية رياضية ، وصحيفة تعاونية لها فى السياسة بعض اليد (التعاون السياسى) ومن المجلات الأسبوعية ٦ مجلات (آخر ساعة ، والمصور ، والأهرام الاقتصادى ، وأكتوبر ، وروز اليوسف ، وصباح الخير) وبالإضافة إلى هذا مجلة للمرأة (حواء) وللإذاعة (الإذاعة والتليفزيون) وللفن (الكواكب) وللأطفال

مجلتان (ميكى وسمير) ثم عدد محدود من المجلات الشهرية : الشباب وعلوم المستقبل ، وإبداع : مجلة الأدب والفن ، وطبيبك الخاص .

هذه هى كل الصحف التى تكون ثروتنا الإعلامية تُلم بأسمائها نصف صفحة فلوسكاب كما ترون ومع هذا نجد مَنْ كثيرًا من الناس لا يستحون ولا يتحرجون من أن يقولوا إن كل هذا ليس منه فائدة ، وإن كل ما فيها مكرر ، وإنما هى جهود مهدرة ! وإن الأولى اختصار الجرائد إلى جريدة واحدة توفيرًا للورق . وبالإضافة إلى هؤلاء الناس الذين يؤمنون بهذا ويعلنونه على الملأ توجد طائفة أخرى تؤمن بما يؤمنون به ، ولكنها قد لا تجد الجرأة أن تقوله علانية !

هل نحن بحاجة حقيقية بعد هذا كله إلى توسيع قاعدة عدد صحفنا ووسائل إعلامنا ؟ إجابتى هى نعم ، وأقولها لكم بملء الفم . ولن أقول لكم إن فى ألمانيا الغربية (مثلاً) خمسة آلاف صحيفة مختلفة تصدر كل صباح لأقيم الدليل على أننا فى حاجة إلى زيادة عدد صحفنا! وإنما لكى أفتح باب التصور أمام الأذهان التى قد تظن أنه ليس عندنا وقت لقراءة الصحف التى تصدر فعلا ، ولهذا ترى أنه لا داعى لإصدار صحف جديدة ليس لها وقت على الإطلاق فى جدول قراءاتهم . . فهل يقرأ نظيرهم الألمانى الخمسة آلاف صحيفة ؟ ألا ترى أن الحال السيىء الناشىء عن هذا العدد الضيق من الصحف هو الذى قاد إلى مثل هذا الظن ؟؟ وهل الإنسان فى هذه الحياة يستنشق كل الهواء الذى فيها ؟

وبلادنا الكبرى اليوم فى خارج القاهرة ، تفتقر إلى صحف إقليمية لها ، على الرغم من حاجتها الشديدة إلى ذلك ، ونسأل الناس فى الأقاليم حكامًا أو محكومين عن أحجام مشكلاتهم ، وعن خطوات حلولها ، وعن خطط التنمية ، وعن مستقبل المشروعات ، وعن حركات التنقلات ، وعن أخبار المجتمع ،وعن أحوال الجامعات الإقليمية ، وعن . . وعن . . فلا نجد لذلك سبيلاً إلا فى الصحافة القومية التى ليس فيها متسع لكل ذلك ، إنما هى تأخذ من المحليات ما هو أكثره إثارة أو أهمية بالنسبة لها !

أليس هناك فى كل محافظة من المحافظات ذلك القدر من الحوادث والأحداث الذى يستحق أن تُفرد له صفحة من صفحات صحيفة إقليمية يومية ، أو ليس هناك من العطاءات والمناقصات المحلية ما يستحق أن يكون له كذلك هذا الجزء ! هل نجد فى جريدة لندنية من الجرائد البريطانية القومية الكبرى ، أو فى جريدة باريسية من جرائد فرنسا القومية الكبرى ما نجده فى الأهرام من إعلان عن مقاولة خاصة بالأعمال الصحية والتشطيبات فى الفصلين الملحقين بالمدرسة الابتدائية بقرية كذا التابعة للوحدة المحلية التابعة لمركز « أبو » حماد مثلاً ؟؟

أليست هذه بعض المقومات التى يطلبها خبراء الصحافة من أجل إصدار الصحف الإقليمية ! أليس فى كل عاصمة من عواصمنا الإقليمية الكبرى من أعداد المواطنين العدد

الذى يضم من القراء ما يكفى لهذه الصحف الإقليمية وما يتيح لها الرواج ؟ وعندنا فى جمهورية مصر العربية عشرون مدينة يبلغ تعداد سكان كل منها فوق المائة ألف .

أليس . . وأليس ؟ نعم كل هذا موجود ، كل العوامل التى تشجع الإصدار موجودة ، وكل العوامل التى تكفل التوزيع موجودة ، وكل العوامل التى تكفل الاستمرار موجودة . . إذن ماذا ينقصنا ؟ ما ينقصنا هو العمل نفسه ، ما ينقصنا بالفعل هو إصدار هذه الصحف .

وخطتنا فى هذا الشأن يجب أن تستند إلى أساس متين من دراسات الجدوى ، فالتمويل لا ينبغى أبدًا أن يبدأ من صندوق الخدمات التابع للمحافظ ، ولا من إعلانات الشركة الخاصة التى يملكها أكثر الرأسماليين المحليين ضلوعًا فى العملين السياسى والشعبى ، أو من الشركات التى يرأس مجالس إداراتها أكثر رؤساء مجالس الإدارات طمعا فى النفوذ الإقليمى ، إنما ينبغى أن تبدأ هذه الصحف على أساس قومى من التمويل والتنظيم وهما العاملان المكملان لبعضهما .

ليس من حقنا أن نبدأ هذه الصحف ، وهى معتمدة على صحفى واحد أو اثنين من العاملين فى إحدى الجرائد القومية يعطونها يومًا أو بعض يوم ، أو على أحسن تقديرنا يعطونها مشاعر قلوبهم ، بينما أجسامهم فى القاهرة ، إنما الإقليمية هى الإقليمية .

ليس من حقنا أن نترك أمور هذه الدور الصحفية للهواية ، وصحيح أن الهواية تنتج عن حب أكثر مما ينتجه الاحتراف عن فرض أو قسر ، ولكننا نريد للحياة أن تسير كما تسير الساعة .

خلاصة القول إننا فى حاجة إلى دور متكاملة فى كل إقليم ، تنمى صناعة الصحافة وتنمى تجارة الصحافة وقبل هذين تنمى رسالة الصحافة ورسالة الإعلام .

أما إذا بقينا على الوضع الذى نحن فيه الآن ، وقلنا إنه يكفينا من الصحافة أن تكون رمزًا لأداء رسالتها ، فسوف نجد أن هذا الأسلوب لن يمكن الصحافة من أداء رسالتها .

ولعلكم تدركون أكثر منى أن صناعة الصحافة صناعة كبرى ، أبرز عناصرها صناعة الطباعة ، ولكن هناك من العناصر ما قد يفوق أهمية صناعة الطباعة ، وعلى سبيل المثال صناعة الورق أو غيره من خامات الطباعة كالأحبار والأفلام الحساسة أو ماكينات الطباعة نفسها . . كل هذه صناعات لابد لنا أن نحقق فيها على المستوى القومى مجموعة خطوات تتيح لنا مجموعة أخرى من خطوات أخرى على المستوى الإقليمى فى أول وطن عرف الكتابة .

ولعلكم تعلمون أيضًا أن صناعة الصحافة تقتضى نشوء مراكز تدريب مهنى على المهن المرتبطة بالطباعة فى مراحلها المختلفة من الجمع التصويرى ، والتوضيب ، والتصوير ، والمونتاج ، والطبع ، والتجليد ، والتغليف ، والتجميع ، والتطبيق وما يحتاجه كل ذلك من

ماكينات من طرازات مختلفة وتكنولوجيات متطورة . . ولقد عرف العالم الطباعة مع الصحافة ، فهل تعرف مدارسنا ومؤسسات تعليمنا هذه المهن والدراسات مع انتشار الصحافة فيها ؟

ولا أعتقد أنكم بحاجة إلى أن أذكركم أن صناعة الصحافة تعلى من شأن كثير من المهن الفنية سواء التشكيلية أو التطبيقية ، وفى الحالين فإنها تتيح الفرصة أمام كثير من الموهوبين ، لزيادة مواهبهم من جهة ، ولاستغلالها فى النفع الشخصى العائد عليهم ، ولإفادة المجتمع منها ، ولترقية الذوق العام فى الجمهور كذلك .

ولكم أن تتصوروا بقية الصورة من دون أن أضيع وقتكم فيما يتعلق بالجوانب المختلفة من الخدمات التجارية الصحفية ، والتوزيع ، والنقل . . إلخ) .

كل هذه جوانب من التنمية ، تتحقق جميعًا قبل أن يخرج النتاج الصحفى (الجريدة مثلاً) إلى النور ، فما بالكم بالذى يتحقق بخروج هذه الجريدة إلى النور ثم بعد انتشارها وتوزيعها .

أظننا قد استطعنا الآن تكوين بعض الصورة عن الدور الذى قد يلعبه الإعلام فى التنمية حين يرشد طالب العلم إلى المكان الذى يجد فيه ضالته من العلم الذى يسعى إليه ، هل تقول الآن لى إن الجلسات العائلية كفيلة بذلك ، نعم ! إنى أوافقك على هذه الهمهمة ، ولكنك ستوافقنى على أن النتيجة هى هذا التعليم النمطى الممل القاصر الذى أصابنا جميعًا وأصبناه ! قد أقفز الآن منتهزاً الفرصة لأذكركم بالدور الذى قد يكون مطلوبًا من الإعلام حين يرشد الناس إلى الأحداث الاجتماعية التى يريدون أن يعلموا بها ليؤدوا دورهم الاجتماعى فيها ؟ هل يعجبكم هذا المكرفون على العربة (الحنطور) يجوب المدينة الكبيرة ليعلن عن وفاة واحد من الناس فى عواصم مراكزنا ؟ أم هل تعجبكم هذه النشرة التى تطبع فى عواصم الأقاليم وتوزع على الناس « هنا قد ألفت نظركم إلى نقطة جانبية توضح مدى ما حدث من الرقى فيما بين الخطوتين ، ولاشك أن النشرة أرقى » ، وعلى هذا النحو سأذكر لكم أنه فيما بين المطارات الدولية مطارات أرقى من الأخرى ، لأنها لا تستخدم الإذاعات الداخلية مكتفية بالشاشات المضيئة فى كل ركن من أرجاء المطار ، ولكن هذا بالطبع يستلزم وجود مواطنين يعرفون القراءة !

سأقفز بكم مرة أخرى إلى طابق أعلى لا إلى مجرد خطوة بعيدة ، وسأحدثكم عن جوانب أخرى لعلكم تعلمونها جيدًا ، ولعلكم تدركون كيف يمكن للإعلام أن يقوم بدوره فى التنمية حين يناقش المشكلات ويطرحها على الجمهور ، وحين يتلقى رسائل هذا الجمهور ويفرد لها أجزاء من بريده ، وحين يفسح الصفحات أمام أصحاب الأفكار من الأساتذة والمتخصصين ، وحين ينقل أفكارهم للجمهور .

يتيح الإعلام للناس أن يسمعوا عن المشروعات كلامًا مكتوبًا منضبطًا يخاف « الأفاقون » من أن يحسب عليهم فيما بعد .

وسأضرب لكم الآن بعض الأمثلة عما يمكن للصحافة الإقليمية أن تحققه فى سرعة بالغة :

□ تتيح الصحف الإقليمية للناس أن يكونوا على علم يومى بدولاب الحياة الذى يسير حولهم فى كل آن ، وبأن يعرفوا عن خلفيات الشخصيات التى تقودهم ، أو تحكمهم ، أو تسير مصالحهم ، أو تيسر أمورهم بما يجعلهم أقدر فى التعامل معهم من أجل تحقيق المصلحة العامة .

□ تلقى الصحف الإقليمية الضوء على المواهب التى هى بعيدة عن القاهرة ، والتى سوف يكون من حسن حظ هذا الوطن كله أيضًا لو أخذت طريقها بعيدًا عن القاهرة ، وعن أضواء القاهرة .

□ تتيح الصحف الإقليمية لكل إقليم أن يبرز مشكلاته فى التركيب المحصولى مثلاً على نحو لا يستطيعه عضو مجلس الشعب المثقل بطلبات الناخبين ، وأن تناقش بالأرقام والتفصيل أزمة المياه اللازمة للرى ، وقل مثل هذا فى المشكلات التموينية والغذائية على وجه العموم .

قد تكون هذه ثلاث أمثلة لما يقوم به الإعلام الإقليمى فى البلاد التى أتيح لها من هذا النوع القدر الكافى لهذه الأدوار ، وبعد هذا أدعوكم إلى أن تنظروا إلى الإعلان الذى تنشره جامعة الزقازيق مثلاً عن حاجتها إلى خطاط من الفئة الثالثة وتنشر شروط شغل الوظيفة ، وميزاتها فيكلفها الإعلان ما يوازى مجموع مرتب هذا الخطاط مدة ٣ سنوات إذا نشرته فى الأهرام ، وهذه حقيقة لامراء فيها وأنتم تستطيعون أكثر منى الحصول على الأرقام بدقة . . ولو كان هناك للزقازيق جريدة يومية أو تصدر بمعدل خمسة أو ستة أيام فى الأسبوع اسمها أنباء الزقازيق ، أو أخبار الزقازيق ، أو يوميات الزقازيق ، أو صباح الزقازيق ، أو أى من هذه الأسماء مضافًا إلى الشرقية بدلا من الزقازيق ، لو كان هناك هذا الجرنال اليومى لوجدت هذه الإعلانات طريقها الطبيعى إليه ، ووجد الجرنال التمويل الطبيعى من هذه الإعلانات . . وهذا هو حال الصحافة فى الحضارات المتقدمة .



من حق كل منكم أن ينتابه شعور بالاستفهام إذا ما لاحظ هذا التركيز فى أمثلتى على الإعلانات ، وهذه النظرة التى تبدو وكأنها « ضيقة » حين نتناول معًا الجانب المادى من الموضوع . فإذا كان الأمر بهذه السهولة ، فما الذى ينقصنا ، لا ينقصنا إلا الكوادر ، وسوف يقال إن الكوادر المتخرجة فعلاً أكثر عددًا من حاجات المؤسسات الصحفية جميعًا [إذاعة

وتليفزيون وصحف ووكالات أنباء ومؤسسات إعلام ودعاية وهيئة استعلامات] وقد يكون هذا صحيحا ، ولكن المشكلة فى جوهرها لا تختلف كثيرًا عن مشكلاتنا الأخرى حين نشكو من زيادة أعداد المتعلمين ، وخريجى الجامعات ، ونشكو فى الوقت نفسه من الأمية ، وارتفاع نسبتها ، وحين نشكو من زيادة الأفلام حتى إنها تبقى فى العلب بالسنوات الطوال ، ونشكو فى الوقت نفسه من أزمة السينما المصرية التى هى فى الأصل قلة ما يشاهد المشاهد من نوعيات مختلفة ، ويقول البعض إنه لو زاد المعروض لوجدت هذه النوعيات منها تبعًا للقاعدة الإحصائية فى مسألة العينات والعينات الشاملة ، وربما يصدق هذا على الإعلام الإقليمى فى مصر ، ولن يستقيم الأمر طالما يتخرج الواحد منا وعينه على مقعد وثير فى مبنى الأهرام الضخم ، أو مقعد متحرك فى مبنى الأخبار ، أو مقعد سريع فى مبنى دار التحرير الذى يتيح الظهور بأسرع مما يتيحه المبنيان الآخران ، أو مقعد فى أكتوبر على النيل وفى اتجاه الريح ، أو مقعد فى دار روز اليوسف بين القلوب الشابة والعقول المتحررة .

وأشارككم هواجسكم فى أن المستوى الإعلامى فى الزقازيق أو فى المنصورة أو فى أسيوط لن يكون فى البداية فى مستوى هؤلاء جميعًا ، ولكنه فى المقابل لن يكون شبيها بذلك الفلاح الذى بهرته أضواء المدينة ، وهذا حق ، ولن ننكره على هؤلاء ، ولا على الطامحين ، ولكن المستقبل لن يظل على نفس الصورة إذا ما اجتهد الإقليميون وارتفعوا بصحفهم إلى المرتبة التى يهيئها لهم الاجتهاد الخالص ، الاجتهاد الذى لا يسعى إلا إلى التفوق ، وإن كان هذا لا يمنع من أنه سيحقق وهو فى طريقه إلى التفوق معظم الطموح .

سوف يكون من حظ الإعلاميين الإقليميين أن يسبقوا الإعلاميين القاهرين الذين سوف يعوقهم إزدحام القاهرة عن الوصول إلى الحقيقة فى موضعها ، أو إلى الحادثة فى موقعها . . . أولئك الذين سوف يجعلهم التلوث الذى ملأ رئاتهم عاجزين عن أن يسابقوا الإقليميين ، أولئك الذين سوف تصرخ الأحداث فى الشارع فلا تستطيع آذانهم التى أثرت عليها الضوضاء أن تعرف مدى حجمها الطبيعى ، وسوف يتفوق الإقليميون على أولئك الذين يلهيهم التفكير فى ترتيبهم بين أقرانهم وبين السابقين واللاحقين عن أن يرتبوا إخراج صحفهم على النحو الذى كان يتاح لهم من قبل !

هل يكفى هذا كله لإقناع حضراتكم أن المستقبل هنا فى الأقاليم ، بعيدًا عن تلك العواصم التى انتهت صياغة الأوضاع المعنوية والمراكز القانونية فيها منذ زمن بعيد ! !

ولهذا كله فإنى أنتهز الفرصة وأنا بينكم لأتنبأ لكم بأن المؤرخ الكريم على نفسه إذا ما أرَّخ للحركة الإعلامية فى مصر بعد قرن من الزمان فسوف ينظر بعين التقدير الذى لا يُجد إلى هذا الإنجاز الذى تحقق فى جامعة الزقازيق بإنشاء قسم للدراسات الإعلامية فى كلية الآداب ،

وسوف يذكر المؤرخ أن هذا القسم أتاح الفرصة لأبناء بلبيس والحسينية والعصلوجى وشيبة وبحر البقر ليأخذوا دورًا فى تنمية بلادهم ، وأنه أتاح الفرصة لخمسمائة قرية أو تزيد فى محافظة الشرقية (هذا غير المحافظات المجاورة) بحيث أصبح ممكنًا أن يأتى عليها ذلك الصباح الذى يتمكن فيه الذين يستطيعون القراءة فيها من أن يطالعوا من الأخبار المحلية ذلك القدر الكافى من صحافة إقليمية تكفيهم شر الشائعات ، وشر التشويش والتشويه .

هل أستأذنكم فى النهاية فى أن أقصّ عليكم المثل الأجنبى الذى يصف أحد المتحذلقين من رواد المقاهى حينما كان يروى أخبار الحرب بثقة واقتدار وتفصيل للتفاصيل التى يتحدث بها كما لو كان قد حضر الحرب ، مع أن كل ما يحكيه إنما هو من جريدة الصباح ، يقول المثل الإنجليزى فى وصف هذا الرجل : « كان يتحدث وكأن جريدة الصباح لم توزع إلا نسخة واحدة هى تلك النسخة التى قرأها » ، ربما يكون من واجبى أن أطرح على حضراتكم بعد هذا سؤالا محددًا ، أرجو أن تفكروا فى إجابته : هل تنجح صحافتنا الإقليمية أو إعلامنا الإقليمى فى أن يقضى على هذه الظاهرة التى نجدها الآن فى كل آن ومكان إقليمى من بلدنا الحبيب !



بقيت نقطة أراها جديرةً بلفت النظر وهى أن التنمية إذا ما بدأت سارت جوانبها فى خطوط متوازية تدعم بعضها بعضا ، وتسألوننى أين هو المثال على ذلك . . أقول لكم الإذاعات المحلية ، ومنها إذاعة وسط الدلتا ! ! التى بدأت تبث من طنطا . . هل كان المسئولون عنها أو الذين أداروها أو الذين يشرفون عليها اليوم على علاقة بالمسئولين عن قسم الدراسات الإعلامية فى جامعة الزقازيق . . الحقيقية : لا ، ولكن هل منعت هذه الحقيقة كل مصلح وكل منجز من أن يمضى فى طريق الإنجاز حتى أصبحت عندنا منارة هنا ، ومنارة هناك وبينهما تعاون وثيق جدًا ، بالطبع سيكون جوابكم بالنفى الذى هو فى هذه الحالة محبب إلى نفسى وإلى نفوسكم . .

وإذن فلست ولستم فى حاجة إلى **لجنة عليا** موحدة للصحافة الإقليمية أو الإعلام الإقليمى تحثه أو تنشئه أو تضع أسسه أو تتابع خطواته أو تسرع إنجازاته . . ولكننا فى حاجة إلى **نية عليا** للإعلام الإقليمى . . وهذا هو جوهر الموضوع .



وبعد . . . فقد كنت أود لو طرحت عليكم فى هذه المحاضرة أرقامًا مضيئة للحقائق أكثر من هذه التى طرحتها ولكننى فى الواقع كنت مشغولاً بالفكرة ذاتها حتى أصبح الحيز المتاح الآن لا يتسع إلا لإحصائية واضحة أو إحصائيتين ، وسأترك لكم فى المذكرات إحصائيات وبيانات أخرى ، ومع أنه ليس بين يدىَّ الآن بيان تفصيلى موثق بعدد الصحف العربية

وتوزيعها ، فإن مجلة تلفزيون الخليج (٧/ ١٩٨٢) قد نقلت عن العدد الصادر فى ٢٥ يناير ١٩٨٢ من مجلة « عصر الراديو والتلفزيون » الدولية قائمة توضح عدد أجهزة التلفزيون فى دول العالم المختلفة وقد أردت أن أعظم استفادتكم من هذه الإحصائية ، ولهذا فقد استخرجت نسبة عدد السكان إلى عدد التلفزيونات فى كل من هذه الدول بإجراء عملية القسمة ، ورتبت لكم النتائج هنا ، ولعل هذه النتائج إن دلت على شىء فإنها تدل على أن الإعلام يواكب التنمية ، وليس معنى هذا أن عدد أجهزة التلفزيون هو مقياس التنمية ، ولا هو نقيضها ، لاهذا ولا ذاك ، ولن يقاس نجاح التنمية بعدد التلفزيونات ، لأن سياسة الانغلاق قد تحول لفترة من الوقت بين هذه الأجهزة وبين الانتشار، كما حدث فى الصين والثورة الثقافية ، أو لأن الرفاهية قد تكون السبب المباشر وراء هذه الزيادة (كما فى دول الخليج) . ولكن مع هذا تبقى القاعدة قريبة من ذلك القول البسيط الذى أكرره عليكم كثيرًا : إن الإعلام يواكب التنمية ولا يُنكِّبها . . تريدون أن تتأكدوا فاقرءوا معى الإحصائية وقد رتبت لكم مجموعة من الدول :

الدولة	عدد السكان	عدد أجهزة التلفزيون	عدد المواطنين الذين يخصهم مائة تلفزيون
الولايات المتحدة	٢٢٣,٧٠٠,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠,٠٠٠	١٥٧
موناكو	٠٢٨,٠٠٠	٠,٠١٧,٠٠٠	١٦٠
الكويت	١,١٠٠,٠٠٠	,٥٤٠,٠٠٠	٢٠٣
السويد	٨,٣٤١,٠٠٠	٣,١٠٠,٠٠٠	٢٠٩
كندا	٢٣,٣٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠	٢١٢
بريطانيا	٥٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٨٠
الدنمرك	٥,١٤٣,٠٠٠	١,٨٣٠,٠٠٠	٢٨١
فرنسا	٥٥,١٧٥,٠٠٠	١٧,٣٠٠,٠٠٠	٣١٨
سويسرا	٦,٢٧٤,٠٠٠	١,٩٠٠,٠٠٠	٣٣٠
الاتحاد السوفيتى	٢٦٧,٦٠٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٦
البحرين	٠,٣٠٠,٠٠٠	٠,٠٨٠,٠٠٠	٣٧٥
اليابان	١١٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٩,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٠
لوكسمبورج	٠,٣٦٠,٠٠٠	٠,٠٩٠,٠٠٠	٤٠٠
أسبانيا	٣٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٥٠٠,٠٠٠	٤١٠
إيطاليا	٥٧,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٤٠٠,٠٠٠	٤٢٩
قبرص	٠,٨٤٠,٠٠٠	٠,١٥٠,٠٠٠	٥٦٠
يوغسلافيا	٢٢,٤١٢,٠٠٠	٣,٦٠٠,٠٠٠	٦٢٢
اليونان	٩,٦٢٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٦٤١
لبنان	٣,٣٠٠,٠٠٠	٠,٤٧٠,٠٠٠	٧٢

الدولة	عدد السكان	عدد أجهزة التلفزيون	عدد المواطنين الذين يخصهم مائة تلفزيون
السعودية	٨,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٨٥٠
ماليزيا	١٣,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٢٢٧
إيران	٣٤,٠٠,٠٠٠	٢,٣٠٠,٠٠٠	١٤٧٨
ليبيا	٣,٠٥٠,٠٠٠	٠,١٦٥,٠٠٠	١٨٤٨٠
تونس	٦,٥٠٠,٠٠٠	٠,٢٦٠,٠٠٠	٢٥٠٠
العراق	١١,٦٠٠,٠٠٠	٠,٤٥٠,٠٠٠	٢٥٧٧
المغرب	٢٠,٥٠٠,٠٠٠	٠,٦٧٧,٠٠٠	٣٠٢٨
سوريا	٧,٨٠٠,٠٠٠	٠,٢٤٠,٠٠٠	٣٢٥٠
الجزائر	١٧,٧٠٠,٠٠٠	٠,٥٢١,٠٠٠	٣٣٩٧
مصر	٤٢,٥٩٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٣٨٧١
اليمن الشمالية	٥,٧٠٠,٠٠٠	٠,١٠٠,٠٠٠	٥٧٦٠
اليمن الجنوبية	١٨,٣٠٠,٠٠٠	٠,٠٣١,٠٠٠	٥٨٠٦
السودان	١٨,٣٠٠,٠٠٠	٠,١٠٥,٠٠٠	١٧٤٢٨
الهند	٦٧٢,٦٠٠,٠٠٠	٠,٦٧٥,٠٠٠	٩٩٦٤٤

هل تحبون بعد هذا أن تعرفوا شيئًا عن الرقم التقريبى للصحف الموزعة فى مدينة الزقازيق عن طريق باعة الصحف ؟ إليكم الرقم الذى حصلت عليه من خلال متوسط الأسابيع الثلاث الماضية حسب تقدير الموزعين الرئيسين فى المدينة التى تضم جامعتكم بين جنباتها .

الأخبار : اثنا عشر ألفا ، الأهرام : ثمانية آلاف ، الجمهورية : ثمانية آلاف .

أخبار اليوم : ثلاثون ألفا ، مايو : عشرة آلاف ، المساء : أقل من الألف .

الشعب : ثلاثة أرباع الألف ، الأهالى : ألف وخمسمائة .

آخر ساعة : ألف وخمسمائة .

أكتوبر : ألف نسخة ، المصور : أقل من الألف ، صباح الخير : مائة وخمسون .

روز اليوسف : فى حدود المائة ، الدوحة : خمسمائة ، الفيصل : مائتان ، العربى : مائتان .

هل أعود إلى القول بأننا فى حاجة إلى نية عليا ولسنا فى حاجة إلى لجنة عليا للإعلام الإقليمى . . أم هل أعود إلى القول إن المستقبل ها هنا .

لعلكم تعتقدون معى أنكم تستطيعون الآن الحكم على كثير من الحقائق وعلى كثير من الأمنيات بنفس القدر .

● الفصل الرابع

الشباب ومشكلاته

١ ـ تعريف الشباب :

لا ينبغى فيه التحديد القاطع ، بل وليس مطلوبًا فيه لأن فلسفة التعامل مع الشباب لن تأخذ بقوانين تُخرج من الأحكام مَنْ لا يخضع للتعريف .

٢ ـ فلسفة التعامل مع الشباب :

٢/ ١ الانتقالية : الشباب ليس مهنة ، ولا شهادةً ، ولا صفةً دائمةً ، وإنما هو مرحلة من مراحل العمر ذات خصائص وواجبات وحقوق معينةٍ تتناسب مع المرحلة السنية .

٢/ ٢ ما قبل الشباب : التكوين السيكولوجى والعقلى والانفعالى للشباب فى مرحلتى الطفولة والفتوة ، وضرورة الأخذ بهذا التكوين فى الاعتبار عند مواجهة الشباب .

٢/ ٣ ما بعد الشباب والتوازى فى الخدمات : ينبغى التفكير فى ألا يكون الاهتمام الموجه للشباب من نوع المزايا العينية والمعيشية التى تفوق المزايا المتاحة لبقية أفراد الشعب . بعبارة أخرى ألا يكون الشباب مزية يصطدم الشباب بعدها بعراقيل فى المجتمع ، بل على العكس ينبغى أن يكون عبئًا ولكن يتوازى مع طاقته وإمكاناته الطبيعية !

٢/ ٤ النمو لا التنمية : الفطرة أو الغريزة هى العامل الأول والأخير فى النمو الاجتماعى . وكل اتجاه يقصد إلى استبدال التنمية أو المصادر التى على وزن تفعيل بالنمو ينتهى إلى ما يشبه « التسمين » مع الاعتذار .

٢/ ٥ الثواب والعقاب :

(أ) القضاء على الفساد والمفسدين الذين يشوهون صورة المجد فى أعين الشباب .

(ب) الوازع الدينى فى حساب الآخرة (السماء) .

(*) ورقة عمل قدمت إلى الاجتماع الخاص الذى عقدته لجنة الشباب بمجلس الشعب بالاشتراك مع مكاتب لجان التعليم والبحث العلمى ، والثقافة والإعلام ، والشئون الدينية والاجتماعية ، والسياحة بمجلس الشعب فى مطلع عام ١٩٨٢ عقب حوادث أكتوبر ١٩٨١ ، وقد نشرت هذه الورقة أيضًا فى مجلة الشباب وعلوم المستقبل .

٢/ ٦ **القياس على الحقب التاريخية التى لعب الشباب فيها دوره** : حتى ولو اختلف المكان والظروف ، والبعد عن المتاهات الأيدولوجية عند تقييم الحاضر المصرى فى القرن العشرين .

٢/ ٧ **العمل هو الأيدولوجية الأولى** : ينبغى أن نخلق الروح والمناخ الذى لا يسمح [لا بالقانون ولكن من الشباب أنفسهم] لصاحب أيدلوجية ما أن يبث أفكاره ما لم يقدم عملاً مفيدًا للمجتمع ، ذلك أن العمل سيجعله يبعد بأيدولوجيته عن الخيال والوهم من ناحية ، وعن الهدم من ناحية أخرى ، وعن الإطناب والتوسعات من الناحية الثالثة .

٣ ـ التنظيمات الشبابية :

٣/ ١ **لا ينبغى وجود الازدواجيات** . ويستحسن البعد عن إقامة تنظيمات شبابية ، وتدعيم دور كل تنظيم قائم خاص بشريحة من الشرائح ، فالنقابات العمالية فى مواقع الإنتاج ، وكذلك النقابات المهنية ، واتحادات الطلاب والمجالس المحلية وهكذا . . . لأن هذا يساعد على قيام الدور المحدد ، ويؤكد الإحساس بالمسئولية ، ويقضى على نظرية الشماعات عند الفشل فى العمل مع الشباب !

٣/ ٢ ولا بأس بعد ذلك من وجود مؤتمر عام يضم رؤساء هذه التنظيمات المختلفة فى جميع أنحاء البلد ينعقد يوما أو يومين كل عام أو عامين .

٣/ ٣ عدم الانسياق وراء فكرة « **الوحدات المكررة** » كالوحدات الأساسية وأمانات المركز . . إلخ . فخلايا الجسم الإنسانى وكل كائن حى تتميز بالاختلاف (البنيانى) لتؤدى الوظائف المتباينة ، والتوحيد فى التنظيمات **تخلف وبدائية** ، **وليس تقدما على أى مستوى ، ولا بأى مقياس** .

٣/ ٤ إتاحة الفرصة للشباب كله للعب دورهم من خلال كل المؤسسات التشريعية والسياسية والمحلية ، وهذا يقودنا إلى إعادة النظر فى سن الترشيح لمثل هذه المناصب ، وليس المهم هو وصول ١٥ أو ٣٠ شابا إلى مجلس الشعب ، ولكن يكفى أن يعطى الشعور الشعبى والقوى عند الشباب بدورهم الحقيقى . وهنا لابد من الحرص كل الحرص على العمل على تكوين المناخ العام الذى يضمن منع نشأة زعماء مغامرين فى عصر الحسابات الدقيقة !

٤ ـ الاتحادات الطلابية :

وسوف يتولى إخوانى وزملائى الأعزاء أعضاء مجلس تنسيق الأنشطة الطلابية بالجامعة عرض أفكارهم فى هذا المجال الذى خبروه عن قرب فى ظل لائحتين !

٥ ـ المشاركة الوطنية :

٥/ ١ لابد من الإيمان وتنمية الشعور بأن الكلام سهل على حين أن العمل صعب [فلسفة هامة وأصيلة] .

٥/ ٢ **العمل هو الأيدولوجية الأولى** ، ولا مانع من وجود أيدولوجيات ثابتة ، ولكن ليست فى موضع الأول «مكرر» .

٥/ ٣ لابد من **قناة فعالة لممارسة هذه المشاركة بالصورة التى تعطى أعظم الفوائد** ، وقد ثبت أن القوات المسلحة هى أكثر قنوات التنفيذ فعالية (فإن لم يكن التبكير فى التجنيد فلابد من التفكير فى وسائل أخرى) .

٥/ ٤ **القضاء على نظرية « عدد المستفيدين » التى تتضمنها برامج وزارة الشباب وأجهزته لأن الهدف هو الجميع .**

٥/ ٥ أن تكون هناك فرص تشغيل فى الصيف خيرا من الصوريات التى كانت تتم فى الأعوام الماضية ، لأنها تنمى فى الشباب روح اللامبالاة قبل وقتها بسنين ! فى حين أننا لو سلكنا طريق الجد فسنقضى على **اللامبالاة قبل الوقت الذى تأتى فيه بسنين .**

٥/ ٦ **اللامركزية ولكن لابد من القيادات المحلية القادرة .**

٥/ ٧ **الخطة العاجلة :** لابد أن يشارك الشباب فى الرصف مع مصلحة الطرق ، والاتصالات مع سلاح الإشارة ، والتعمير مع شركات المقاولات .

٦ ـ مشكلات الشباب :

٦/ ١ **المشكلات العامة التى ينبغى التفكير لها فى الحلول العامة** (الإسكان ـ الدخول والأسعار ـ المواصلات . . إلخ) حتى وإن كانت تمس الشباب أكثر من غيره . . ومثلاً **الإيواء** ينبغى أن يكون أولاً وثانيًا وثالثًا . . ثم المتزوجون حديثًا عاشرًا . ولابد أن يأتى هذا من الشباب **أنفسهم** إيثارًا وتقديرًا .

٦/ ٢ **كيف يبدأ الشباب حياتهم ؟** لابد من برنامج مفصل ومدروس ينطلق من الدافع الذاتى (لا الحكومى) لمساعدة الشباب نفسه على البدء بتوفير المناخ قبل العوامل والمساعدات .

٦/ ٣ **البعد عن الحلول الحاسمة التى تخلق ظلمًا بالنسبة لمواليد عام واحد ، أو خريجى عام واحد** (مثلاً عند إيقاف التعيينات أو القبول بالجامعة . . والأخذ بهذه الحلول فى الصورة التى تفيد الطرفين بلا ظلم ، كأن يعين الجميع فى السنوات القادمة فى المجتمعات الجديدة كل فى تخصصه وبلا استثناء .

٦/ ٤ إعادة النظر فى « **التركيب المحصولى** » للتعليم والخريجين على النحو المدروس .

٦/ ٥ المشكلة الأولى للشباب وحتى رقم مليون هى **بحثهم عن الذات** وما بعد ذلك هو المشكلة رقم مليون وواحد ، هذه حكمة إن آمنا بها فيجب أن نضعها فى إطار ونضعه أمام أعيننا ليل نهار .

٧ ـ مشكلات التعليم :

٧/ ١ **إعطاء المؤسسات التعليمية** دورها التربوى الذى قامت به مع الأجيال الماضية وحتى الستينات ، مضاعفة إمكاناتها وميزانيتها (ميزانية وزارات التعليم + البحث العلمى + الأزهر + رعاية الشباب = ثمن طائرة أواكس) .

٧/ ٢ **البعد عن النمطية** فى التعليم والمسالك التى يجدها الطالب بعد الانتهاء من التعليم الأساسى يجب أن تتضاعف ٥ مرات (الاستفادة بالتجارب الأمريكية والألمانية وتجارب دول الشمال فى هذا المجال) .

٧/ ٣ **قياس رغبات الشباب** منذ الشهادة الإعدادية فى نوعيات تعليمهم المتوسط (١٠٪ من الفتيات يتمنين دخول مدارس المعلمات ولا يدخلنها بسبب قصور من الوزارة ، ٢٠٪ لو أتيحت لهن مدارس تمريض يقدرن قيمتها لدخلنها وفضلنها على دبلوم التجارة ، مدارس الصناعات تحظى بإقبال رهيب ، ويحُول الطلاب عنها بالإجبار ! مدارس التجارة تحتاج إلى مليون جنيه فقط للآلات الكاتبة لتخرج ناسخين يجيدون الكتابة بدلا من النسبة التى لا تتعدى ١٪ فقط من الخريجين فى عصر التلكس والكمبيوتر وآلات الجمع التصويرى . . إلخ .

٧/ ٤ **تشجيع الأزهر على القيام بدوره** ، وخصوصا فيما يتعلق بالبند ٦/ ٣ ، بعد أن أثبت نجاحه منذ ١٩٧٢ وحتى الآن .

٧/ ٥ **مواقع الإنتاج والتعليم** (التجارب الرائدة فى معهد كيما ومراكز التدريب فى المقاولين العرب) .

٧/ ٦ **مأساة الترف الفكرى فى بقاء ٤٠ ألفا كل عام يدرسون الفلسفة وعلم النفس فى مستوى المرحلة الثانوية على حين لا يوجد فى ٢٢ محافظة من محافظات الجمهورية من** يتكلم اليابانية أو الألمانية أو الأسبانية .

٨ ـ أنشطة الشباب :

٨/ ١ **المكتبات العامة هى الدعامة الحقيقية للثقافة** حتى عام ٣٠٠٠ وعام ٤٠٠٠ إن شاء الله ، أما التليفزيون والفيديو ومن قبلها السينما والمسرح فوجبات جاهزة فقط . **والشباب حرية وحركة لن تقف عند الوجبات الجاهزة ذات الموعد المحدد** . وهناك

أكثر من جهة تشرف على مكتبات عامة ، ولكن القصور هو الطابع الرئيسى حتى اليوم ، والحل هو التركيز والتوزيع بحيث تتولى كل هيئة قطاعًا من الدولة تتولى نشر وتدعيم المكتبات العامة فيه مثلا على النحو التالى :

- **وكالة الوزارة لشئون دور الكتب بهيئة الكتاب** : إقليم القاهرة الكبرى ولها فيه ١٠ مكتبات فقط لـ ١٠ ملايين .
- **الثقافة الجماهيرية** : شرق الدلتا مثلاً .
- **جهاز الشباب** : غرب الدلتا والإسكندرية .
- **وزارة الأوقاف** : مصر العليا والوسطى .
- **التربية والتعليم والأزهر** : فى جميع المدارس وتتولى مسئولية المناطق النائية .

[نشطت حركة ناهضة لإنشاء مكتبات للطفل فى عدة مواقع برعاية السيدة سوزان مبارك فى الأعوام الأخيرة !]

٢/٨ الإسراع باستئجار وتجهيز (لا بناء وتخطيط) بيوت للشباب فى أكبر ٧٠ مدينة مصرية (سياحيا وسكانيا) فمن العيب ألا توجد هذه البيوت إلا فى ٥ مدن ، ولا تخفى الأهمية القصوى لهذه البيوت فى تشجيع الرحلات والسياحة الداخلية ، وفى الوقت نفسه وقاية الشباب من التجمعات غير المسئولة .

٣/٨ **شركات وطنية للسياحة الداخلية للشباب لتنفيذ فكرة « اعرف بلدك »** على أوسع المستويات من السنة الأولى الابتدائية بل ومن قبل مرحلة الإلزام .

٩ ـ السياسات الشبابية :

١/٩ مع كل الإيمان بأهمية السياسات طويلة المدى إلا أن **سياسة الإسعاف السريع مطلوبة .**

٢/٩ كلما كانت السياسات الشبابية فى عبارات « أقصر » وحيز « أضيق » كانت «أنجح» .

٣/٩ **الشباب مسئول** وهذا هو الأساس الأول الذى ينبغى بناء سياستنا عليه .

٤/٩ لابد من **التحذير من الانسياق بالقيادات الشبابية إلى الانفصال عن قواعدها** لأن هذا سيفقد الشباب ثقتهم فى أنفسهم لا فى قيادتهم فحسب .

● الفصل الخامس

الحلول الجزئية هى الأجدى.. أحيانًا

قد يمثل مثل هذا العنوان جريمة فى بعض المجتمعات التى تحكمها سياسات حزبية ترفع من الشعارات أكثرها بريقًا واتفاقًا مع المنطق ، المنطق الظاهر الذى يقول إن الحل يجب أن يكون جذريًا وشاملاً وبعيد المدى . . ولكن أولئك الذين أتيح لهم أن يتمرسوا بمهنة كمهنة الطب تسعى إلى إصلاح ما يمكن إصلاحه بعدما تفشى المرض ، أو حتى أولئك الذين يعملون فى إصلاح السيارات بعد ما تصيبها الحوادث ، وتصبح الإصابة هى الواقع ، وأولئك الذين يتولون هدم الأدوار العليا الجميلة المكلفة ذات الثمن الغالى يتولون هدمها ، وهى لم تسكن بعد لأنها لو سُكنت لأسكنت من فيها ومن تحتها إلى جوارهم الدار الآخرة ، هؤلاء وأولئك يستطيعون أن يقولوا بملء الفم وبقلب واثق ، ويعقل أنضجته التجربة والظروف : إن الحلول الجزئية هى الأجدى . . . أحيانًا .

ومريض القلب صاحب الصمامات العاجزة أو الضيقة سواء اكتسب ذلك من يوم مولده ، أم فى الأعقاب البعيدة لإصابته بحمى الروماتيزم ، هذا المريض أولى به ثم أولى بأطبائه المعالجين أن يساعدوه على الالتجاء إلى جراح القلب يستبدل له صماماته ، هذه حقيقة ، ومثل هذا الحل يعتبر جذريًا وشاملاً (لأنه ليس هناك إلى اليوم حل أكثر جذرية وشمولا من هذا ، اللهم إلا أن يكون إنهاء الحياة) ولكن كثيرًا من الأحوال تقتضينا ألا نلجأ لمثل هذا الحل ، منها أن يتقدم السن بهذا المريض أو بعبارة أدق تقل قوته البدنية على تحمل مثل هذا التغيير والتبديل عن الطريق الجراحى ، وقد تكون الموانع دون مثل هذا الحل الجذرى موانع وقتية تأخذ وقتها وتزول ، وما علينا حينئذ إلا أن نعالج بالحلول الجزئية حتى يتاح لنا الوقت لنعالج بالحل الجذرى .

هذا على صعيد الإنسان الذى حين ننظر فى أمر مشكلاته الصحية ، فإننا ننحى الجوانب المادية لتكلفـة الحلول الاقتصادية جانبًا ، لأن الإنسانية ما زالت إلى اليوم تؤمن بأن الإنسان لا

(*) افتتاحية المجلة البيئية ـ مارس ١٩٨٣ .

يقدر بثمن ، ولو كان ملايين الملايين ، وهو نـوع من الإيمان [الواعى وغير الواعى الذى بثه الله فى خلقه أجمعين (مؤمنين وغير مؤمنين)] بأن سره الأعظم وهو الروح ليس له مقابل مهما علا ذلك المقابل المادى ، كما أنه ليس إلى إدراكه عن طريق العلم المادى من سبيل .

وحتى فى أمر هذا الإنسان فإننا حين نتولى العلاج نؤمن ونصدر فى أفعالنا عن إيماننا بأن الحلول الجزئية هى الأجدى أحيانًا . . فما لنا بمشكلاتنا التى تواجهنا صباح مساء فنجد أن حجمها أكبر من طاقتنا لا أقول المادية أو المالية ولكن العقلية !



ولننصرف الآن عن هذه المقدمات ومن هذه المقدمات إلى مشكلة كمشكلة المرور فى القاهرة الكبرى على سبيل المثال وهى اليوم ثالثة الأثافى ؟ كما يقولون بعد الغذاء والإسكان ، بل إنها من المؤكد أنها ستقفز إلى المرتبة الأولى فى وقت قريب . . . وسنستعرض هنا هذه المشكلة فى ضوء منظورين أولهما أن الحلول الجزئية هى الأجدى أحيانًا . . والمنظور الثانى هو أن قدراتنا العقلية لا المادية هى التى تعجز عن مواجهة المشكلة .

وأول ما يستفز أولى الفكر عند النظر إلى عرض المشكلة سواء من جانب المسئولين عنها ـ كان الله فى عونهم ـ أو من جانب الصحافة والإعلام هو القول بأن السيارات قد تضاعف عددها أضعافًا (خرافية) خلال السنوات القليلة الماضية ، نعم هذه حقيقة ، وحقيقة كبرى ، ورحم الله الرجل الذى قاد حرب أكتوبر وما نشأ عنها من تحولات اقتصادية فقد كنا قبلها على أعظم طرقنا السريعة لا نجد واحدًا على مائة من تلك الماركات والموديلات ذات الميزات التى لا تقدر . . إلخ ، وكنا ولم يكن لنا جميعًا إلا كوكبة من السيارات الأمريكانية القديمة التى استعملت لمسافات أكثر من مائة ألف كيلو متر ثم جاءت مصر قبل الثورة أو على الأحدث قبل القوانين الاشتراكية مباشرة ، كان أسطول النقل (الخاص) الذى يملكه السائقون المصريون على امتداد القطر المصرى لا يخرج عن هذا الإطار ، ولم تكن السيارات الخاصة هى الأخرى فى وضع خير من ذلك . . . هذه حقائق لا تغيب عن أذهان الناس الذين يعيشون اليوم ، ولا عن أذهان الشباب الذين يقرءون هذا المقال . . . لأنهم أدركوها جميعًا بحواسهم ، وأظن أن معظمنا كانت له القدرة على الإدراك منذ عشر سنوات .

ثم جاءت صورة من صور الرفاهية ، والحمد لله على أى صورة منها ، وعاد العاملون من الخليج والخارج بسياراتهم ، وأثرت طبقة جديدة بل طبقات بارك الله لها ، واتسع نطاق الأعمال التجارية للناس ، واتسعت حركة الشباب من أجل التعليم والتعليم الجامعى بالذات ، وزادت الحركة على الطرق وزاد الإقبال على وسائل المواصلات . . وكل هذه ظواهر صحية وحضارية يحق لنا أن نسعد بها ولها ومنها لا أن ننزعج أو نتألم . وليس ابتكارًا أو

اختلاقًا أن بعض علماء الاجتماع الدولى يأخذون الرقم الإجمالى للسيارات التى يمتلكها الشعب كمقياس على رقى هذا الشعب وتقدمه ، وبعضهم يجعله المقياس الأول (بل والأوحد فى كثير من الأحيان) . والإحصائية التى أمامى الآن قديمة وهى لعام ١٩٧٦ وملخصها أن فى العالم ٣٢٤ مليون سيارة منها ١٤٧ مليون سيارة فى الأمريكتين الشمالية والوسطى و ١١٢ مليونا فى أوروبا و٦٥ مليونًا فقط فى آسيا وأفريقيا . وخذ مثلاً المعجزة الألمانية وسأنقل لك الأرقام التالية عن الكتاب السنوى لدولة ألمانيا الاتحادية (٦٠ مليون نسمة) ٢٥ مليون سيارة تجرى فى شوارعها وطرقها ، أى ما يقرب من سيارة لكل مواطنين ، ومنذ ربع قرن (أى فى سنة ١٩٥٨) كان عدد السيارات ١ ,٣ مليون فقط أى أنه ارتفع ثمانية أضعاف فى ربع قرن [وهى أضعاف الملايين] . . . والإحصائيات السنوية تبين لنا هذا التطور (هذا هو معنى ومغزى لغة الأرقام التى تعطيك المعلومة عن كل زمان ومكان) . . فى ١٩٦٣ قفز عدد السيارات فى ألمانيا الاتحادية إلى ٣ , ٧ مليون ، وبعدها بخمس سنوات (١٩٦٨) إلى ٣ , ١١ ، وفى ١٩٧٣ إلى ١٧ مليونًا وفى ١٩٧٨ إلى ٢ , ٢١ مليون . . . وفى ١٩٨٣ أصبح ٦ , ٢٤ مليون .

ونتأمل بعد هذا مع الاحصائيات نوعية هذه السيارات التى تجرى فى شوارع ألمانيا الاتحادية فنجد أن الفولكس « العربة الشعبية كما يعنى اسمها فى اللغة الألمانية » فى المقدمة وتمثل تقريبًا ربع السيارات التى تجرى فى ألمانيا (٩ , ٢٤٪) وهذا هو معنى أن تكون السيارة لأكبر عدد من الناس ، وأية سيارة !!ثم الأوبل ٤ ,١٩٪ من مجموع السيارات ، ثم الفورد ٥ , ١٢٪ ، ثم المرسيدس ٥ , ٩٪ ، والأودى ١ , ٧٪ ، فالبى إم دابليو ٤ ,٥٪ وهكذا ترى أن خمسة من أنواع السيارات الست الأوائل هى سيارات ألمانية أصلاً وفصلاً ، ثم تأتى الرينو (٨ , ٤٪) والفيات (٥ ,٣٪) والستروين (٩ , ١٪) والبيجو (٥ , ١٪) .



إذن فليس لنا وليس من حقنا أن نبدأ عرضنا لمشكلة المرور بالمقارنة بين عدد السيارات اليوم وعددها فى الأمس القريب أو البعيد (أو أن نتجاوز ونقارنها بعدد السيارات فى العالم فى السنة السابقة لاختراع السيارات حين لم تكن هناك سيارات على الإطلاق) إنما الأوقع والأبدع والأجمل والأكثر علمية هو أن نقول إنه من المنتظر - **مثلاً - أن يتضاعف عدد السيارات خلال ٣ سنوات ، وأن يتضاعف مرة أخرى خلال ٥ سنوات وهذه هى الحقيقة ولا نقول : للأسف ، ولكن نقول : الحمد لله !**

وفى باريس مثلاً ثلاثة أضعاف السيارات التى فى القاهرة ، ولكنك لا تستطيع أن تقول إن أزمة المرور التى فيها تبلغ عُشر الأزمة التى فى القاهرة . . وأرجو أن نتأمل فى تعبير أزمة المرور فلاشك أن هناك أزمة مرور فى كل مكان ، ولكنها تكون فى وقت معين ، وفى مكان معين ،

أما أن تكون فى كل مكان وفى أوقات كثيرة ، فهذا نوع من أنواع الجلطات قد لا يجد الطب حتى اليوم نظيرًا له فى أمراض الإنسا ن .

الحلول الجذرية فى مسألة المرور فى القاهرة الكبرى سهلة إلى حد بعيد ، فالإعلان عنها ، والاقتناع العقلى بها عند العامة كذلك أمر يسير ، نقل العاصمة . . **انقل !!** ولكن هل بهذه السهولة ؟ نقل الوزارات . . **انقل !!** ولكن لماذا لم تنقل منذ زمان بعيد . . . ؟ ولكن لا القلم المنصف ولا القلم المسئول يستطيعان أن يوافقا على أى من هذه الحلول ، ولا أن يبررها ولا أن يقتنع بأنها قد تحل أو تضحك على الناس ، ومن باب أولى يعتبر القلم المنصف أن مناقشة هذه الحلول ليس عبثًا لا طائل من ورائه فحسب ، ولكنه جرم فى حق العقل والحضارة .

وهناك بعد ذلك أربعة من الحلول التى هى جذرية أيضًا ، ولكنها أقل جذرية من الحل الأول ، ومن نعمة الله أن مصر اليوم تدار بدولة المؤسسات الديمقراطية وقد انتبه المجلس الأعلى للمرور فيها إلى عُقم مثل هذه الحلول ، ووجد الشجاعة أن يخرج على الجمهور العام برفضه لهذه الحلول التى لن تأتى بنتيجة إلا بزيادة الأمراض الاجتماعية .

ولكن تبقى المشكلة ، ويزداد عدد السيارات يومًا بعد يوم ، وتبعًا لذلك تزداد الدقائق المعدودة التى تقضيها السيارة فى إشارة مرور معينة إلى دقائق عديدة ، ويزداد الطلب على أماكن الانتظار ، وتقل نسبة المعروض إلى المطلوب منها ، . . . . إلخ ولك أن تعدد ما شئت من جوانب المشكلة .

والحل ليس فى خفض عدد السيارات ، بل إننا كدولة تسعى إلى النمو والتنمية ، لابد أن نشجع على زيادة عدد السيارات ، ليزداد أولئك البشر منا الذين يستمتعون بفوائدها ، ويجدون فيها توفير وقتهم ، وزيادة قدرتهم ، ورفع مستوى أدائهم لأعمالهم ، وإتاحة للفرصة لقضاء كل عائلة لعطلة نهاية الأسبوع بعيدًا عن أماكن عملهم . . . . كل ذلك يجب أن يكون فى الحسبان أمام كل كاتب ومفكر فى هذا البلد الذى لن نسعد به حقيقةً **إلا إذا كانت أغلبيته الساحقة سعيدة ، وهذه هى السعادة الحقيقية على ما أظن** ، وكما رأيت بعينى وبعقلى فيما نسميه « بلاد الناس » .

إنما يمكن الحل (ويكمن) بعد ذلك فيما نسميه الحلول الجزئية ، ولعل العامل المحدد فى مشكلة المرور وجهاز المرور ليس هو عدد السيارات التى فى البلد ، ولكن **كم من الوقت تكون هذه السيارات فى شرايين المرور ؟** . . . هذه هى المشكلة ياسادة ! بعبارة توضح المعنى بصورة حاسمة ، هذه مدينة فيها مليون سيارة ، ولكن نصف هذه السيارات لا يستعمل إلا فى عطلة نهاية الأسبوع لمدة ثلاث ساعات (فى السفر على طريق سريع) ونصف ساعة حتى تصل إلى الطريق السريع . . إذن فهى لا تستعمل طرق المدينة الكبيرة إلا ساعة كل أسبوع على الأكثر ،

[وهى ساعة فى غير ساعات الذرورة] . . وهذا عن النصف مليون ، أما النصف الآخر فإن نصفه على الأقل لا يستعمل إلا فى قضاء مشاوير آخر النهار والسهرة ومشوار السوق وما شابه ذلك ، أى أنه يستعمل ساعة أو ساعتين فى اليوم . . ويبقى ربع عدد السيارات الإجمالى أو ما هو أقل من الربع وهو الذى يمثل الطاقة التى على الطرق أن تستوعبها ، هذا الربع أو ما هو أقل من الربع يشمل عربات الإسعاف والمطافئ والبوليس والنجدة ، والمدارس ، والمصالح الحكومية والسيارات العامة ، والتاكسى ، وسيارات السياحة ، والطيران وأغلب هذه حافلات كبيرة إن احتلت من الطريق مساحة ١٥ × ٣ أمتار فإن فيها خمسين راكبا على الأقل [بمتوسط متر للراكب] على حين أن السيارة الصغيرة من سياراتنا تأخذ للراكب متوسط عشرة أمتار على الأقل . . ومع هذه السيارات سيارات طائفة صغيرة العدد جدًا من الموظفين الذين تقتضيهم طبيعة أعمالهم التنقل الدائم كساعى البريد (طبعًا كان الله فى عون ساعى البريد المصرى) وموظفى التلغراف والبنوك وشركات الأدوية والدعاية . . إلخ) بالإضافة إلى المسئولين الذين يرى الأمن أن يكونوا فى سيارات خاصة ، وبخلاف هذه الطوائف التى ذكرناها على سبيل الحصر تقريبًا فإن بقية الناس يذهبون إلى أعمالهم ويعودون منها ، ويقضون كثيرًا من رحلاتهم اليومية بالمواصلات العامة .

قارن إذن بين مدينة كالتى وصفنا حال السيارات فيها ، وبين سياراتنا فى القاهرة ، سياراتنا التى هى فى الأغلب من ذات الحجم الصغير أو المتوسط . ومع هذا فهى تتحمل إرهاقنا ، تقضى الواحدة منها مع صاحبها رحلة العذاب اليومية كل صباح وتعود كل مساء لتستأنف معه ومع غيره قضاء الحاجات ، تعمل السيارة الواحدة من سياراتنا فى القاهرة خمسة أو عشرة أضعاف السيارات التى تناظرها فى باريس مثلاً . . وعلى هذا فالعبرة فى مسألة ازدحام المرور بالسيارات ليست بعدد السيارات التى فى المدينة ، ولكن بساعات سير هذه السيارات ! والحل الذى ينطلق إلى تخفيض عدد السيارات فى المدينة ليس هو الحل وليس بحل على الإطلاق ، وإنما **الحل الأمثل هو ذلك الذى يتجه إلى تقليل عدد ساعات سير السيارات فى المدينة وإبعاد هذه الساعات عن ساعات الذروة** ، هذا **الحل الأمثل** لا يمانع أبدًا فى أن يكون لكل إنسان سيارته الخاصة ، ولا يمانع فى زيادة عدد السيارات ، ولكنه يسعى إلى تقليل الاستخدام الذى نستخدمه لسياراتنا فى ساعات الذروة وفى أواسط المدن ، والذى لا أجد أبلغ من التعبير الشعبى (عمال على بطال) فى التعبير عنه .



ولا جدال إذن أن أولى خطوات حل مشكلة المرور هو رفع **مستوى المواصلات العامة** لا بنسبة ٥٪ أو ٣٪ أو بالمحافظة على المستوى الموجود ، أو بتقليل نسبة التدهور (وهذه للأسف

سياستنا فى حاضر الأيام) وإنما رفعها بنسبة ألفين فى المائة ، وبلا مبالغة فهذه أقل نسبة يمكن أن تسهم فى الحل الكبير لمشكلة المرور .

إن نسبة المقاعد المتاحة اليوم إلى نسبة عدد الراكبين لن تتعدى ١ : ١٢ على أحسن تقدير ، ولكن النسبة المطلوبة لتشجيع الناس على أن يتركوا سياراتهم ويستعملوا المواصلات العامة لابد أن تصل إلى المستويات الكفيلة بذلك . . إلى المستوى الذى كان موجودًا عندنا من قبل فى مصر يوم كان الرجلان يصعدان الأتوبيس كل من باب ، فيقول الراكب فى مقدمة الأتوبيس للراكب فى مؤخرته ، « تعال جنبى » فيرد عليه الثانى « لا . تعال أنت هنا أحسن » ويظلان يتعازمان حتى يبلغا غايتيهما .

إذا تحسنت وسائل النقل العام إلى هذا الحد فلن نجد القاهرة على حالة إسفكسيا الاختناق التى قد تصل إليها عن قريب بكل تأكيد .

تحسين النقل العام حل جزئى بكل تأكيد . . ولكن انظر إلى نتائجه فى عواصم العالم جميعًا ، وقرر بعد ذلك . نحن نحتاج إلى مضاعفة عدد سياراتنا التى تؤدى خدمة النقل العام إلى عشرين ضعفًا على الأقل ، وهى فرصة لتكليف مصانع شركة النصر للسيارات بهذه الصفقة الضخمة بعد الاتفاق على المواصفات المطلوبة التى أفرزتها الخبرة الطويلة لمهندسى النقل العام مع أنواع عديدة من الأتوبيسات استهلكت قبل الأوان نتيجة سوء التصميم ، وتحتاج قبل السيارات إلى السائقين الأصحاء الذين تتوفر لهم رعاية طبية على مستوى أرفع من تلك التى تتاح فى مستشفى هيئة النقل العام مع تقديرنا له ، نريد رعاية صحية وطبية متكاملة لهم لا تقل عن مستوى مستشفى المقاولين العرب ، ونحتاج قبل السيارات والسائقين إلى جهاز صيانة يعمل بدوريات أدق من الساعة ، ونحتاج قبل السيارات والسائقين والصيانة إلى زيادة مساحات الطرق المخصصة للنقل العام دون غيره ، ولنا فى هذا المجال تجارب مثمرة فى شارع رمسيس ، والتجربة الأكثر روعة هى تلك الحارة المستحدثة فى شارع الجلاء ! يالروعة الانسياب حقيقةً . والواقع أننا لا نريد حارات فحسب ، ولكن عددًا من شوارع وسط البلد يجب أن يقفل على النقل العام تمامًا ، ولا أدرى كيف نترك شارعًا مثل نوبار مثلاً على هذا الوضع الذى هو فيه بحيث لا يتسع لسيارتين فى كل اتجاه ومع هذا ففيه قضيبان للترام وهو مفتوح أيضًا للأتوبيسات والسيارات الخاصة ! والأدهى والأمر للانتظار !! وتنتظر السيارات فيه على اليمين وعلى اليسار ، وتأتى سيارة يصمم صاحبها على أن يقضى مصلحته فيتركها «صف ثان » وما أدراك ما هو الصف الثانى فى شارع نوبار ؟! يعنى على قضيب الترام . . وجاء الترام فلم يستطع الحراك ونزل السائق ! حدث هذا والله العظيم الساعة الواحدة ظهر أحد الأيام ، وحاول أن يحرك السيارة وحاول معه بعض المارة وكنت منهم ، وأفلحنا بعد معاناة

أن نحركها إلى أحد الشوارع الجانبية على اليمين ، وعاد سائق الترام إلى مقعد القيادة بعد كل هذا . . كان الله فى عونه .

ثلاثة شوارع أفقية ، وثلاثة شواع رأسية على الأقل من شوارع وسط القاهرة يجب أن تغلق فى وجه حركة السيارات الخاصة وتخصص للنقل العام فقط ، وهذا أقل ما يجب إذا أردنا الإصلاح بالحلول الجزئية ، أما إذا أردنا الجذرية ، فلننقل العاصمة .

لا أريد الإفاضة فى الحديث عن الارتفاع بمستوى النقل العام ، ولكنى مع هذا لا أستطيع أن أتركه من دون أن أشيد بالروح التى نعمل بها فى مترو الأنفاق ، وأنا أدرك بلاشك أنه لن يحل المشكلة جذريًا ، ولكنه حل جزئى ، وسيفتح أعيننا كشعب على كثير من الحلول والبدائل ، وقد أتاح مترو الأنفاق كثيرًا من الإصلاح لشبكات المياه والمجارى والتليفونات [وهو إصلاح من النوع الذى يأتى عرضًا نتيجة للإصلاح] ولو نجح المترو فى إقناع الشعب بفائدته وفاعليته فإنى أرجو أن يأتى اليوم الذى يكون فيه مترو القاهرة أحد معالمها كمترو باريس وأنا أذكر للقارئ إعجابى الشديد به حين قضيت صيف ١٩٨٢ فى باريس متنقلاً بخطوطه العشر، وقطاراته الخمسمائة والستين ، وقضبانه التى تبلغ مائة وتسعين كيلومتر ومحطاته الثلاثمائة وتسعة وخمسين ، وبعد هذا كله هى فى تزايد . . وقبل كل هذا بخرائطه التى هى خرائط باريس ، ومعالم باريس ، وكل ركن فى باريس بلا أدنى مبالغة .



نأتى بعد هذا إلى مسألة الطرق ، ولا أحب أن أتوسع فى الحديث عن أهمية الطرق المحيطة بالقاهرة وأهميتها فى نقل الحركة من فوق القلب المثقل ، فهذه أمور يفهمها كل الناس ، ويدركها كل الناس ، ويتمناها كل الناس ، والأمر فيها يحتاج إلى عزم وتصميم كالعزم الذى كان عندنا يوم شققنا طريق الكورنيش على شمال القاهرة ، وطريق صلاح سالم على يمينها ، ولكن الحقيقة أن هذين الطريقين أصبحا اليوم لا فى اليمين ولا فى الشمال وإنما فى وسط القاهرة ، ونحن لا نزال بحاجة إلى طريق أكبر وأطول وأوسع وأبعد من هذين على اليمين وعلى الشمال قد تكون قليوب والقناطر الخيرية والمناشى ومدينة السلام والقطامية والحوامدية وأوسيم ووادى حوف نقاطًا عليه ، أو فليكن أبعد من ذلك : طريق يتيح للحافلات والشاحنات الضخمة القادمة من موانى الشمال أن تذهب إلى الصعيد من دون أن تمر أمام هيلتون النيل والجامعة العربية ، أليست تضطر اليوم إلى هذا المسلك !

على أن الحل الأكثر جزئية من هذا ، الحل الذى يجب أن نسارع إليه منذ هذا الصباح هو توسيع الشرايين الداخلية التى أصابتها الجلطات أو التى أصابها تصلب الشرايين . فأما تصلب الشرايين فهو ما يكون على الجدران على الجانبين ومفهوم أنه فى هذه الحالة هو

السيارات المنتظرة صفًا على اليمين وصفًا على الشمال ، والشرايين مسلك أى قناة أى معبر للمرور وليست للانتظار ، فإذا ما أصيبت بهذا فهذا هو التصلب وهو المرض المميت لأنه يقود إلى السدَّة وإلى الجلطة . . إذن فمشكلة الانتظار أو ما يسميه الكل اليوم باسمه الإنجليزى «الباركنج» لابد لها من حلول ! وسنرى بعد قليل أن حلولها الجزئية أوقع وأكثر فعالية من الحلول الجذرية أو حلول الخيال ! فقد ثبت كما حدثنا محافظ القاهرة أنه سواء الجراجات متعددة الأدوار أم الجراجات تحت الأرض مكلفة إلى أبعد الحدود وبها لا طاقة للميزانيات به ، وهب أنها أطاقت بعض الشيء فلا أظن ان علم الجدوى الاقتصادية الذى سيسألنا الله عن علمنا به يوم القيامة لا أظن أن علم الجدوى الاقتصادية هذا يسمح لضمائرنا أن تسلك هذا السبيل فى إهدار الأموال على حلول مكلفةٍ للغاية ولا يتيح فى النهاية حلاً كبير الحجم ! (وقد ظهرت قدرة جراجات من هذا النوع على العمل فى القاهرة بنجاح بفضل التخطيط الاقتصادى السليم) .

الحل الجزئى فى هذه المسألة يبدأ على عادة الحلول الجزئية المتواضعة بسؤال الحكومة كم من الملايين ستنفق فى خطتها الخمسية على الجراجات وأماكن الانتظار ، ثم ينطلق فى نطاق هذه الملايين المعتمدة يشترى أرضا فى الأماكن المزدحمة . . [ومهما غلا ثمنها فلن يؤثر ذلك كثيرًا] ويخصصها للانتظار . . لا أريد الذهاب إلى الحل القانونى الذى تتيحه المنفعة العامة لأولى الأمر بالاستيلاء على أراضى الخرابات والمبانى القديمة فى وسط البلد التى لا ترتفع إلا دورًا أو نصف دور أو دورين وتحتل مساحات شاسعة ! وتحويلها إلى أماكن انتظار ثم تعويض أصحابها بعد ذلك عن ممتلكاتهم . . هذا وارد حقيقة ، ولكن دولة كجمهورية مصر العربية وصلت اليوم إلى مرحلة من الحضارة تؤهلها لتطبيق واحترام نصوص دينها الإسلامى الحنيف الذى يحترم الملكية الخاصة ، فى إمكان حكومة كهذه أن تشجع أصحاب هذه الأماكن الممتازة فى وسط القاهرة وفى وسط كل حى من أحيائها التجارية على أن يحولوا هذه المساحات إلى ساحات انتظار يفيدون منها فإن لم يكن فلتشجع الحكومة الملاك على أن يبيعوها هذه المتنفسات ، ثم تنصرف الحكومة إلى إعداد مداخلها ومخارجها ولافتاتها ، ثم تؤجر حق استغلالها لمن يقوم بإدارتها وتحصيل رسوم الانتظار ، وتمضى دائرة الاستثمار الذى أصبح اليوم من مقومات فلسفة حياتنا الاقتصادية . . لا مانع . حل جزئى بلاشك وسوف تكون هناك مساحات لا تزيد عن ٣٠٠ أو ٤٠٠ متر مربع . . لا بأس ، ألن يحل المشكلة إلى حد بعيد؟!

وأقسم غير حانث أنَّ فى منطقة وسط البلد من هذه الساحات الكثير جدًا على أن الأمر الأهم فى هذا الشأن ليس هو استغلالها كساحات انتظار فحسب ، ولكن الأهم هو التخفيف عن مرافق مثقلة ، عن مرافق المياه والمجارى والكهرباء والتليفونات والمرور نفسه . . أليس

كذلك ؟ ألن نخفف عن هذه المرافق ما ينتظرها من أبراج عالية سترتفع فوقها بلا شك إذا تركنا الأمور تجرى كما تجرى الآن ؟

وهذه النقطة بالذات لها أهميتها فى تقدير الحلول الجزئية التى تضرب عصفورين خطيرين جدًا بحجر واحد مهما كان ثمنه ، ولحسن الحظ أن ثمنه قليل جدًا . إنما المهم فى المسألة هو الشجاعة والتوقيت ، وأظن أن التوقيت فى هذه المسألة لو تأخر عن الآن فسوف ندخل إلى الأوقات الحرجة ، كما أظن أننا لن نؤتى بعد اليوم قدرًا أكبر من الشجاعة التى هى عندنا اليوم!

مع هذا لا يستطيع المرء أن يترك هذه النقطة من دون أن يأخذ البعدين الاجتماعى والبيئى فى الحسبان ، فإن كثيرًا من الأحياء الصغيرة فى المناطق الحساسة من وسط البلد أصبحت فى حالة لا تليق بالإنسان ولا بالحيوانات الأليفة ، وكنا نسمع عن عشش الترجمان ، وقد زال جزء منها ، وذهب أهلها إلى أماكن أخرى فى مشروع من أنجح المشروعات التى تسمى بإعادة التوطين ، واليوم يسعد المرء أن يجد هذه المساحة الواسعة خلف جريدة الأهرام التى تتسع لألفى سيارة ، ولكنه يسوءه فى نفس اللحظة تلك المساكن التى تبرز فى طليعة حى كامل مما يسمى فى علم الصحة العامة باسم Slums هذه المساكن التى تبرز جنوب وغرب منطقة الانتظار تصرخ فى صوت مكتوم تطلب مشروعًا لإعادة التوطين على غرار ما حدث من قبل لعشش الترجمان ، وأظن أن ضميرنا الوطنى لن يسمح لنا بالتأخير عن الاستجابة لهذا الصراخ المكتوم ، وبخاصة أن القاهرة ذات الجهاز التنفسى المريض فى حاجة إلى حديقة خضراء تزودها بالأكسجين فى هذا المكان بالذات .



ونعود بعد هذا كله إلى الجلطات التى تصيب شوارعنا أو شراييننا العاملة فعلاً . . . هذه الجلطات ككل جلطة تصيب الجهاز الوعائى فى حاجة بادئ ذى بدء إلى تحديد أماكنها ، حتى يمكن علاجها موضعيًا أولاً ، كما أن البحث فى علاقتها ببعضها يتيح لنا أن ندرك أن بعضها إذا ما عولج يزيل البعض الآخر ، ذلك أن منها جلطاتٍ أولية ، وأخرى ثانوية لها . . وبعبارة الشارع المصرى أن الإشارة فى ميدان رمسيس تؤثر عند غمرة وقد يمتد التأثير حتى العباسية . . وهكذا . . كل هذا يدركه الناس ، ولكن الإدراك لن يكون هو الحل ، ولن يكون هو المُسَكِّن ، إنما يتأتى الحل كما قلنا منذ قليل بالحلول الجزئية بعد تحديد موضع الجلطات تحديدًا دقيقًا . . فإذا ما وقف الطبيب فى مكان الجلطة ، ونظر أول الأمر إلى السماء يطلب هدى الله ثم نظر عن يمينه وعن شماله وتحت قدميه ، فإنه واجد بلاشك مخرجًا . بعبارة أوضح فإن بعض جلطاتنا تحتاج إلى كوبرى بسيط يرتفع فوقها أو إلى نفق بسيط يمتد تحتها ، هذا النوع من الجلطات

موجود فى القاهرة الكبرى فى حوالى ثلاثين موضعًا منها الموضع الذى شُق فيه نفق العروبة ، ولعل الناس يلاحظون اليوم الوضع الممتاز لسيولة المرور فى هذا الموضع بعد شق النفق ، الذى لم يستغرق إلا تسعة شهور ، ولعل أسلوب النفق يتيح لنا الجمال أكثر مما يتيح الكوبرى الذى قد يحجب بعض معالم المدينة ، الأنفاق أكثر جمالاً وقد تكون أكثر إنفاقا ولكن حفاظنا على معالم مدينتنا يقتضينا بعض الأنفاق تبنى سراعًا على النحو الذى أنجزنا به نفق العروبة ، ولعلى أذكر أننى سمعت من المسئولين عن مدينة الرياض سنة ١٩٧٨ أنهم بنوا حوالى سبعة معابر من هذه على ما أذكر فى نحو ستة شهور فقط ليس غير ، ولعلى أذكر كذلك أن أحد السادة المسئولين الكبار السابقين فى محافظة الجيزة حدثنى أن هناك اتفاقًا أو شبه اتفاق بينهم وبين البنك الدولى على تمويل أربعة من هذه المعابر ، وإنى لأرجو أن يتحول هذا الاتفاق إلى معابر يراها ويعبرها كل الناس فى أقرب فرصة ممكنة .

هذا نوع من الجلطات يحله ما يسمى بالتفريعات الجديدة وهو الأسلوب الذى يلجأ إليه جراحو الشرايين التاجية حين يعييهم أمر هذه الشرايين !

وهناك نوع ثان من الجلطات يحتاج إلى توسيع على حساب العضلات المجاورة من المبانى أو الأسوار التى تحيط بفراغ مجاور ، ومع كل تقديرنا واحترامنا لسفارة بريطانيا ، ولعلاقتنا الودية بالتاج البريطانى الصديق ، ومع خالص شكرنا لموقفهم فى أوائل الثورة حين وافقوا على انتزاع جزء من أرض السفارة لشق كورنيش النيل ، مع كل هذا لابد أن أذكر بالصراحة التى لابد أن يتسم بها كل تحليل علمى لأية مشكلة ، أن هناك ممرًا ضيقًا جدًا بين سور السفارة وبين فندق النيل فى جاردن سيتى ، وهذا الممر لا تصب فيه السيارات القادمة من الكورنيش من اتجاه اليمين فحسب ، ولكن من اتجاه اليسار أيضًا ، ولابد لكل قادم من جنوب القاهرة قاصدًا ميدان التحرير أو وسط القاهرة أو جاردن سيتى أو حتى قاصدًا أن يكمل طريقه على كورنيش النيل مع وجه قبلى إلى وجه بحرى أن يمر به ، وأظن أننا جميعا ندرك مدى الازدحام الذى يكون عليه هذا الممر فى ساعات الذروة وكيف أن الجلطة عنده قد تتسبب فى جلطات ثانوية تمتد شمالاً إلى ما بعد فندق شبرد وجنوبا إلى قصر العينى بلا مبالغة ، ولو أن الحكومة المصرية طلبت إلى السفارة البريطانية فى صيغة الود والتعاون المشترك والتقدير الدولى لأزمات المرور أن تفسح لهذا الطريق توسيعًا على حساب حديقة السفارة ، أو جراجها ، لو فعلت ذلك لقدمت لهذا الوطن خيرًا كثيرًا ! !



ولكنى أحب أن أنتقل إلى الحل الجزئى الرابع ، ولعله أسهل الحلول وأيسرها وأرخصها وأفعلها وأقواها وأسرعها وأنجعها دواء وأوجبها .

هذه الصفات الثمانية لا تتوفر إلا فى الإعلام . والإعلام كلمة كبيرة لا تعنى الصحف والإذاعتين المسموعة والمرئية فحسب ، ولكنها فى الواقع تشمل كل سلوك من شأنه أن يرشد أو أن يعلن ، ويكفينا دلالةً على صحة هذا الفهم تعريف أهل الفقه للأذان بأنه إعلام بدخول وقت الصلاة .

والحقيقة أن كثيرًا من ساعات شَغْل السيارات لشرايينا يضيع هدرًا بسبب عدم معرفة الطريق ، وأظن أنه لا يوجد بيننا اليوم مَنْ يعرف القاهرة شبرًا شبرا ، فهذا نادر ، وعلى هذا فنحن جميعًا معرضون بنسب متفاوتة للضلال فى شوارع القاهرة ،وعدم معرفة الطريق والمسلك للوهلة الأولى ويتكرر هذا معنا فى كل مشوار .

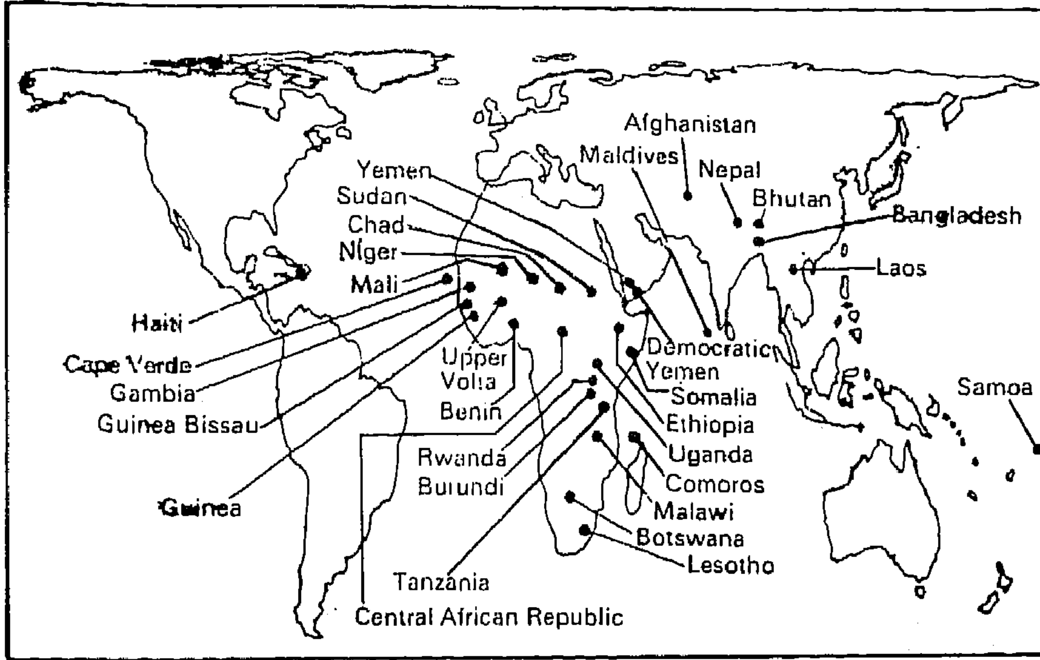
وليست وظيفة الإعلام بالطبع أن يجعلنا جميعًا نعرف جميع الشوارع ، ولكن وظيفته أن يجعل أمامنا بصفة دائمة ومستمرة فى كل ركن وعند كل تفرع من التفرعات وعلى مسار الطرق الطويلة اللافتات المضيئة لا تلك التى تضيء لنا الطريق من حيث أرضيته ، ولكن اللافتات التى تبين لنا أين تذهب بنا السبل عند كل تفريعة من التفريعات ، ولاشك أننا نعانى من نقصها إلى حد كبير يمكننا من الادعاء بالقول إننا نعانى من عدميتها لا نقصها فحسب ، ووضع هذه اللافتات فى حد ذاته فن إعلامى كبير له قواعد هندسية وأصول فنية ! وللأسف فإن اللافتات القليلة الموجودة عندنا اليوم قد تقوم بغير المراد منها حين تضيء واحدة ، ولا تضيء الأخرى فيظن الناس أن كل الطرق تؤدى إلى ما تنطق به اللافتة المضيئة ، ويكفينا دليلاً على هذا تلك اللافتات التى وضعت على كوبرى الزمالك العلوى الجديد .

لا أظن أن عدد اللافتات التى نحتاجها فى شوارع القاهرة وحدها يقل عن عشرة آلاف ، إن لم يزد ، وسوف تكلفنا هذه كثيرًا عند تنفيذها فى أول مرة ، وفى صيانتها ، وفى الطاقة التى سوف نحتاجها كل يوم ، ولكنى مع هذا لا أستطيع أن أقول إننا نستطيع أن نقارن ذلك بالفائدة التى ستعود علينا منها ، ويكفينا أن نقول إننا نستطيع أن نقارن ذلك بالفائدة التى ستعود علينا منها ، ويكفينا فى هذا أن نسأل : كم نوفر من الوقت لو عرفنا الطريق القصير ؟ أو حتى الطريق الصواب الطويل ! ولقد سألت كثيرًا من الزملاء عن ذلك فقالوا لا أقل من ٢٠٪ توفيرًا فى ساعات شَغْل الطرق بالسيارات السائرة على غير هدى .

لا أحب أن أبالغ فأقول : إن السير فى الشوارع يحتاج إلى معرفة بها كمعرفة الجراح بتشريح الجسم الذى يجرى عليه عملياته ، ولكنى أحب أن أتفاءل وأن أحلم بأن يأتى اليوم الذى يصير فى مقدور المرء من السياح الذين يأتون القاهرة لأول مرة أن يهبط مطار القاهرة فيستأجر سيارة من إحدى شركات السياحة ، فيذهب بها إلى غايته من دون أن يسأل أحدًا لأن اللافتات تسعفه بالإجابة .

● الفصل السادس

هذا .. هو العالم الرابع



واحد وثلاثون سهما على الخريطة التى يطالعها القارئ على رأس هذا الموضوع تشير إلى إحدى وثلاثين دولة هى أفقر الفقراء حسب تعبير الرئيس الفرنسى ميتران حين افتتح مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نموا الذى انعقد فى باريس .

هذه الدول من دول العالم الثالث ، ولكنها أقل من دول العالم الثالث بمقدار كبير فى أمور كثيرة . أساءت إلى أوضاعها الراهنة ظروفها السياسية والجغرافية والاقتصادية والإدارية فى حين أن أهلها البؤساء لا يملكون القدرة على تغيير هذه الظروف .

(الخريطة من مجلة الصحة العالمية : يونيو ١٩٨٢)

(*) افتتاحية المجلة البيئية ـ ديسمبر ١٩٨٢ .

وجـــه المقـــارنة	الدول المتقدمة	الـدول النامـيـة (العالم الثالث)	الـدول الأقل نـمواً (العالم الرابع)
عدد الدول التى تضمها هذه المجموعة	٣٧	٨٩	٣١
إجمالى عدد السكان (بالمليون)	١,١٣١	٣,٠٠١	٤٨٣
معدل الوفيات بين الأطفال (لكل ألف مولود حى)	١٩	٩٤	١٦٠
طول العمر (بالسنوات)	٧٢	٦٠	٤٥
نسبة الأطفال الذين يزنون عند الولادة ٥ , ٢ كيلو فأكثر	٩٣٪	٨٣٪	٧٠٪
نسبة الإمداد بالمياه النقية	١٠٠٪	٤١٪	٣١٪
نسبة المتعلمين بين البالغين	٩٨٪	٥٥٪	٢٨٪
الدخل القومى للفرد (بالدولار الأمريكى)	٦,٢٣٠	٥٢٠	١٧٠
نصيب الفرد فى الخدمات الصحية (بالدولار الأمريكى)	٢٤٤	٦,٥	١,٧
نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية إلى الدخل القومى	٣,٩٪	١,٢٪	١,٠٪
نسبة عدد الأطباء إلى إجمالى السكان (طبيب لكل)	٥٢٠	٢٧٠٠	١٧٠٠٠

تقع هذه الدول فى حزام قد يطلق عليه حزام الفقر اقتصاديًا ، وهو مقارب لحزام التصحير زراعيًا ، ليس فى أوروبا منها دولة واحدة ، ولكن فى الأمريكتين دولة واحدة صغيرة هى «هايتى» تلك الجزر الواقعة فى شرق أمريكا اللاتينية ، وفى آسيا من هذه الدول : أفغانستان ، وبنجلاديش ، وبوتان ، واليمن الديمقراطية ، ولاوس ، ومالديف ، ونيبال وسموزا ، واليمن ، أما أفريقيا فتحظى بالقدر الأعظم فهى القارة السوداء ، ومع شىء من التفاؤل هى القارة البكر منجم الثروات ومخزن الذهب وفيها من هذه الدول ٢١ دولة من دول العالم الرابع (وهو اصطلاح أظنه أقرب ما يكون إلى الصواب فى وصف هذه الدول) هى بينين ، وبتسوانا ، وبروندى ، وكاب فردى ، وأفريقيا الوسطى ، وتشاد ، وكومورس ، وأثيوبيا ، وجامبيا ، وغينيا بيساو ، وليسوتو ، ومالاوى ، ومالى ، والنيجر ، وراوندى ، والصومال ، والسودان، وأوغندا ، وتنزانيا ، وفولتا العليا .



فى العالم الرابع هذا نجد دخل الفرد فى المتوسط لا يزيد عن ١٧٠ دولارًا فى العام . بينما تجده فى العالمين الأول والثانى ٦٣٢٠ دولارًا أى ٣٧٣ ضعفًا ولكن دعنا من المقارنة مع العالم الأول وقارن بالعالم الثالث حيث مستوى الدخل ٥٢٠ دولارًا أى أكثر من ٣ أضعاف .

فى العالم الرابع تنفق الدولة على صحة المواطن فى العام الواحد ١,٧٠ دولار فى المتوسط وهذا ما يمثل ١٪ من إجمالى الدخل القومى ، ولكن فى البلدان المتقدمة ترتفع هذه النسبة إلى ٢٤٤ دولارًا فى العام الواحد بنسبة ٣,٩٪ من إجمالى الدخل القومى .



والتنمية عملية معقدة وذات جذور أصيلة يدركها رجل الشارع عنصرًا عنصرًا ، ولكن المخططين حين يضعون خطط التنمية قد يجانبهم الحظ فى التوفيق بين عناصرها الأصيلة ومظاهرها الكاذبة (أو الصادقة) وهذا صحيح ، ولكن الأخطر منه أن تكون الظروف أقسى من كل تخطيط ، وهنا ينبغى أن يأتى الدور الدولى « التعاون الدولى » ، والسلام والأخوة الإنسانية ، إن مصروفات يوم واحد من مصروفات الإنسانية على السلاح كفيلة بتحقيق أشياء مذهلة فى عالم النمو .

ذلك أن هناك ٤٨٣ مليونا من البشر فى العالم الرابع يعيش ٢٨٠ مليونًا منهم على الأقل فى ظروف أدنى بكثير من الظروف التى تقاومها جمعيات الرفق بالحيوان فى أوروبا .



كذلك فإن ٣٠٪ من أطفال العالم الرابع يولدون ووزنهم أقل من الوزن الطبيعى ، بينما يولد ٩٣٪ من أطفال الدول المتقدمة بوزن أكثر من الوزن الطبيعى ، والسبعة فى المائة الباقون يجدون العناية التى تجعلهم فى مصاف هؤلاء العاديين ، ولهذا فإن نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع فى العالم الثالث لا تزال ١٦٪ بينما هى فى العالم المتقدم أقل من ٢٪ ثم يمضى الإنسان فى العالم الرابع ليكون متوسط عمره ٤٥ عامًا فقط بينما فى العالم المتقدم يمتد متوسط العمر فيه إلى ما فوق السبعين .

وإذا سار التقدم هناك حسب ما هو متوقع إحصائيًا فإن تعداد أهل الشيخوخة سيكون أكثر من تعداد غيرهم فى عام ٢٠٢٥ أى بعد حوالى أربعين عامًا فهل نخطط لهذا الهرم السكانى الجديد .



ما تزال المياه النقية إلى اليوم مشكلة فى البلدان النامية ودول العالم الرابع ، بينما ١٠٠٪ من العالم المتقدم اليوم قد أصبح يتمتع بالمياه النقية الآمنة التى يأمن منها العدوى ، ويرتاح إليها لأنها بلا لون ولا طعم ولا رائحة ولا أحياء مائية .

الماء والرعاية الصحية عنصران هامان جدًا فى النمو والتنمية « كمًا ونوعًا » ونترك القارئ يطلّع بنفسه على المقارنات فى الجدول المنشور فى الصفحة السابقة ، ولكنا نلتفت إلى الأمية لنجدها لا تزال ٧٢٪ فى العالم الرابع بينما هى ٢٪ فى العالم الأول و ٤٥٪ فى العالم الثانى .

ونحن فى مصر لا نزال نعانى من الأمية فى الأجيال السابقة ، ولكن أمية الجيل الجديد جيلنا العزيز أخطر فهى أمية من الدرجة الثانية (أمية الثقافة) ومن الدرجة الثالثة (أمية الوظيفة) وليس هذا مقام تفصيل هذه النقطة . ولكن الأخطر أن أمية القراءة والكتابة تحاول أن تطل برأسها من جديد مع انخفاض مستوى الرعاية والمتابعة فى المدارس الابتدائية والتعليم الأساسى .



ومصر اليوم وقد فرغت لنفسها بعد السلام أولى بأن تعود إلى خطة نهجت دربها من قبل حين كانت المدارس تُبنى بالسرعة التى تجعل مدرسة جديدة تفتح يوما بعد يوم .[عدنا بالفعل إلى الخطة ولكن المدارس لم تلق بعد الاهتمام الكافى !!!]

ولسنا فى حاجة إلى أن نذكر أن إجمالى ميزانيات وزارة التربية والتعليم العالى والجامعات وشئون الأزهر والمجلس الأعلى للشباب والرياضة لا يبلغ ثمن طائرة أواكس واحدة !!



البداية الصحيحة للتنمية فى مصر يجب أن تعود إلى المعارف قضاءً على الأمية فى درجاتها الأولى ، واهتمامًا بالتربية والتعليم ، وتوظيفًا واقعيًا للتعليم العالى ، وانطلاقًا بالتعليم الجامعى نحو البحث السامى ، وخدمة البيئة ، والقضاء على الأمية فى درجتيها الثانية والثالثة .



العالم الرابع اصطلاح حديث نكتبه هنا اليوم لأول مرة ليكون نصب أعيننا جميعًا فى مصرنا الغالية ، فإما أن نخرج من دورى العالم الثالث بدوله التسعة والثمانين إلى الدورى الممتاز بدوله السبعة والثلاثين ! لأن مصر بعقولها ليست أبدًا من دول العالم الثالث [وهى التى لها ١٪ من علماء الدرجة الأولى فى الولايات المتحدة الأمريكية] ولكنها إذا سارت على نفس النهج الذى تسير عليه اليوم من اللا مبالاة والتراخى والبعد عن التناسق (وهى قد تكون أخطاء الجماهير بالدرجة الأولى ، والشباب فى المحل الأول ، والجيل الجديد بصورة خاصة) فإنها ستبقى فى دورى العالم الثالث وربما تهبط إلى العالم الرابع الذى نتحدث عنه فى هذا المقال .

● الفصل السابع

البيئة ونزع السلاح

لعل نسبة كبيرة من قرائنا الكرام يودون أن يسألوا عن العلاقة بين البيئة ونزع السلاح ، ولعل خير جواب على سؤالهم هذا أن يكون إيرادنا للسؤال وإجاباتنا عليه بمثابة المدخل إلى موضوع هذا المقال .

ولعل العلاقات بين البيئة ونزع السلاح هى أعمق العلاقات الدولية على الإطلاق فى مجال التعاون على البر والتقوى وفى مجال التعاون على الإثم والعدوان .

ذكر أستاذ عالمى كبير فى محاضرة له أن ٠,٥٪ من إنفاق العالم على التسليح يكفى لإنشاء نظم الإمداد بالمياه النقية والصرف الصحى على أرفع المستويات الهندسية بحيث تعم المياه والصرف الصحى ويعم خيرهما سكان العالم أجمع ، الذى لا يزال ٥٠٪ من سكانه من بنى آدم يعانون من حرمانهم من هذين المرفقين الحيويين الرئيسيين .

هذا مثل خطير على أهمية نزع السلاح للرقى بالبيئة ، وعلى طريقة رجل الشارع يحق لنا أن نقول إننا لا نطالب بنزع السلاح بنسبة ١٠٠٪ ولكننا نطلبه بنسبة ٠,٥٪ حتى يمكننا حل هذه المشكلة الإنسانية .

هل يستطيع قراؤنا الأجلاء إذن أن يبدءوا معنا النظر إلى قضية التسليح ونزع السلاح من هذه الوجهة فيدركوا الخطورة التى تكمن وراء الحقائق العلمية الثابتة التى تقرر أن ما ننفقه على تسليح وتدريب جندى واحد يوازى تمامًا ما نصرفه على تربية وتعليم ثمانين طفلاً من رجال الغد .

وهل يستطيعون أن يدركوا إلى أى مدى تتمثل أهمية نزع السلاح حين يقرءون خلاصة تقرير للأمم المتحدة يقول إن ما ننفقه على بناء قاذفة حديثة يوازى تمامًا ما يمكننا من القضاء على وباء الجدرى فى العالم كله لمدة عشر سنوات متصلة !!

فإذا انتقلنا إلى أزمتنا اليوم وهى أزمة الإسكان راعنا أن ندرك أن ما يلزمنا لبناء ٤٥٠ ألف

(*) افتتاحية المجلة البيئية - سبتمبر ١٩٨٢ ، وقد اعتبر هذا المقال من وثائق القسم الخاص بنزع السلاح فى الأمانة التابعة للجنة السياسية بالأمم المتحدة .

منزل على أحدث طراز لـ ٤٥٠ ألف أسرة يفوق تعدادها أكثر من مليون ونصف إنسان أو حسب كثافة أسر الدول النامية أكثر من ٣ ملايين إنسان يستطيعون أن يعيشوا على مستوى لا نقول مستوى جاردن سيتى أو الزمالك ، ولكنهم يرضون بمستوى شبرا بدلاً من عشش الترجمان ومقابر الإمام الشافعى رضى الله عنه وأرضاه .

والنظرة إلى موضوع نزع السلاح ينبغى أن تتسع لتدرك الأبعاد العالمية لهذه القضية .

هنا ينبغى لنا أن نطيل التأمل فى هذه الأبعاد تبعًا للقول الذى يعتقد أن أصدق الحقائق هى ما تعبر عنه الأرقام فى ثلاثة محاور :

المحور الأول : وهو توزيع نفقات العالم على التسليح تبعًا للأحلاف ، والجدول الأول يبين لنا توزيع نفقات العالم على التسليح تبعًا للمناطق ، وهذه النسب تنبئنا بوضوح كيف انتقلت مناطق النزاع والتسليح من الأقوياء إلى العالم الثالث ، وقد يكون التعليق الظاهر أن نصيب العالم الثالث لم يرتفع إلا إلى ٨٪ فقط ، ولكن النظرة هنا ينبغى ألا تتوقف عند هذه الحقيقة وأن تمتد إلى حقيقة أهم ، وهى أن هذه النسبة تضاعفت من ٨٪ إلى ١٦٪ عند أولئك الذين قد لا يجدون ما ينفقون (جدول ١) ولك أن تقارن هذا بمقدار الانخفاض الذى حدث فى نفقات الدولتين الكبريين (جدول ٢) .

جدول (١) : توزيع نفقات العالم على التسليح
تبعًا للمناطق المختلفة من العالم

	١٩٧٠	١٩٨٠
حلف الأطلنطى	٪٥١	٪٤٣
حلف وارسو	٪٢٦	٪٢٦
الصيـــن	٪١٠	٪٩
العالم الثالث	٪٨	٪١٦
بقية الدول	٪٥	٪٦

جدول (٢) : نصيب الدولتين الكبريين

نصيب الولايات المتحدة	٪٣٤	٪٢٤
نصيب الأتحاد السوفيتى	٪٢٥	٪٢٤

هذا الاختلاف والتفاوت من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ يبينان لنا بصورة لا تستدعى كثيرًا من شرح الاتجاه الخطر الذى نقل الصراع إلى مناطقنا ، وقد لا يكون الصراع هو الذى انتقل فى بعض الدول ، ولكن النفقات قد انتقلت بصورة مؤكدة .

المحور الثانى : هو نسبة الإنفاق على التسليح إلى متوسط النفقات الحكومية . وقد يذكر القراء من مقالنا السابق فى هذه المجلة « الحلول الجزئية هى الأجدى أحيانًا » أن الإنفاق على الخدمات الصحية فى الدول النامية يبلغ ٢,١٪ من جملة الإنفاق الحكومى ، فى حين أنه ٩,٣٪ فى الدول الصناعية . . ولكن . . . لننظر إلى نسبة الإنفاق الحربى فى دول العالم المختلفة (موزعة تبعًا لمناطقها) ولعل النظرة إلى البعد الزمنى فى مثل هذه القضية تكون أدعى إلى الفهم الأعمق لتطور مأساة الإنفاق على التسليح فى هذه البقاع ، فبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنفق أكثر من ٤٠٪ من نفقاتها الحكومية على التسليح عام ١٩٦٩ حين كانت غارقة فى فيتنام وما إلى ذلك ، فإنها فى ١٩٧٨ أصبحت نفقات التسليح عندها تبلغ ربع نفقاتها ، وهذا تقدم كبير لا يتأتى إلا للدول المتقدمة فعلاً (انظر جدول رقم ٢) .

ولكننا مع هذا نجد خيطًا من خيوط الأمل حين نطالع أن نسبة الإنفاق العالمى على التسليح كانت ٣٣,٥٪ من الإنفاق الحكومى فى ١٩٦٩ ثم صارت ٢٢,٤٪ فى ١٩٧٨ ، ولكن خيط الأمل هذا يتلاشى عندما ننظر إلى الشرق الأوسط فنجد أن النسبة لم تنخفض بذات القدر من متوسط الإنفاق العالمى ، والجدول الثالث يوضح لنا هذه الحقائق :

جدول (٣) : نسبة الإنفاق على التسليح إلى متوسط النفقات الحكومية

	عام ١٩٦٩	عام ١٩٧٨
أوروبــا	٣٢,٨٪	٢٤,٤٪
الشرق الأقصى	٣١,٥٪	٢٢,٥٪
الشرق الأوسط	٢٨,٥٪	٢٤,٣٪
جنوب آسيا	٢٠,٤٪	٢٤,٣٪
آسيا والباسيفيكى	١٥,٤٪	٤,٨٪
أفـريقيا	١٥,٠٪	١٠,٢٪
أمريكا اللاتينية	١٣,٥٪	١٠,٩٪
العــالـم	٣٣,٥٪	٢٢,٤٪

المحور الثالث : محور الدول البارزة فى مجالى استيراد وتصدير السلاح ،والأرقام فى هذا الشأن تعطينا فكرة عن مدى القلق بين دول العالم ، ويبين لنا الجدول الرابع [والذى نقلناه أيضًا عن مجلة المازنجيرا وهى إحدى المجلات الدولية الرفيعة المهتمة بقضايا البيئة والتنمية] قائمة الدول العشر الأولى فى استيراد السلاح فى السنوات (٧٧ ـ ١٩٨٠) وقيمة وارادتها بمليون الدولار الأمريكى بأسعار ١٩٧٥ .

أما عن تصدير السلاح فبالطبع تحتل الدولتان العظميان المركزين الأولين فى تصدير السلاح ثم تأتى فرنسا و إيطاليا و إنجلترا وألمانيا ثم دولتان أخريان هولندا « البلاد الواطئة » بعد النرويج من « دول الشمال » . ثم يخرج الترتيب من أوربا لتحتل البرازيل المركز التاسع فإسرائيل فى المركز العاشر .

ولكن الأمر الأصعب على النفس والأكثر إيلامًا لها يتجسد فى الناحية الأخرى من الميزان ، فى استيراد السلاح وأرجو أن يتفضل القراء بمطالعة الجدول (٤) الذى أشرنا إليه منذ قليل لينتبهوا معى إلى الاندهاش ـ من أن تكون المراتب الخمسة الأولى من نصيب منطقتنا العزيزة .

جدول (٤) : الدول العشر الأولى فى استيراد السلاح
فى الفترة [٧٧ ـ ١٩٨٠] وقيمة صادراتها بالمليون دولار أمريكى

الترتيب	الدولة	قيمة الواردات
الأول	إيران	٣,٤٤٦
الثانى	السعودية	٣,١٣٣
الثالث	الأردن	٢,٥٥٨
الرابع	سوريا	٢,٣١١
الخامس	العراق	٢,١٧٢
السادس	إيطاليا	٢,١٦٧
السابع	ليبيا	٢,١٠٧
الثامن	كوريا الجنوبية	١,٩٨٧
التاسع	الهند	١,٩٣١
العاشر	اليونان	١,٩٠٠

وبعد : فإن كل هذا الذى ذكرناه لا يتناول إلا جانبًا واحدًا من العلاقة بين البيئة ونزع السلاح حين يتنامى استنزاف نفقات السلاح للأموال التى نظن أن التنمية ـ تنمية البيئة ـ أولى بها . ولكن هل هذا هو الجانب الوحيد للعلاقة بين البيئة ونزع السلاح . . لا أظن ذلك .

● الفصل الثامن

معايير ينبغي أن تنضبط

يجد القارئ فى الفصل التالى لهذا الفصل حديثًا عن إعادة ضبط التون فى حياتنا وقد يكون من أوائل ما ينبغى لنا أن نفكر فيه فى مستقبلنا فى مصر أيضًا ضبط المع تضبط الموازين ، وضبط الموازين عملية يعرفها الجمهور حين يرون أن أصحاب ا يذهبون بها يملكون من الموازين كل فترة قصيرة من الزمن إلى مصلحة للموازين لها فروع أنحاء الجمهورية ليحصلوا على ما يفيد صلاحية موازينهم لعملية الميزان .

والحقيقة أن معاييرنا فى النشاط الوطنى لم تذهب أبدًا إلى مثل هذه الحالة .



والمعايير التى ينبغى لها أن تنضبط كثيرة جدًا :

١ ـ **المرتبات** : يظن الكثيرون أن خطة إصلاح المرتبات تبتدئ من القاع بر الأدنى . . ومع كل التقدير والفهم للدوافع التى حدت بسياساتنا إلى هذا المنعطف الذ ولم يفلح فى آن واحد ، فإن الحل الأمثل يقتضى أن نبدأ بمعايرة مرتب رئيس الجمهو مرتبات رؤساء الدول الأخرى تبعًا لمستوى الدخل القومى ! فإذا كان مرتب الرئيس ال مائة دولار ، وكان متوسط الدخل القومى للفرد هناك هو عشرون دولارًا فإن النـ ٥٠٠٪ ، وقد تقل هذه النسبة فى بعض الدول ، وقد تزيد فإذا أخذنا متوسط هذه اا عشرين دولة مثلاً وجعلناه بمثابة معامل (معامل نسبة الرئيس : نسبة متوسط القومى) ، فقد سددنا بابا واسعا من الظلم يقع فيه رئيس الدولة ، وأصبح فى وسعه أ بعد ذلك كما يعيش الرؤساء فى بلاد الدنيا المتقدمة . . وسددنا بابًا آخر لهذه الحملات تفتأ تلك الجريدة المعارضة تشنها على مخصصات الرئيسين السابقين التى هى كفيلة تعبيرهم بشفاء مصر من الديون ! !

ومع أن هذا الحل قد لا يبدو سريع التطبيق إلا أن تطبيقه ولو نظريا فى البداية : هذه المرتبات جميعًا ، ووضعها كهدف لابد وأن نصل إليه بالتدريج فى خلال سنوات ومحسوبة هو خير ضمان للوصول إلى صدق المعايير .

---

* القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٥ .

أقصد أن أقول فلنجعل المرتب مبلغ كذا مثلاً ولنقل إن هذا المرتب مخفض بحكم ظروفنا اليوم إلى ٥٠٪ منه وفى العام التالى يقل التخفيض إلى ٤٠٪ وفى الثالث إلى ٣٠٪ وفى الرابع إلى ٢٠٪ وفى الخامس إلى ١٠٪ وبعد ستة أعوام تصل هذه المرتبات إلى مستواها المعقول . ثم تزيد تبعا لنسبة التضخم .



على هذا المنوال يمكن لنا أن نعيد ضبط وتقييم كل المعايير التى أصابها ما يسميه خبراء التوحيد القياسى « بركود الموازين » يقصدون أو يعبرون عن وقوف مؤشر الميزان عن متابعة الشىء الموزون. أليس هذا هو الحل لمشكلات الإيجارات العقارية والزراعية ، أو ليس هذا الحساب الواضح نظريًا المتدرج فى تطبيقه كفيلا تمامًا بمنع كل الآثار التى ينبغى لنا أن نحذرها من جراء التسرع فى اتخاذ القرارات المحركة للأسعار .



٢ ـ تكريمنا للشخصيات التى لها دور فى تاريخ هذا الشعب وهذا الوطن ! ومن المؤسف أننا فى هذا السبيل أقل الناس تقديرًا لشخصياتنا ! وليس بعسير أن نكلف أساتذة التاريخ المعاصر والحديث ومعهم الوسيط والقديم أن يرتبوا لنا أهل الفضل فى تاريخ هذا البلد ثم ننصرف إلى مراجعة تقديرنا لهم فى أسماء الشوارع أوالميادين التى أطلقنا عليها أسماءهم أو التماثيل التى هى لهم : أين ـ مثلاً ـ تماثيل أنور السادات ؟ وجمال عبد الناصر ؟ ومحمد نجيب؟ والخديوى إسماعيل ، ومحمد على ؟ وأين شوارع هؤلاء ؟

وقد كان لمحمد على شارع صممنا أن نسميه شارع القلعة ، ولفؤاد شارع سميناه شارع ٢٦ يوليو ، وللنيل شارع سميناه باسم عبد الناصر ثم عدنا إلى النيل ، وقد حدث كل ذلك فى فترات المراهقة السياسية التى قد يبدو أننا تعديناها منذ زمن قريب ، ولكن آثار هذه المراهقة لا تزال تبدو على ما تركت يدانا ، فللنصرف إذن إلى إعادة النظر فى هذه الأمور التى تبدو نظرية ، ولكنها فى الواقع هى كل ما يترسب ويتخزن فى العقول الباطنة للأجيال الجديدة إذا خرجوا إلى الدنيا فوجدوا الأمور خبط عشواء .

أين الشوارع التى أطلقت عليها أسماء أبطال حرب أكتوبر على سبيل المثال؟ وأين الشوارع التى بأسماء العلماء ؟ وهل تتناسب مع مكانتهم حقا ، كل هذه الأمور ينبغى لنا أن نضعها فى ميزانها المضبوط كما تفعل باريس بديجول وأمريكا بواشنطن .

فلنخلع رداء التحزب حين ننظر إلى تقدير أهل الوطنية أو أصحاب الفضل فى هذا البلد ولنذكر أن كل زعماء عصر الملكية الذين أدركتهم الثورة ذهبوا عن الدنيا من دون تخليد فى حين أن زملاءهم الذين تركوا الدنيا قبل الثورة حظوا بالتكريم المنسق فى شوارع وسط البلد [ثروت ورشدى وعدلى . .] وفى محطات الإسكندرية على الكورنيش ، ولكن النحاس باشا ومَنْ بقوا معه حتى قامت عليهم الثورة ما زالوا ينتظرون شيئًا من التكريم !

قد لا يضيف إطلاق اسم الرجل من هؤلاء على الشارع إليه شيئا وقد ترك الحياة الدنيا كلها ، ولن يزحزحه عن الجنة إلى النار ، ولا عن النار إلى الجنة قيد أنملة ، ولكنه قد يغير من نظرة الفتى الصغير إلى مستقبله حين يرى أفيشات بالسينما ، وصور لاعبى الكرة . . ثم لا يجد فى ذاكرة قومه ذكرا لأهل الجهاد الوطنى أو العلمى .

وليس من باب الاستطراد أن نلاحظ هذا التناقص فى القيمة على أوراق عملاتنا الورقية فعلى حين تحمل ورقة الجنيهات العشرة صورة مسجد السلطان الرفاعى ، وورقة الجنيهات العشرين صورة القلعة ، ومسجد محمد على ، تبقى صورة الجامع الأزهر أقدم جامعات الدنيا ومنارة الدين على ورقة الخمسين قرشًا ، بينما يحمل الجنيه صورة مسجد السلطان قايتباى .

وفى كل هذا لا نستطيع أن نفهم هل تعطى القيمة تبعا لقيمة الورقة الواحدة ؟ أم لأن الورق ذا القيمة الصغيرة أكثر انتشارًا ، هكذا أنت تكتشف بعد تفكير أنه لا هذا المقياس ولا هذا المعيار بصالحين للتطبيق . فإذا أردت أن تؤول الأمر بالقيمة المعمارية أو الأثرية أو الفنية فلن تجدها هى الأخرى تحظى بالأخذ فى الاعتبار !!



٣ ـ التفاوت الرهيب بين أصحاب العمل فى الحكومة فى المراكز التى يصلون إليها : فإذا كان هناك توءمان تخرجا فى نهاية الأربعينات فى نفس الدفعة من كلية (الزراعة) مثلاً وعمل أحدهما (وكان هو الأنشط والأكثر حركة واتصالاً بمسببات الترقية) فى التربية والتعليم ، وعمل الآخر (الأقل نشاطا وحركة) فى وزارة أخرى من الوزارات قليلة العدد صاحبة النفوذ أو فى الجهاز المركزى للمحاسبات أو الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة مثلاً فسوف ترى العجب العجاب : ترى الرجل فى التربية والتعليم يخطو على ١٣ درجة من درجات الترقى ولا يصل اليوم إلا إلى الدرجة التى تؤهله ليكون مديرًا عامًا بعد أربع سنوات . . بينما توءمه قد نال درجة وكيل وزارة فى الجهاز الآخر منذ عشر سنوات !!

ويمكن لنا أن نقارن الأرقام الخاصة بعدد وكلاء الوزارة والمديرين فى كل من التربية والتعليم والجهازين المركزيين للمحاسبات والإدارة ، وهى مأساة بكل ما تعنى الكلمة !! ففى وزارة التربية اليوم ٥٢٪ من مجموع العاملين فى الدولة من بينهم فقط عدد (٣) وكلاء أول للوزارة ، (٢٤) وكيلاً للوزارة ، (١٣٣) مديرًا عاما . . بينما وعلى سبيل المثال لا الحصر وفى مقارنة سريعة نجد فى الجهاز المركزى للمحاسبات ـ وعدد موظفيه لا يتجاوز مئات ـ عدد ٨ وكلاء أول وزارة ، وعدد ٤٠ وكيل وزارة ، وعدد ١٠٩ مديرى عموم ، وفى وزارة التخطيط نجد عدد ٨ وكلاء أول وزارة ، وعدد ٢٢ وكيل وزارة ، وعدد ٦٧ مديرًا عامًا فى الوقت الذى لا يتجاوز فيه عدد أفرادها بضع مئات كذلك .

ومن عجب أنه ليس هناك حتى الآن صوت يرتفع ولو بالعدل ، وضبط الهرم حتى تتناسب

قاعدته مع قمته ، وبعبارة أخرى ألا يكون الهرم مفرطا فى المجاملة فتكون قمته فى عرضها أقرب إلى قاعدته ! وألا يكون مفرطًا فى الظلم فتكون قمته واحدًا على ألف من قاعدته! إن الأحرى أن تكون ـ زاوية ضلعيه حسب تعبير أهل الهندسة متساوية بقدر الإمكان فى جميع الأهرام الوظيفية فى الوطن الواحد ! !

ولقد قصدت بهذا المثل بالذات أن أوضِّح إلى أى مدى تسير أمورنا فى ظل اجتهادات فردية بعيدة عن المعايير . . ومدير المدرسة الثانوية العريقة التى فيها أكثر من أربعة آلاف طالب بكل ما تعنى هذه الكلمة لم ينل حتى الآن الحق فى أن يكون بدرجة مدير عام التى تجدها فى أى ركن من أى مصلحة أخرى غير التربية والتعليم .

وتسأل : فيقولون لك إن ذلك بسبب زيادة المؤهلات العليا بين العاملين فى التربية والتعليم وكأن هذا أصبح عذابًا ، وكأنما كان المفروض أن يكونوا من حملة الابتدائية فحسب .

ولن أكذب القارئ حين أقول له إننى حضرت العصر الذى كان فيه بعض الأساتذة الأفاضل فى مدارس القاهرة الثانوية وقد قاربوا سن الستين (أو الخامسة والستين إذا كانوا من خريجى الأزهر) ما يزالون فى رضا تام بوظيفة المدرس الأول مع أن تلاميذهم أصبحوا فى كثير من المواقع على درجات وكيل أول وزارة ودرجات وزير . . ولا أقول وزراء لأن هذه المسألة فيها جانب غير إدارى ، ولكن أقول على درجات وزير وهى المناصب القضائية والجامعية والدبلوماسية . . . إلخ التى ينالها أصحابها الكثيرون فى هذا البلد بحكم الخبرة والمسئولية .

هذا التناقض المؤلم هو شر ما يصاب به شعب فى قرارة نفسه ، وهو سبب من الأسباب العميقة للتدهور الظاهر . . ولكنه سبب غير معلن لأنه من الصعب أن نقول لأهل القرن الرابع الميلادى إن الأرض هى التى تدور حول الشمس ، دون أن يتهموك بالجنون .

لا أريد أن أفيض فى الحديث إليك عن التناقض الآخر الذى يصيب أهل المهنة الواحدة من جراء اختلاف مواقع عملهم فى ظل سياسة قامت على تسكين الناس فى مواقع عملهم ظنا أن هذا حل لمشكلة الإسكان أو اعترافا بأهمية هذه المشكلة .

فى كلية من كلياتنا الجامعية نجد فى التخصص الواحد فى جامعة القاهرة ثمانية أساتذة وعددًا آخر من الأساتذة المساعدين والمدرسين وفى كلية لا تبعد عن القاهرة بخمسين كيلو متر لا نجد عضو هيئة تدريس واحدا فى هذا التخصص ، ولو كان فى المسألة منظور قومى ما تأخر أحد عن الذهاب ، ولكن لا أحد يطلب العدل ، وليس فى نفوسنا ذلك القدر الكبير من النبل الذى يدفع إلى المعاناة فى سبيل البحث عن معاناة مظنة أن فى هذا خدمة الوطن . . ولكن المؤكد أن فى نفوسنا مع هذا قدرًا من النبل لن يمانع المعاناة فى سبيل مصلحة الوطن . . وهذا القدر ينتظر التخطيط .

ولا أحب أن أدع هذه المسألة من دون أن أشير إلى أن المسألة لم تعد وقفًا على الفروق بين

محافظة القاهرة من ناحية والجامعات الإقليمية من ناحية أخرى ، وإنما تجد اليوم وفرة فى جامعة الزقازيق ، ومعاناة فى جامعة المنيا (مثلاً) فى ذات التخصص ، وتجد وفرة فى أسيوط ومعاناة فى المنوفية (مثلاً) وتجد وتجد . . . إلخ .



٤ ـ ويتعلق بهذه القضية قضية أخرى لا تقل عنها أهمية هى قضية **الكادرات الخاصة** : الجيش والشرطة والجامعة والقضاء والسلك الديبلوماسى . . وقد وصل الأمر فى هذه الكوادر بعد عشر سنوات من إطلاقها فى أوائل السبعينات إلى موقف غريب فى بداية الثمانينات : فقد أصبحت الأستاذية فى الجامعة ، والمستشارية فى القضاء ، من حظ أناس قد تعدوا الأربعين بقليل ، وهذا حسن وحسن جدًا ولا بأس به (ومرتباتها بالطبع لا تفى بشىء من لوازم هذين المنصبين) ولكن هذا الوضع قلب الهرم تمامًا ففى قسم واحد : عشرة أساتذة وأستاذ مساعد واحد ومدرس أو مدرسان ثم ثلاثة من المدرسين المساعدين ثم معيد واحد (فى ظل الاتجاه الجديد من التوسع فى هذه الوظائف) .

وقد أصبح من الصعب أن تستقيم كثير من الأمور فى ظل هذا الهرم المقلوب ، وفى البوليس والجيش وهما أكثر نظامًا وأدق تحديدًا للمسئوليات ظهرت الحاجة إلى ألقاب جديدة مثل مساعد الوزير فى الداخلية !! وكل مديرى الأمن فى المحافظات ومديرى المصالح الرئيسية فى الوزارة مساعدون للوزير . ثم مساعد أول الوزير . . . إلخ .

وفى كادرات أخرى أصبح هناك خياران : المعاش المبكر أو تأخير الترقيات . ومع أن طائفة أصحاب المعاش المبكر من المهندسين والعلميين استفادوا بالعمل فى المشروعات الاستثمارية ، ومع أن أصحاب الترقيات طويلة المدد من الأطباء العسكريين على سبيل المثال قد أفادوا من بقائهم فى مراكز علمية محترمة وهو ما يبغيه الأطباء فى حياتهم المهنية إلا أن الحقيقة أصبحت تضع الزميلين اللذين تخرجا فى دفعة واحدة وحازا نفس الدرجات العلمية العليا (الماجستير والدكتوراه) فى نفس الوقت تقريبًا ، ولكن فى وضعين مختلفين ! فالأستاذ فى الجامعة قد وصل إلى الأستاذية قبل أن يصل زميله إلى الدرجة الموازية ، وهى رتبة اللواء باثنى عشر عامًا !! وكلاهما قد لا يكون إلا راضيا وسعيدًا بما هو فيه لا جدال فى ذلك ، ولكن المقاييس والموازين غير راضية عن هذا التناقض الذى يكون من نتيجته أن تقل مكانه المنصب العلمى فى الوقت التى تزداد فيه قيمة المنصب غير العلمى .



كل هذه أمور قد تدفع البعض إلى النظرة إلى منطقى وتفكيرى باستخفاف شديد ، ولكن الحقيقة أننا نستخف بأهمية حياتنا إذا ظنناها تمشى مستقيمة من غير أن تستقيم حدود طرقها !! ومع هذا فلابد لى من أن أعتذر من أن يكون فى هذا أى شبهة أو مظنة تدخل بالرأى فى أمور أى طائفة تحب أن تحتفظ بأمورها فى أيديها ! وأكرر الاعتذار عن اقتناع شديد بضآلة قدر ما أكتب ، إن هى إلا اجتهادات !!

٥ ـ تحديد الأولويات الاستراتيجية فى الخدمات العامة الكبرى وبصفة خاصة المواصلات والطرق والنقل . ويستتبع هذا إعادة النظر فى الأهمية الحيوية للمدن المختلفة ، ولو استدعى الأمر ترتيب المدن كما تفعل ألمانيا الغربية تبعا لعدد سكانها بحيث لا تمتد الخدمة ـ من الخدمات التى تكون محدودة فى وقت ما بسبب الإمكانات ـ إلى البلد رقم ١٠٠ بينما هى لم تمتد إلى البلد رقم٩٠ . ومن عجب أننا فى بعض الأمور أخذنا مدَّ هذه الخدمات على أنه إثبات للنفوذ .

ولعل جذور هذه المسائل تعود إلى أيام ما قبل الثورة . . ولقد كنت أعجب لهذا التناسق الرهيب بين بيوت جدى (لأمى) وبيوت إخوانه والشارع والكوبرى والطريق السريع فى قريتهم مع أنه قد يفتقد فى القاهرة ذاتها ، حتى علمت ذات مرة أن الكوبرى قد غُير موقعه ليكون فى مقابلة الشارع الذى أقاموا عليه بيوتهم بفضل النائب الصديق لهم !! وكان الموقع القديم قريبًا من عائلة مؤيدة للمرشح الذى لم يفز !

على أننا لا ينبغى لنا فى هذه النقطة بالذات أن نلقى باللوم على حكوماتنا الوطنية فى بدع هذه النظم ، فقد ورثوا عن الإنجليز هذه النظرات . . . غير أن نظرات الإنجليز للأسف ـ أو لحسن الحظ كانت أكثر شمولاً واستراتيجية . . وتستطيع أن تلحظ فهمهم مثلاً لأهمية طريق حيوى جدًا هو طريق المعاهدة بين ميت غمر والزقازيق أى بين الدلتا كلها والقناة كلها .



إذا وضعنا من أسماء مدننا العشرة الكبرى جدولاً وخططنا فيه خطًا بين كل مدينتين كبريين فسوف نعجب كيف أن الصلة بين بورسعيد والإسكندرية تستدعى النزول إلى قلب الدلتا فى طنطا . . ولعل انعدام الطريق الساحلى فى شمال بلادنا هو أكبر دليل على أننا فى غيبوبة شبه تامة !!

وحتى هذا الخط (المفترض وجوده منذ زمن) ليس له وجود فى البحر ! إلا فى البواخر الأجنبية الذكية من أمثال الباخرة أكيلى لاورو ، وهى متعة لم يفكر فيها المصريون ولم يبدءوا حتى فى التفكير فيها ، ولا أدرى لماذا لا يكون هناك خط للنزهات البحرية فيما بين الإسكندرية وبورسعيد .



واستغفر الله وأنا أروى تلك القصة لرجل بسيط كان يسأل مهندسًا من مهندسينا الأوائل فى حقل البترول فى أوائل الأربعينات : كيف يذهب إلى رأس غارب فيشرح له أنه يركب إليها باخرة من السويس !! فتنتاب الرجل البسيط نوبة من العجب لهذا الذى يركب البحر الأحمر بينما لا يعبر إلى الشاطئ الآخر فى جدة . وهكذا ـ للأسف ـ نحن اليوم تقريبًا لا نأخذ المياه كوسيلة اتصال إلا قليلاً جدًا . . وفى اتجاه العرض فقط !! مع أن أجدادنا كانوا يذهبون فى النيل بطوله إلى السودان . . وإلى القاهرة من قراهم فحسب .

● الفصل التاسع

إعادة ضبط اللون فى حياتنا

على الرغم من كل المشكلات التى تحيط بحياتنا اليومية ، إلا أن الذين أعطاهم الله نعمة الأمل والتفاؤل يستطيعون أن يجدوا أكثر من بارقة أمل تلوح فى أفق هذه الحياة . وثمة إجراءات بدأ التفكير فيها منذ زمن ، أخذت تبرز وتحتل مكانها تحت الشمس : الرقم القومى للمواطن، وترميز البريد ، واللوحات المعدنية الفوسفورية للسيارات ، وجوازات السفر الجديدة ، والبطاقات المطورة ، كلها ظواهر تدل فى صورتها العميقة على ظاهرة أعمق تتوجه بطريقة واعية وغير واعية نحو إعادة تنظيم الحياة على صورة تتيح النظام ، وتثمر الفوائد التى نجنيها من وراء النظام ، وتمنع استغلال النظام بالباطل .

أذكر أنى عندما التحقت للمرة الأولى بمعهد جوتة لتعليم اللغة الألمانية فى القاهرة كنت مأخوذًا بفكرة ترتيبهم لأسمائنا نحن الدارسين فى أكثر من ٣٠ فصلا دراسيا تختلف مواعيدها بين الصباح والمساء فى خمسة أوقات على مدار أيام الأسبوع الخمسة التى يعمل فيها المعهد . كنت أقول يومها لزملائى فى المرحلة الثانوية إن الفائدة الدراسية والاجتماعية التى عادت علينا من دراستنا لا تقارن رغم ضخامتها بالخبرة بالنظم التى يتيحها التأمل فى تنظيم المعهد لدوراته .

لم يكن معهد جوته يرقمنا حسب الأسماء الأبجدية ، فقد ثبت أن مثل هذه الأسلوب ليس هو الأمثل فى الترتيب ، على الأقل حين ننقل الأسماء من لغة إلى أخرى فيختلف التأويل ، ويصبح البحث عن الشيء ممكنا فى أكثر من مدخل . . ولكن معهد جوتة كان ينظم الأسماء تبعًا لتواريخ الميلاد ، وليس للإنسان الواحد إلا تاريخ ميلاد واحد ، وكان المعهد يضع تاريخ الميلاد كرقم من تسع خانات ، خانتان لليوم ، وأخريان للشهر ، وأربع للسنة وخانة تاسعة للجنس ذكر أم أنثى فإذا كان تاريخ ميلادك هو الخامس من إبريل سنة ثمان وثلاثين كتب

(*) القاهرة : يونيو ١٩٨٣ .

هكذا ٥ . ٤ . ١٩٣٨ ، هذه الطريقة تمكن من استيعاب كل تواريخ الميلاد فى العالم حتى عام عشرة آلاف إن شاء الله ، وهى مع ذلك أقل الطرق مؤنة وأوفرها تكلفة ، ولو أنك لجأت إلى اختصار الخانات التسع لأخللت بالنظام إخلالا رهيبا ، لو اختصرت الخانة الثانية من رقم الشهر لوقعت فى مشكلة فى حوالى ٦٪ من الناس هم المولودون فى شهرى نوفمبر وديسمبر . ولو اختصرت الخانة الثانية من رقم اليوم لوقعت فى مشكلة فى حوالى ٦٦٪ من الناس هم المولودون فيما بين اليوم الحادى عشر والحادى والثلاثين من أى شهر ، وصحيح أنك تستطيع أن تختصر الخانة الأخيرة من رقم السنوات ، ولكن هذا لا يفيد فى المدى القريب بعد ١٧ عاما حين تحتاج إلى التمييز بين مواليد ١٩٠١ ومواليد ٢٠٠١ ، وفيما بين خانتى اليوم والشهر يوضع رقم يرمز للجنس ذكر أم أنثى .

هذا المثل الواضح بسيط الفهم يبين لنا بكل وضوح نوعية العقلية التى تحكم التفكير فى صياغة مثل هذه النظم وكيف يمكن لها أن تصل إلى ما نسميه بالطريق السهل الممتنع .



ولعل أهم العوامل الحاكمة (كما يقولون) فى نجاح هذه النظم هو نجاحها فى اختيار الطريقة التى تقود إلى المدخل الأوحد للشىء الواحد ، بحيث لا يلتبس عليك أى المداخل تلجأ إليه ولا أيها أفضل .

وفى باريس مثلا تستطيع أن تعرف من الرقم الكودى للبريد فى أى حى من أحيائها العشرين يقع العنوان الذى تبحث عنه ؟ مع أن هذا لو ترك ومعرفة الناس فإنه يأخذ وقتًا طويلاً من التفكير واسترجاع المعلومات ، على حين يدل الرقم مباشرة على ذلك .

هذه الثوانى أو الدقائق التى توفرها الدولة عن طريق النظام لمواطنيها هى الوسيلة الفاعلة الكفيلة بالحرص على الوقت العام كله دقيقة دقيقة وثانية ثانية .

وفى دول أوربا المرتبطة بالنظام الدولى للاتصالات السلكية ما عليك إلا أن تدير رقم الكود للدولة يليه رقم الكود للمدينة يليه رقم المشترك الذى تريد الاتصال به ، ولكنك إذا كنت فى الزقازيق وتريد الاتصال ببنها فإن ذلك يضطرك إلى محادثة عامل سويتش يحادث عامل سويتش آخر ، وتأخذ هذه المسألة فى المتوسط مع الإكرام ٤ ساعات . ولكنها قد تمتد بمنتهى البساطة إلى يومين أو ثلاثة أيام مع الإكرام أيضًا . هذا إذا كانت هناك خطوط [لابد أن نذكر هنا أن خدمة النداء الآلى قد بدأت فى الانتشار فى الأعوام الأخيرة ، ولكنها ما تزال تحتاج إلى توسيع نطاق المستفيدين منها بما يتيح الإفادة منها على أقصى وجه] .

وقد يكون للتقدم التكنولوجى والإمكانات الضخمة لشبكة التليفونات والكابلات فى تلك الدول دخل فى أن الاتصال لا يستغرق إلا الثوانى التى تدير فيها القرص ، هذا صحيح لاشك، ولكن المؤكد أيضًا أن تدخل موظفى السويتش وعامل التليفون عندنا فى هذه العملية ليس حلا ولا هو بديل عن الكابلات ، ولا هو يخلق خطوط اتصال جديدة ، إنما هو تعطيل فى تعطيل ، وليس الذنب ذنبهم، ولا ذنب المواطن ، ولا ذنب مصر ، ولا ذنب الإمكانات ، وإنما هو افتقاد التون ، لو وجد تون الحياة المضبوط فى الاتصالات السلكية واللاسلكية لعزفت من تلقاء نفسها على قدر نفسها وبالتون الهادئ الذى تتيحه إمكاناتها ، بدون تضيع للوقت .

وحتى فى هذه المسألة فإن المرء ليسعد حين يقرأ منذ أيام معدودات بيانًا لهيئة التليفونات عن الأرقام الكودية والنداء الآلى ،ولكن السعادة سوف تكون أعم حين نجد هذا النظام يمتد إلى مصر كلها ولا يقتصر على عشرين مدينة أو ثمانين مدينة ، وأن يمتد النظام ليهيئ للمواطن أن يتصل من أى من هذه البلاد بالأخرى عن طريق هذا النظام ، ولا أحب أن أسمع أن هذه خطوة سوف تتحقق بعد تجديد السنترالات وتوسيع الشبكات ، فوضع الأرقام الكودية من الآن لا يحتاج منا شيئًا ، ولكنه كفيل بأن ينمى الوعى بها حتى لو لم تكن جاهزة للعمل إلا بعد عشر سنوات .

وهب أن المتشائمين يريدون لنا أن نبقى على نظام « آلو يا سنترال من فضلك القاهرة » . . مع هذا أحب أن نقول لآلو ياسنترال آلو رقم كذا (الرقم الكودى القاهرة) لأنه سيأتى اليوم بل قد أتى من زمان الذى لا يعرف عامل التلفون فيه أين تقع السنبلاوين فإذا طلبت رقما فى السنبلاوين جاز أن يعطيك الرقم ، ولكن فى بنى سويف فى أى محافظة لمجرد تشابه حرفين فى كل من الكلمتين .



ومع هذا فقد يُقال إننا بمثل هذه الاقتراحات الهادفة إلى تشفير كل شىء وتكويده ووضع التون الذى أتحدث عنه نتمشى مع ما قد يسمى بروح الهمم التى قصرت ، فليكن ! ولكن المؤكد أننا إذا بحثنا فى ترتيب عقل الإنسان أى إنسان مهما بلغ ذكاؤه وقدراته التنظيمية وقوة ذاكرته لوجدنا أن الوقت الذى يستغرقه منه البحث عن رقم بين الأرقام لا يبلغ ربع الوقت الذى يستغرقه البحث بمداخل أخرى كأسماء البلاد ، أو السنترالات ، بعبارة أخرى فإنك إذا قلت لعامل السويتش البلد رقم ١٥ لضغط على مفتاحها فى وقت قياسى لا يبلغ ربع الوقت الذى يأخذه عندما يفكر فى أن أسيوط وهى البلد رقم ١٥ تكون فى المكان الخامس عشر من الصف الأول على اليمين من صفوف لوحة التلفونات التى أمامه .

كل هذه الأمثلة التى توسعت فى ذكرها تهدف إلى إبراز معنى واحد هو **مدى الفعالية التى يتيحها التون المضبوط من أجل النظام ، وكيف يوفر ذلك وقتًا وجهدًا ومالاً** .

والمجتمع الذى يعيش بالتون المضبوط هو المجتمع الهادئ الأعصاب ، وهو المجتمع الذى يتسم إنتاجه بالدقة والانسجام والاتساق والتوافق .

وأرجو أن تجرب أن تكتب اسمك وأنت مرتكن إلى سيارة فى شارع رمسيس وأن تكتبه وأنت فى مكان آخر .

وليس بدعًا أن نقول إن هذه الأجواء تلعب الدور الكبير فى صياغة مستوى الأداء .

وعلى هذا النحو الذى ذكرنا يتاح للبريد أن يعمل فى خدمة الناس وتوصيل رسائلهم لأن الرقم فى حالة التشفير يصبح بمثابة عنوان محدود واضح ولا يحتمل التأويل ، ولا أبالغ فى ذلك فإن شيكات مرتب أحد الزملاء قد أرسلت على بنك مصر فرع مستشفى المنيل الجامعى (أى فرع بنك مصر الذى فى مستشفى كلية طب قصر العينى) ولكن الشيكات ظلت لا تصل لأكثر من ثلاثة شهور ، وتسأل عن ذلك فيقال قد تكون فى فرع شارع قصر العينى ، أو قد تكون فى فرع المنيل ، وهذا كلام غير مقبول ، ولكنه يحدث ويحدث مرارًا ، بل لقد حول له بالفعل مرتب شهر على فرع المنيل ومرتب شهرين على فرع شارع قصر العينى ، ولكن مع وجود نظام الرقم البريدى الواضح لا يمكن أن تحدث كل هذه الأخطاء .

صحيح أن هيئة البريد بدأت تطبيق النظام ، ولكنى أعتقد أن التون فى السمفونية يجب أن يتضح بأسرع ما يمكن ، ولهذا فإنى أرجو أن يكون فى خطتها الانتهاء السريع من تعميم النظام ، ولست فى حاجة إلى أن أذكر أن هذا النظام هو عماد الحركة البريدية فى كل بلدان العالم المتمدينة ومنذ فترة .



ولقد كانت لوحات المرور القديمة والتى لا يزال الكثير منها لم يستبدل تظهر العجب العجاب فى طريقة كتابتها ، فبعضها يصغر الحروف ، وبعضها يكبرها ، وكانت هناك أكثر من عشرين طريقة للتلاعب فى أرقام اللوحات بحيث لا تظهر الأرقام الحقيقية ، أكرر : عشرين طريقة ، والله يشهد أنى فى حدود سنة ١٩٧٦ سمعت أحد المواطنين وقد حصر كثيرًا من هذه الطرق وأخذ يعددها ، فعجبت ، وأظن أن السنوات السبع الماضية كانت كفيلة بتطوير وسائل التلاعب وزيادة عددها . ومع هذا كله كانت الأرقام لا تظهر فى الظلام كأن

السيارات لا تسير إلا فى النور ، ولكن المرء اليوم يسعد باللوحات الجديدة : جمال صورة ، ودقة أرقام ، وإنارة فوسفور ، والأهم من ذلك التوحيد الذى يشعرك أن كل هذه السيارات تخضع لمرور واحد هو المرور المصرى .

ومع هذا فقد كان المرء يتمنى أن تكون مساحة هذه اللوحات مساوية لتلك التى تستخدم فى الخارج لأن مصانع السيارات دأبت على ترك هذا الفراغ الذى يكون فى تصميم السيارة من الخلف فى مساحة حوالى ٧٠ × ٢٠ سم . . أقول هذا لا لأنى أود أن نأخذ فى تقليد الآخرين فى كل شىء ، ولكن لأنى رأيت بعينى رأسى أكثر من مرات عديدة الكثيرين وقد تحايلوا على القانون بثنى الجزء الأعلى من اللوحات المعدنية وهو الذى فيه اسم المحافظة بحيث أصبحت اللوحة لا تحمل إلا الرقم دون أن يظهر اسم قسم المرور الذى تتبعه .

هذا لا يمنع من الإشادة بجهد إدارة المرور فى هذه المسألة وهو جهد مشكور ، ولا يمنع أيضًا أن نقول إنه كان الخير أن نستعيض عن أسماء المحافظات وهى كلمات كبيرة كمرسى مطروح بكود رقمى أو حرفى كالمتبع فى الخارج ، ومن نعم الله علينا أن أعطانا لغة من ثمانية وعشرين حرفا ، ووطنا من ست وعشرين محافظة [فقط] .



والأفكار فى هذا المجال كثيرة ، ولكن المهم كما ذكرت هو أن تكون هذه الأفكار بمثابة «السهل الممتنع » .

على أن أهم ما نحتاجه لضبط التون بلا مبالغة هو مسألة الجنيه المصرى الذى نجد منه أحجامًا : حجم الخمسينات ، وحجم الستينات ، وحجم أوائل السبعينات ، وحجم أواخر السبعينات ، وإنى لأرجو الله أن يوفق البنك المركزى إلى ضبط هذه المسألة سواء كان ذلك على طريقة الدولارات ذات الحجم الواحد واختلاف القيمة باختلاف الرقم ، أو على الطريقة التقليدية فى العملات الأخرى ، حين يتفاوت الحجم بتفاوت القيمة بدون أن يكون هناك تناسب ملزم ، المهم على الأقل أن يكون للعملة التى تساوى الجنيه حجم واحد فقط ! وفى هذا حل لكثير من المشكلات ليس فى الداخل فقط حين تعد الفلوس أو تترك لآلات العد ذلك ، وإنما فى الخارج حين يريدون التعرف على نقودنا فيفتحون الكتالوجات الأثرية والحديثة ، كما أسعدنى الحظ ورأيت ذلك فى فروع البنوك الكبرى التى تحتفظ بكتالوجات كاملة لكل عملات العالم .

وقد يكون الوجه الآخر لهذه النقطة بالذات أن أصحاب الأمل قد يظنون فى ضبط حجم الجنيه المصرى ضبطًا لقيمته فلا تنزل بعد اليوم ، ونحن معهم ندعو الله .

● الفصل العاشر

متى نتخلّى عن روح التحيّز؟

يبدو أننا خضنا فى تاريخنا كله بما يكفى تلويث كل صفحة فيه مائة مرة ، ويبدو لى أنه لو كان فى وسعنا أن نفعل أكثر من ذلك ما تأخرنا ، ومن أسف أن معظم كتاباتنا اليوم يُحكم عليها سلفًا باسم كاتبها ، وأن أسماء الكاتبين جميعًا قد أصبحت معروفة الاتجاه ، فلن يكتب فلان فى مدح الثورة حرفًا واحدًا ولا على سبيل المناورة ، ولن يكتب الآخر فى ذلك الموضوع إلا من وجهة النظر التى دأب عليها طيلة سنوات عمره .

وحتى الذين عرف عنهم أنهم غيروا آراءهم ، فهم فى حكم الأغلبية ما غيروها إلا بعد أن تبدلوا وتحولوا عن مبادئهم القديمة ذاتها .

والذين يزعمون أنهم يبذلون الجهد فى التحليل قد لا يخرج جهدهم هذا عن نطاق إظهار الجهد فى إظهار أنهم وصلوا إلى معتقداتهم المعروفة بعد بحث ، على حين أنهم فى الواقع يُسَخِّرون قدراتهم فى سبيل استنباط نتيجة اقتنعوا بها على أنها من البديهيات منذ البداية .

ومع أن الإنسان يحتاج فى بعض الأحيان إلى أن يضرب الأمثلة التى توضح ما يريد أن يقول فإننى قد لا أجد نفسى مضطرًا إلى ضرب أى مثال على ما ذكرت منذ قليل ، فشمس تلك الحقيقة لا تحجبها غيوم ولا خسوف .

ولقد يرى الناس أو يقرءون فى مجتمعات أخرى (سواء اختلفت فى الزمان أو فى المكان) فيحسون بروح التحيز إلى آراء محددة فى كتابات بعض من الكتاب ، ولكن أن يقرءوا فلا يجدوا إلا هذا التعصب مسيطرًا على كل حرف فهذه هى المأساة التى كدنا نتفرد بها اليوم .



ومع هذا فإن الأمل فى الوصول إلى رأى سديد لم ينعدم ، وقد يكون من المألوف اليوم أن تجد واحدًا من الذين أعيتهم اضطرابات الرأى يقول إنه يريد أن يعرف حتى ينتزع نفسه من هذا الخضم التائه ! ولقد أذكر أن صديقًا قال لى : إنه يبدو أن صدقى باشا كان صاحب عظمة من نوع فريد ! ولولا هذا لما تكاثر أعداؤه . ولقد فوجىء الذين امتلأت آذانهم بقصة توريط

* القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٤ .

الجيش المصرى فى حرب اليمن حين وجدوا اليمن نفسه يكرم قادة الجيش المصرى الذين ساعدوه على التطور أو التحرر أو قل ما شئت . . ثم يفاجأ هؤلاء أنفسهم بما يحدث فى عدن وتأتيهم بعد سنوات طويلة التحليلات التى يستشف منها أننا فى الحق لم نؤد يومها واجبنا كاملاً تجاه اليمن الجنوبى كما فعلنا فى اليمن الذى فيه صنعاء مثلاً وإلا ما وقع اليوم فيما وقع فيه . . وكلما مضى الزمن أثبتت أحداثه أن الرجل الذى ذهب إلى القدس ، لم يذهب من فراغ ولا إلى فراغ ، وأن الرجل الذى لقى أسوأ هزيمة يلقاها زعيم فى التاريخ فى الخامس من يونيو لم يكن فى وسعه أن يتجنب هذه الهزيمة يومها وإن كان فى إمكانه من قبل ذلك أن يتجنبها ، وكل هذا الذى ذكرنا قد يكون حقا وقد لا يكون على الإطلاق ، ولكن العلم عند الله وحده .

فإذا كان لنا من إيماننا ما يجعلنا نعتقد أن العلم عند الله وحده فإنى اعتقد أن ذلك كفيل أن يهدئ من روع نفوسنا وجزعها فى كل مناقشة لا أول فيها ولا آخر فى كل قضية من قضايا حياتنا أو تاريخنا على حد سواء .



ومن أعجب ما يمكن للمرء أن يسمعه ما يثار عن قلة جدوى مشروعات التعمير فى مجال الأنفاق والكبارى ومترو الأنفاق ، وأنه كان من الأولى صرف ميزانياتها على أشياء أخرى . . وقد مرت ببالى ذات يوم فكرة أن نأخذ فى الحكم على هذه القضية بمبدأ التجربة العملية ، وأن نغلق مداخل هذه الكبارى والأنفاق جميعا لمدة ساعتين وأن ننظر إلى القاهرة بدونها . . ثم لم يمض شهر حتى حدث ذلك بالفعل فى أحد الكبارى حين كانوا يتولون تركيب بالوعات لمياه الأمطار . . ومع أن الصحف قد أعلنت للناس عن هذا الذى سوف يحدث مقدمًا إلا إن الواقعة وقعت ووقف الناس بسياراتهم قبله من كل ناحية لمدة ساعتين .

وقصصت هذا الذى حدث على واحد من أصحاب الرأى المعارض فاقتنع . . ولكنه بعد أسبوع حدثنى أنه يريد التراجع عن اقتناعه ولو خطوة . لماذا . . قال لا تدرى أن الكوبرى حين أنشئ أخذ جزءًا من عرض الشارع لم يعد مستعملا حين تعطلون الكوبرى !!!

على هذا النحو لا يمكن لنا أن نطمئن على قدرتنا فى المستقبل أن تتجاوز أى منعطف إلا إذا تجاوزنا لنفوسنا عن بعض الشك الذى فى نفوسنا نفسها .

ولقد يكون بالإمكان أن نفهم موقف الآخرين منا ، ولكن ، الأكثر صعوبة فى الحقيقة هو أن نفهم موقف الذات من الذات .

ومع هذا فإن العلاج السريع لمثل هذه القضية لن يكون بالعلاج الحاسم . . ولقد يذهب بنا الحرص على الجمع بين التفاؤل والتشاؤم إلى الظن بأنه من الخير أن نعالج القضية فى الجيل الجديد إذا لم يكن أمامنا فرصة واحدة لإصلاحها فى أى من الجيلين اللذين يعيشان على أرض هذا الوطن اليوم .

● الفصل الحادى عشر

هل قوانا البشرية عاملة فعلاً ؟

هل نحن فعلاً قوة عاملة ؟ سؤال مهم جدًا ولكن إجابته قد تبعث على كثير من التشاؤم أو الانهزام أو اليأس أو قل كل ذلك معًا . كما أن هذه القضية قد تبعث على المغالطة عند بعض الناس ، وقد تبعث على الحيرة عند آخرين .

الأولون يتجردون للحقيقة ، والفريق الثانى يريد أن يقول إنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان والفريق الثالث يريد أن يدرك الحقيقة .

وفيما بين التجرد للحقيقة و إدراكها تستولى على المرء مشاعر متباينة ، ومع هذا فليس بوسع واحد منا أبدًا أن يجزم بأن حالنا كقوة عاملة هو مما يرضى الله !

وقد لا تتمثل عظمة الفكر والتفكير فى هذه القضية فى إرجاع السبب إلى سياسات معينة فى مصر من تلك التى لا يكون صاحب الرأى من مؤيديها أو محبيها ! مع أننا ننفق فى هذا الصدد كثيرًا جدًا من أعمارنا ووقتنا ومداد أقلامنا .



كذلك فقد لا تكون الحكمة فى أن نتوجه نحو استشراف عهد يسود فيه منطق العرض والطلب تمامًا ، وبخاصة بعد أن خاضت الإنسانية مع هذا المنطق تجارب طويلة المدى وأصبحت اليوم تريد أن تقول إنها قد تعانى منه ، خصوصا فى بلاد لا تتمتع بالوفرة التى تتمتع بها أمريكا .

ولكن هذا لا يسوِّغ لنا ، أبدًا ، أن ننصرف عن الجانب الأهم فى العرض والطلب وهو الكفاءة ! وتقدير الكفايات !



وليكن أن لكل نظام عيوبه ، وأن لكل دواء مضاعفاته الجانبية ، ولكن الذى لا شك فيه

* القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٤ .

أن استعمال الأطباء لدواء من الأدوية لن يتوقف ، ولنتذكر قولاً يقول إن فعالية الدواء تزداد وتزداد معها سميته فى نفس الوقت حتى لا يمكن الفصل تمامًا بين الجرعة الفعالة والجرعة السامة . !! والبحث عن حلاوة بغير نار شيء من المفروض أن نتركه للأطفال ، وعلى المستوى الشخصى فإنى أعتقد فى نظرة بعض المحنكين إلى السياسيين الذى يعدون بالحلاوة من غير نار على أنهم أقرب السياسيين إلى أخلاق بعيدة عن المثالية !!

ومن الآراء التى قد تلقى اليوم كثيرًا من الاقتناع فى بعض مجتمعاتنا القول بأن الهيئات التى تغلق على نفسها الباب وتمنع التعيينات الجديدة (إلا بقدر) هى أنجح الهيئات . . ولكن الذى تضمره نفوسنا جميعًا هو أن دوام الحال على هذا المنوال من المحال . ولابد أن تدفع كل مصلحة ضريبة فى تقبل عدد جديدٍ من العاملين كل عام لأن الجامعات والمدارس تخرج كل عام .

والقضية إذن أبعد من أن تكون مجرد (التوظيف) ولكنها تتعدى ذلك إلى مراجعة هادئة للنظام كله بحيث لا نظلم الجيل القادم كله بينما الجيل القديم لا يعمل .

أذكر ذات مرة أن زارنى فى العيادة الخارجية لأحد المستشفيات ابن خالى الذى كان مديرًا لهذا المستشفى ، زارنى بحكم القرابة ، وقد لاحظ أن رئيسة الممرضات التى كانت معى فى العيادة الخارجية لا تفعل شيئًا غير أن تكتب أسماء المرضى الذين كان علىَّ أن أفحصهم .

وكان سامح هلالى ـ وهذا هو اسمه ـ فى السنة الخامسة الابتدائية يومها ، وإذا به يقول لى : ما أسهل مهمة هذه السيدة ؟ لماذا لا تعينوننى للقيام بهذه المهمة ؟ وظل يقول لوالدته بعد أن عاد إلى المنزل : إن هذه السيدة لا تعمل شيئًا غير كتابة أربعين اسما فى اليوم .

نعم !! ولكن الذى لم يدركه سامح هو أن هذه الوظيفة هى منتهى الأمل بالنسبة لمثيلات هذه السيدة وقد نالتها بعد كفاح وظيفى استمر ثلاثين عاما !!

وقبل أن نترك هذه المنطقة بالذات لابد من أن نتأمل فى هذا الصراخ الذى لا نفتأ نسمع ضجيجه عن نقص الممرضات فى المستشفيات المصرية والعملة النادرة !! مع أن الحقيقة أن هناك وفرة فى المستشفيات المصرية من الممرضات ، ولكن هذه الوفرة على الورق فقط !!



وقد اتيح لى أن أعمل فى عدد من المستشفيات أغلبها بالطبع مستشفيات جامعية ، وقد أيقنت أن عدد الممرضات الحقيقى لا يقل أبدًا عن عدد الأسرة فى هذه المستشفيات ، ومع هذا فإننا لا نستحى من أن نعتذر عن عدم تشغيل جزء كبير من مستشفى جامعى كبير افتتحه رئيس الدولة فى القاهرة بسبب قلة عدد الممرضات ! وقد يبلغ بنا السفه قريبًا أن نفكر فى استقدام ممرضات من فرنسا أو مونت كارلو !! مع أن حل المشكلة قد لا يحتاج فى مجتمع قادر

على التخطيط الجيد والتنفيذ الدقيق أكثر من خمس سنوات وقد مضت عليها منذ نشأتها خمس سنوات !

أليس المعهد العالى للتمريض معهدًا من معاهد وكليات التنسيق المائتين الذى تتكالب عليه أعداد كثيرة بدليل أنه قد يصل فى الحد الأدنى إلى ٧٠٪ مثلاً . . إذن المسألة ليست إحجاما من المصريات أبدًا عن هذه المهنة ، وإنما نحن الذين نحدد أعدادًا للقبول فى هذه المعاهد يمكن زيادتها ، لا نقول بدون إمكانات ولكن الإمكانات فى هذا المعهد بالذات يجب أن تكون متوافرة نسبيًا مع كل كليات الطب التى قاربت ١٥ كلية .

ولكن أحدًا لا يريد أن يتعب نفسه إلا أن تصل المسألة إلى ما وصلت إليه من قبل فى أزمة المعلمين ، فلجأنا إلى إنشاء كلية تربية فى كل محافظة ! ! وحُلت المشكلة تقريبًا فى أقل من ٤ سنوات .

ومع أن كليات التربية كانت تستلزم فى بعض الأحيان إنشاء كليات الآداب والعلوم معها إلا أن معهد التمريض العالى يستطيع بقليلٍ من المال والتدبير أن ينشأ فى ربوع كل كلية من كليات الطب ! !



ونفس الأمر بالنسبة لدبلوم التمريض المتوسط ، أليست هناك فتيات (بالآلاف) يرغبن فى أن تفتح أمامهن الأبواب السريعة بدلاً من أبواب دبلوم التجارة الذى يبقى ٤ سنوات بعد التخرج ينتظر فرج القوى العاملة .

ماذا لو لجأنا فى المراكز التى تعانى من نقص هيئات التمريض إلى مدارس التجارة الثانوية فحولنا نصفها إلى مدرسة تمريض ، والأساتذة الذين يقومون بتدريس المواد الثقافية هم هم ، والأطباء موجودون والمستشفيات موجودة بدليل حاجتها إلى هيئات التمريض وإلا فلا داعى ! !

ولكن لابد لنا أن نوفر كل الإمكانات الأولية لكى تكون عمليات التعليم والتدريب مستوفية للحدود المعقولة ، ولكيلا تكون هذه المعاهد والمدارس الجديدة بمثابة صورة متكررة للتسرع فى استيفاء الشكل دون المضمون .



وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فإن من الإنصاف أن نذكر أن من أسباب إحجام بعض فتياتنا فى المراكز وعواصم المحافظات على الإقبال على هذه المدارس [وبالتحديد تلك التى تتبع وزارة الصحة لأن التى تتبع الجامعات تعين بناتها فى نفس المستشفى] هو أنهن بعد

تخرجهن يعانين الأمرين من توزيعات وزارة الصحة لهن فى ربوع البلاد ، وقد ترسخ منذ سنوات طوال تقليد تعيين معظم المؤهلات العليا (تقديرًا للحالة الاقتصادية) فى محافظاتها ، بل إن خريجى الجامعات يتقدمون بطلب التعيين للقوى العاملة فى محافظاتهم (إلا الكادرات الخاصة بالطبع) وقد يكون هناك نقص بالفعل فى التمريض فى هذه المحافظات ، ولكن وزارة الصحة تعشق التنسيق وتغريب البنات (الصغيرات) فى الصعيد وغير الصعيد .

وقد توزع بنت الشرقية فى الدقهلية وبنت الدقهلية فى الشرقية (تبعًا للمجموع) .

وهذه مشكلة سوف تحل بالفعل مع التوسع فى التخطيط لهذه الطائفة المهمة من القوى البشرية تبعًا لأماكن الحاجة ، ولو أطلقنا فيها أيدى المحافظين مع خطط واضحة وممولة لانتهت المشكلة خلال سنتين أو ثلاثة .



وهكذا فإن المبدأ الذى أريد التنبيه إليه هو أن التخطيط [خصوصا فى مجال القوى البشرية] ليس وظيفة مركزية ، بقدر ما هو أيضًا وظيفة محلية تخضع للواقع والأمل القريب والبعيد. وهذا مثل واضح لأهمية التخطيط الإقليمى ، ولن تحل مشكلة ما على المستوى القومى أبدًا ما لم تحل أيضًا على هذا المستوى الإقليمى .



وهكذا أيضًا فإن الأمل فى رسم سياسات تحويل البطالة المقنعة إلى عمالة فعلية لن تحلها سياسات مركزية فقط ، ولن تحلها كذلك سياسات محلية جدًا فى ذات المصنع أو ذات المصلحة أو المشروع ، وإنما يحلها نمط متطور من التخطيط الإقليمى الأقدر على التكيف مع متغيرات يراها ويستطيع أن يرى لها حلولاً وبدائل واضحة .



وبعضنا قد يرى أننا فى مجملنا لا نعمل أو أن أداءنا لا يزيد عن نسبة معينة ، وأن الذين يعملون فى مصر كلها لا يزيدون عن ١٠ آلاف ، وأنه إذا كان الأمر كذلك فكيف نسأل أنفسنا عن الإنتاج ، وإذا لم يكن هناك إنتاج فكيف ترتفع قيمة الجنيه ؟ بل كيف ترتفع قيمة اقتصاد الوطن ؟



ولعل أبلغ الإحصائيات التى يمكن للمرء أن يسردها تلك التى نشرها اقتصادى كبير رأس مجلس إدارة الأهرام ، وما زال له فى سوق الأعمال نشاط واضح وهو عبد الله عبد البارى حين جعل عنوان مقاله ١٥٠ سنة عمل نفقدها كل يوم ، وفصل ذلك على النحو التالى : إن عدد

الأيدى العاملة المصرية يربو على ٢٠ مليونا فإذا ما اعتبرنا أن أفراد القوات المسلحة ورجال الأمن وعددًا غير قليل من الكادحين يعملون أكثر من عدد الساعات المقررة فى قوانين العمل العادية ، فإننا يمكن أن نقول إن الذين لا يوفون العمل حقه فى الأداء يصل إلى نحو ١٢ مليونًا ، وإذا استبعدنا أيضًا ثلاثة أرباع السيدات العاملات على اعتبار أن مفقود عطائهن فى الوظيفة أو العمل يعوض فى خدمة البيت والأسرة ، فإننا مع التواضع الشديد لا نستطيع أن نقدر عدد ساعات العمل المفقودة كل يوم بأقل من ١٢ مليون ساعة ! ومعنى ١٢ مليون ساعة مفقود عمل فى مصر أننا نفقد كل يوم ما مقداره بحساب إنتاجية حقيقية رهيب رهيب ، ومهما جادلنا فى عدد الساعات المفقودة كل يوم والتى تضيع سدى ، فإنه تضيع منا أيضًا الجدية والإنتاج الزراعى والصناعى وأداء الخدمات ثم إنه يواكب هذا الضياع فى الإنتاج فاقد ترفى يتمثل فى التسكع على المقاهى أو الشوارع ولغو الحديث أو شغل التليفونات بحشو مخل ومعطل إلى آخر ما تضيع فيه أوقاتنا مما تعودنا عليه منذ أزمان المقاومة السلبية أيام الاحتلال .

ولكى يتضح حجم مشكلة الإنتاجية فى مصر ، مع ازدياد عدد السكان فإن معنى استمرار وضع مفقودات الإنتاج على معدلاته الحالية يعنى أن هذه المفقودات تزيد بازدياد عدد السكان وهنا تصبح زيادة السكان كارثة . ولو أن إنتاجية الفرد وصلت إلى معدلاتها الطبيعية بمعنى أداء كل إنسان قادر على العمل لعدد محدد من ساعات العمل يوميًا حسبما تحددها قوانين العمل بالنسبة للعمال وَمَنْ فى حكمهم وموظفى الدولة وغيرهم مع معدل عدد ساعات مماثلة للفلاح ، وتزداد هذه الساعات بزيادة ما يعود على المواطن من عائد إما فى شكل ساعات عمل إضافية أو استثمار فائض ساعات العمل فى ازدياد الدخل الفردى وبالتالى الدخل القومى ، فإن معنى هذا أن مصر يمكن وقد أصبحت دولة منتجة لشعب من المنتجين أن تعتمد على إنتاجها الزراعى والصناعى فى سد حاجات مصر ، وكذلك فى إنتاج فائض للتصدير ، كذلك فإن هذه الإنتاجية سوف تصل بالتدريب وباستعمال التكنولوجيا فى الإنتاج والخدمات إلى معدلات الدول المتقدمة ، ولسوف تصل أيضًا بإضافة الشعور بالانتماء وبرعاية الله وبالأخلاق والانضباط والالتزام بالقواعد والأصول المرعية والتى تحثنا عليها كل رسالات السماء سوف تصل إلى معدلات دولة كاليابان » .

● الفصل الثانى عشر

ما الحضارة إلا المواصلات

هل آن الأوان لندرك أهمية جهازنا العصبى متمثلاً فى النقل والمواصلات ؟ هل يوجد بلد فى العالم أجمع يهمل مرفق السكة الحديد هذا الإهمال الذى نهمله فى مصر ؟ ألم نر المواطنين فى كل الدنيا تضبط مواعيدها على السكة الحديد ،ومع أنه قد يحدث فى بعض البلاد أن يتأخر القطار إلا أنه يتأخر بالدقائق لا بالساعات كما يحدث عندنا .

أخشى أن يأتى يوم تتأخر فيه القطارات المصرية بالأيام !! والذين يتاح لهم أن يرَوا هذا المرفق من الداخل سوف يدهشون أنه لا يزال منظمًا جدًا ، وعند رئيس مجلس الإدارة كل صباح كشف بكل التأخير الذى حدث فى حركة الأمس فى كل خطوط الجمهورية بالتفصيل .

ولكن المشكلة فيما يبدو أكبر من مجرد التنظيم ، ويبدو واضحًا جدًا أن هذا المرفق يحتاج مالاً ضخمًا للاستثمارات الهائلة التى ينبغى أن تخصص له ، ونحن عن هذا منصرفون بقدر كبير . تذهب المعونات والمنح إلى مشروعات تُعد بالنسبة له نقاطًا فى بحر ، والبحر المحيط غائب عن الاهتمام، وللأسف أننا نستهلك فى نقل البضائع كل يوم سيارات غالية ، أسعارها مرتفعة ، وأسعار قطع غيارها ، ووقودها ، وصيانتها وتأمينها . . وأصبحت السكة الحديد وهى المرفق الأساسى فى نقل البضائع فى العالم أجمع لا تكاد تستوعب خُمس حركة البضائع فى مصر . . هذا ما صرَّح به الدكتور عبد الرزاق عبد الفتاح رئيس جامعة حلوان الأسبق فى محاضرة أخيرة له عن السياسة التكنولوجية فى مصر . وما تزال هناك عواصم كبرى فى مصر لا تستفيد على الإطلاق من خدمات السكة الحديد لأن مواعيد قطاراتها متباعدة جدًا . ويبدو أن النمو فى مسارات وقطارات السكة الحديد لم تصبه زيادة منذ ثلاثين عاما على الأقل ، فيما عدا خط القاهرة الإسكندرية ، وخط القاهرة أسوان اللذين أصابا بعض الإضافات اليسيرة بفضل احتكاك حركة السياحة بهما فيما يبدو .



* القاهرة ، يوليو ١٩٨٤ .

ونحن ما زلنا ننسى أهمية إحداث طفرة فى السكة الحديد ، متى تجىء على بالنا ؟ لا يعرف أحد متى سوف يأتى ذلك اليوم . وعلى حين تتضخم الجامعات الإقليمية والمصالح والعلاقات التجارية تظل السكة الحديد تعانى من قطارات قديمة على قضبان قديمة ، وبأسعار قديمة . يكفى أن أضرب لك مثلا بأن تسعيرة سيارات الأجرة البديلة التى تكلفنا الأرواح تلو الأرواح تلو الأموال تمثل الآن فى المتوسط ثمانية أضعاف تسعيرة السكة الحديد فى الدرجة الثالثة ! ! وقد تكون المأساة فى نظرتنا إلى السكة الحديد هى خير تعبير عن إنفاق أموال طائلة فى مشروعات صغيرة ، على النقيض من مبدأ الرأسمالية . . بعبارة أخرى فإننا اخترعنا فلسفة جديدة قد يكون اسمها «تفتيت المالية » فى مقابل « الرأسمالية » . ولو كنا أخذنا ٥٪ فقط مما أنفقناه على المستوى القومى فى شراء سيارات أيا كان نوعها وأودعناها بنكا اسمه بنك السكة الحديد لكان لنا من هذا البنك اليوم وبفضله سكة حديد تفوق سكك حديد ٩٠٪ من دول العالم تحمل عن طرقنا وعنا كل تلك المنقولات التى تحملها سيارات غالية الثمن ندفع فيها وفى صيانتها كل ما يأتينا من مال ! وما يزال الأمل قائما فى أن نلتفت إلى السكة الحديد ! !



أما التليفونات ، فليس الحديث عن مأساتها ببالغ ما بلغ معشار الإحساس بذلك التحسن الذى حققته الدولة فى الشهور القليلة الماضية ، وهكذا أصبح فى وسع كثير من الناس أن يصدقونى (أو بالأحرى أن يخبرونى أنهم بدءوا يصدقوننى) أن حل مشكلة المرور تبدأ بحل مشكلة التليفونات . . فالتليفونات الجيدة كفيلة بقضاء كثير من المصالح التى تستلزم السير بالمواصلات العامة فى الشوارع . . والتليفونات الجيدة كفيلة كذلك بإنقاذ الوقت الذى يذهب فى مشوار تذهبه من دون أن تعرف هل تجد مَنْ تريده هناك أم لا . . وهى ما قد يمكن لنا أن نسميه مشاوير الاستطلاع ! ! . . والتليفونات الجيدة بعد هذا وذاك كفيلة بأن تختصر المرات التى تذهب فيها لقضاء حاجة واحدة من ٣ أو ٤ مرات إلى مرة واحدة إذا عرفت مقدمًا ما هو مطلوب منك من مستندات أو أموال . . إلخ . كل هذا سوف يدركه الناس جميعًا بعد حين ، وسوف يدركونه كذلك حين يقبلون على استعمال خدمة النداء الآلى التى قد تريحهم فى جميع أنحاء القطر من السفر إلى القاهرة لأوهى سبب .



ولكن الذى لاشك فيه أن التقدم الذى سوف يساعد على أن تؤدى هذه الخدمة دورها الحضارى الذى تؤديه فى بلاد أخرى هو أن نبدأ فى توسيع قاعدة الخدمات المتاحة بواسطة التليفون على النحو الذى نعرفه فى القاهرة فى الساعة الناطقة ! فليكن لنا من هذه « القناة» سبيل إلى وضع أقدام جماهيرنا على عصر المعلومات فى كل شىء .

ومن أسف أن أرقام الإسعاف والمطافئ والترنك والنجدة لا تزال إلى اليوم تختلف من مدينة

إلى أخرى فى ذات الوطن الذى هو مصر ، وأرجو أن ننتبه إلى توحيد هذه الأرقام وأرقام استعلامات التليفونات . . وأن نكثر من أرقام الاستعلامات وأن نخصص كل رقم لمجموعة من الخدمات!



بقيت نقطة فرعية جدا ولكنها هامة جدا ، فكل مؤسساتنا الكبرى كالأهرام أو الأخبار أو المطار أو مصر للطيران أو الوزارات تتمتع حقيقة بأربعين خطا على الأقل ومع هذا فإن المواطن عندما يحاول الاتصال بأى من هذه ـ وكثيرون جدا يتعاملون يوميا مع هذه المصالح ـ سوف يفاجأ على الدوام بأن الرقم مشغول . وقد تأخذ متابعة الطلب على الرقم من هذه الأرقام أكثر من ساعتين ، ويبدو أن المسألة تتعلق بالسويتشات التى فى هذه المصالح . . فإذا كان الأمر كذلك فلابد من معالجة هذه المسائل الفنية اليوم قبل الغد .



أما طرقنا فإنها بالفعل فى سبيل الإصلاح ، ولكن الخطوات فيها تسير سير السلحفاة ، ولا أحب أن أقول إن الطرق هى شرايين الحياة ، فهى أكبر من ذلك ، لأنها قد لا تمثل الشرايين فحسب ، ولكنها فى الحقيقة تمثل الأوردة والشعيرات وبعضًا من الأعصاب كذلك !! ولعلى أريد أن أذكر بكل ثقة أن الطرق الممتازة هى خير وسيلة لصناعة التقدم السريع فى الأمة : فالطرق هى السبيل إلى النهوض بخدمات المعيشة والصحة والعلم والمعرفة والأمن والنظام ، ثم إنها تمثل أهم العوامل الاستراتيجية فى الدفاع عن البلاد ، وفى حروبها ، ولا أعتقد أن فى وسعنا أن نخوض حربا ـ لا قدر الله ـ بطرق تتوقف الحركة فيها بالساعات لمجرد أن سيارة انقلبت على جانب ، وهو أمر يحدث كثيرًا جدًا فى بلاد الله .



أما الدور الذى تلعبه الطرق فى التوسع الزراعى والصناعى والعمرانى والمجتمعات الجديدة فأمر قد لا يحتاج إلى حديث ، والناس جميعًا يعرفون كيف ترتفع أسعار الأرض البور متى شق إلى جانبها طريق ولو كان ضيقا ، ويعرفون كيف أن العامل المحدد فى أثمان العقارات هو مدى بعدها عن الطرق العمومية ، وبوسعنا أن نرفع من قيمة وأهمية كثير جدًا من أراضينا الصحراوية لا بمدِّ الماء إليها ، ولكن بمدِّ الطرق السريعة التى يصبح أمر الماء نفسه بعدها أمرًا ميسورا ، ولو جاء كل فرد به فى سيارته !! أليست هذه هى الحقيقة ؟ ولقد أستأذن القارئ فى أن أنقل له عن مقال للمهندس أحمد العبادى فى مجلة النصر للسيارات (سبتمبر ١٩٨٢) ما روى عن الأمريكى الرائد توماس ماكد ونالد حين لخص التجربة الأمريكية الرائعة بقوله : « لم تكن بلادنا ـ أى الولايات المتحدة ـ غنية عندما ما أنشأنا طرقنا الحديثة فقد استعنا بقروض

لتمويل الطرق الأولى . . وقد اعترض كثيرٌ من الناس بأننا لن نستطيع تغطية هذه القروض ، لكن الثروة التى أوجدتها هذه الطرق كانت هائلة بحيث لم تعد القروض بالنسبة إليها شيئًا مذكورًا» .

وبودى أن أقول إن الدولة لو شقت طريقًا ممتازًا فى الصحراء بين موقعين هامين ، واقترضت له من بنك من بنوكنا الوطنية الكبرى مبلغا من المال ثم باعت بعض قطع الأرض على جانبى الطريق لحققت ثروةً لا تحتاج معها بعد ذلك إلى الاقتراض فى سبيل بناء أى طريق جديد . . وأعتقد أن هذا نموذج حقيقى للآفاق المستحدثة التى قد تحل مشكلة التنمية فى بلادنا . ولكن الوعى بهذه المسألة ما يزال بحاجة إلى بعض الوقت فلعل هذه السطور تسهم فى بدء الإحساس بالحاجة إلى هذا الوعى .



ولقد أنقل للقارئ إحصائية تصور مدى النفع الذى ينشأ عن إنشاء طريق سريع جديد يحل محل أى من طرقنا الضيقة المستهلكة ، الدراسة العلمية فى هذا المجال قدرت الأبعاد الاقتصادية الناشئة عن إنشاء ألف ميل من طرق السيارات بأنها قللت الحوادث بنسبة ٢٥٪ ووفرت الوقت بنسبة ١٥٪ (واعتقد أنها فى مصر سوف توفره بنسبة ١٠٠٪ . . رغم ما قد يرد علىَّ بأنه لا قيمة عندنا لهذا الوقت) . والوقود بنسبة ١٠٪ والإطارات بنسبة ١٥٪ ونفقات الإصلاح والصيانة بنسبة ١٠٪ . . وقد قدرت جمعية الطرق العربية هذه الفوائد بالمعيار النقدى على مستوى بلادنا فوجدتها تعادل ١٤٠ مليون جنيه وفرًا . ولكننا للأسف كثيرًا ما نتغاضى عن النظر إلى ما يمكن لنا أن نوفره فى سبيل النظر إلى ما يمكن لنا أن نحبسه عن الاستثمار .



أما صيانة الطرق فهى عندنا ـ شأن كل صيانة ـ تعانى من تلك النظرة التى لم يجف القلم من ذكرها فى السطرين السابقين . . ومن عجب أننا نفخر فى كثير من الأحيان بأننا أنفقنا على إنشاء هذا المجمع مبلغ كذا مليون ، ولا يصحو ضميرنا لينبهنا إلى أن المجمع القديم كان يحتاج واحدًا على ألف من هذا المبلغ للصيانة ليزهو بجوار الجديد ! !

وكان الأستاذ توفيق الحكيم يؤكد كثيرًا على هذه النقطة ، ويذكر كيف تحظى الصيانة فى الأهرام بميزانية هائلة ، ويقول للناس إنه ليس مسموحا له بأن يعلق صورته هذه على الحائط لأنه من الممنوع دق المسامير فى هذا المبنى فى الحائط هكذا خبط عشواء . . ثم يروى قصة مبنى هام جدًا لا يبعد بأكثر من ميل عن الأهرام تولى المسئولون عنه دعوة مدير المشروعات فى

الأهرام ليأخذوا رأيه فى مشكلة الصيانة ، فلما أشار عليهم بتخصيص مبلغ خمسين ألفا من الجنيهات للصيانة . . جزعوا أشد الجزع واستغنوا عن مشورته (المكلفة) . . ومضت الأيام ثم أصاب هذا المبنى نوبة من حب المظهر لا حب الصيانة ، فأنفقت أضعاف مضاعفة فى عملية « الدهان » فقط !!

أعود لأقول إن صيانة الطرق هذه تحتاج هيئة دائمة ، ولا تحتاج إدارة تعد للمناقصات والعطاءات . . أو فلنستعمل التعبير الأبسط ونقول إنها تحتاج إدارة ، ولكن ليكن لهذه الإدارة من الصلاحيات ما يؤهلها للإنجاز السريع لأن « الرقعة » التى لا تُصلح اليوم تزداد غدًا وتتسع وتتضاعف تكاليف إصلاحها ، وأعتقد أننا قد أصبحنا بالفعل على مشارف عهد يمكن لطرقنا فيه أن تنهج منهج الطرق فى بلاد متقدمة ، تكون لها هيئتها ورسوم وصندوق وما إلى ذلك . . فلندع الله بالتوفيق فى هذه الناحية .



على أن الحديث لا يكتمل فى هذا المقال من دون الإشارة إلى مأساة النقل العام فى مدينة القاهرة . ومن العجيب أننا فى نهايات القرن العشرين ومع هذا فلا تزال الأتوبيسات فى القاهرة تأتى حسب ما تهوى !! فقد تنتظر الأتوبيس ساعة أو نصف ساعة وهكذا . . ومع أنه قد يكون من المستغرب عند مواطنينا من الناس الطيبين أن نحكى لهم أن أتوبيسات الدنيا تسير ، وهى عارفة أنها ينبغى أن تكون فى محطة كذا فى الدقيقة كذا ، وأن هذا محسوب جيدًا تبعًا لطول الطريق وطول الوقوف فى الإشارات وفى المحطات الرئيسية .

بل إن الأدهى من ذلك أننى عرفت أن هذا محسوب أيضًا فى هيئة النقل العام فى القاهرة ، ولكن على سبيل الإجمال أى أن الأتوبيس رقم ١١ مثلاً يأخذ المسافة من أوله إلى آخر فى ٤٠ دقيقة فيكون عليه فى الوردية الواحدة أن يتم خمسة أدوار مثلاً ذهابًا وإيابًا .



وإذن فالمسألة ليست من رابع المستحيلات ولا من ثالثها ، وإنما هى من الممكنات حتى لو كانت محتاجة لبعض الجهد الهندسى فى أخذ متوسط المسافات والمسارات والزمن ووضع الجداول التى تراعى زيادة عدد الأتوبيسات فى ساعات الذروة وتقليل عددها فى ساعات الليل المتأخر والصباح المتقدم والتوسط بين ذلك فيما بين ذلك . . وتقليلها فى أيام العطلات وزيادة بعضها فى أيام المباريات والمعارض ، والأعياد . . إلخ كما هو متبع فى العالم المتقدم .

فإذا أفلحنا فى هذا وفى أن نجعل الناس يحسون بقيمة الوقت وبأنهم سوف يتحركون من

منزلهم فى الصباح بحيث يدركون الأتوبيس الذى يصل المحطة القريبة فى الدقيقة الثانية والعشرين بعد الساعة السابعة ثم يصل محطة العمل فى الدقيقة الخامسة والأربعين . . لو نجحنا فى هذا فسوف نقضى على الجزء الأكبر من التواكل والإهمال اللذين أصابا شخصيتنا اليوم والأمس وغدًا .



وأحب أن أقول إن هذه ليست أحلاما ، ولا أوهاما ، ولا أمانى كاذبة ، وإنما هى أهداف واضحة ينبغى لنا أن نضعها موضع التنفيذ وأن نضع أنفسنا موضع المحاسبة الشديدة إذا نحن لم نفلح فى أن نحققها . هذه نماذج حية للمشكلات التى لا تحتاج إلا إلى الإمكانات البشرية المتاحة بالفعل . . وعلى مدى نجاحنا فيها يتحدد ما إذا كنا بالفعل نستحق أن نصل إلى مستوى المعيشة الذى نؤمله أم نستأهل البقاء كما نحن نتأخر يوما بعد يوم ! وبهذه المناسبة فإنى أخشى أن يتصور أحدنا أننا كنا فى الماضى فى وضع أشبه بالذى أدعو إليه . . أخشى أن يقول واحد من الآباء العظام إننا عندما كنا نستعمل سيارات الشركة (البلجيكية مثلاً) فى العاصمة كنا نضبط عليها مواعيدنا وساعاتنا . . أخشى أن يكون لنا ذلك الماضى المزدهر ، بينما نحن فى هذا الحاضر الذى عبّر عنه واحد من الشباب لزميله عندما سأله هل ركبت الأتوبيس رقم كذا اليوم ؟ فقال له نعم ، فقال له : إذن لا ننتظره لأنه يمر من هنا مرة واحدة فى اليوم !!!!



ولا أعرف إن كان الذى أذكر الآن صوابًا أم غير صواب ، ولكن لا بأس لى من أن أذكر أن العدد الأسبوعى من جريدة الأهرام قد ذكر ذات مرة فى باب « اهتمامات الناس » أن هناك شبه اتفاق وعرف على وضع (سقف علوى) لعدد الأتوبيسات العاملة فى مدينة القاهرة والمقدر بألفى أتوبيس ، وأنه لذلك كان عدد هذه السيارات (عام ١٩٧١) ١٦٨٥ سيارة ، بينما لم يتعد هذا العدد عام ١٩٨٠ أكثر من ١٩٠٢ سيارة ، وذلك فى مقابل الزيادة الرهيبة التى أصابت عدد السيارات الخاصة ، والتى كانت ٦٥ ألف سيارة فقط عام ١٩٧١ ثم أصبحت ٢٩٧ ألف سيارة عام ١٩٨٠ . . أى أن نسبة الزيادة فى عدد الأتوبيسات لم تتعد نسبة ١٣٪ بينما بلغت الزيادة فى السيارات الخاصة أكثر من ٣٥٤٪ ، وهو تناقض مخيف إن دل على شىء فسوف يدل فى المقام الأول على عدالة اجتماعية تكاد تذهب إلى الجحيم !

● الفصل الثالث عشر

هل أصبحنا بلاد الحدود القصوى ؟

هل أصبحنا مرة ثانية بلاد الحدود القصوى . . وأصبح عندنا نوعان فقط من كل شىء : الفاخر جدا ، والسيىء جدا ، ونسينا أننا كنا أمة وسطا .

□ فنادقنا إما من ذوات المراتب على الأرض ، وإما من ذوات النجوم الخمس .

□ ومستشفياتنا كذلك إما من ذوات المراتب على الأرض وإما من ذوات النجوم الخمس أيضًا . وفيما بين ذلك فجوة واسعة ليس فيها إلا القليل من البدائل المتدرجة .

□ وجيوبنا إما جيوب الذين لا يجدون ما ينفقون ، وإما جيوب الذين يجدون ما لا ينفقون .

□ وثقافتنا إما رفيعة المستوى بأرفع ما يكون فى الصفوة فى أى رجا من أرجاء العالم ، وإما ثقافة التليفزيون المصرى التى أصبحت ثقافة قديمة اسمها ثقافة الشوارع .

□ ومواصلاتنا إما أن يكون للأسرة من السيارات ما يفوق عدد حجرات شقة السكن ، وإما إن الناس لا يجدون موضعا لقدم واحد فى الأتوبيس . وهكذا . . . وهكذا .

□ □ □

هل وصلنا إلى هذه الحال ؟ هل نحن ماضون على الطريق الموصل إلى هذه الحال ؟ هل قطعنا فى هذا الطريق شوطا طال أو قصر ؟؟ أسئلة كلها محرجة ولكنها ضرورية للتعبير عن حرج بعض المواقف التى تقابلنا حين نفاجأ ذات يوم مفاجأة قد لا تسر البال .

لا أريد أن أقول إننا ماضون إلى مجتمع النصف فى المائة ، ولا الخمسة فى المائة ، فمما لاشك فيه أن طبيعة الحضارة اليوم أصبحت أقوى حائل أمام وجود مثل هذه المجتمعات .

ولنضرب على ذلك مثلاً بحال ثرى فى الأربعينات وابنه فى السبعينات ، كان فى وسع ذلك الثرى فى الأربعينات بقدر من المال له نفس القوة الشرائية التى للمال الذى مع ابنه فى السبعينات أن ينعم ويسعد فى يومه وأن يطمئن على غدٍ يغطى مصاريفه فيه من عوائد الأصول

* القاهرة ، مارس ١٩٨٤ .

الثابتة التى كونها من بعض ماله . ولكن مستلزمات الحياة الحديثة اليوم ، ومستلزمات المتعة [أو المتع] التى تتيحها هذه الحياة أصبحت تستنفد اليوم كل هذه الأصول الثابتة . . ولك أن تأخذ فى اعتبارك كم تكلف أجهزة الفيديو ، والتليفزيون ، والثلاجة ، والديب فريزر، والغسالة كاملة الأوتوماتيكية ، والمسجل ، والأستريو ، والمكنسة الكهربائية ، والتكييف ، والسخان ، والمدفأة ، والمكواة ، والمطبخ بمواقده وخلاطاته . . فهذه بالطبع كلها اليوم أوليات عند الطبقة الوسطى التى قد يكون لنا الحق فى أن نطمح فى أن يكون كل الشعب من أفرادها . ثم تأمل كم تتكلف هذ الأشياء بالمقارنة بما كان كفيلاً بتحقيق ذات الجاه منذ جيل ! ولن تجد الوضع آنذاك يتعدى شيئين أو ثلاثة من هذه المذكورة .

ليست الفكرة من هذه المقارنة بالطبع أن نثبت لك أن السعادة (العصرية) أصبحت أكثر تكلفة من السعادة فى جيل مضى ، ولكن المعنى الذى أظنه قد أصبح على درجة من الوضوح يتمثل فى أن رؤوس الأموال القليلة أصبحت تتحول من أن تكون إضافة للأصول الثابتة إلى أن تكون مجرد منفذ من منافذ المصروفات الجارية . ولكننا مع هذا لسنا بدعا فى العالم من حولنا ، وإن كنت لا أحب بالطبع أن أوافق على الرأى القائل بإننا أقل من غيرنا استمتاعًا بهذه الحياة التى دبت فيها الحياة !

ولا أريد بالطبع أن أغفل قيمة الوقت والجهد اللذين توفرهما بعض هذه الأجهزة ، هذا إضافة إلى ارتفاع مستوى أداء الخدمة المنزلية بواسطتها . كل هذا حق لا لبس فيه ، ولكن الحقيقة التى قد تغيب عنا هى أن هذه الرفاهيات أصبحت مسئوليتها عبء حكومات بقدر ما هى عبء أفراد .

□ على سبيل المثال لا الحصر : أصبح على الحكومات أن توفر الطاقة اللازمة لتشغيل هذه الأجهزة .

□ وعلى سبيل المثال أيضًا أصبح على هذه الحكومات أيضًا أن توفر من دخلها القومى ـ سواء شاءت أم لم تشأ ـ تلك المبالغ الهائلة التى تذهب فى شراء هذه المستلزمات التى لا تقوم هى بتصنيعها ، مما يمثل هذا عبئًا إضافيا على ما يسميه الاقتصاديون : ميزان مدفوعات الدولة !

□ كذلك فقد أصبح على الحكومات نفسها أن تتكيف مع الذوق الجديد للشعوب . . ومع المستوى الجديد للفكر المنزلى فى عقلية سيدات البيوت .

وقد تكون هذه الصعوبة غير مسجلة أو غير مكتوبة ، ولكنها على كل حال تمثل صعوبة محسوسة ومقدرة بشدة ، وليس من الصعب تجاهلها ، كما أنه ليس من الصعب على الإطلاق تجاهل منطلقاتها .

من هذا النموذج الذى ناقشناه يمكن لنا محاولة فهم « المتغيرات» التى قد يكون من الصعب « تقديرها » فى النظر إلى « العامل الزمنى » فى « مسئولية » الحكومات . فمن الصعب أن نحس براحة الضمير إذا حملّنا الحكومات القائمة اليوم كل المسئولية تجاه تحول الحال من

مجتمع متقبل للمستويات المتدنية من المعيشة إلى مجتمع آخر مليئ بالطموحات المكبوتة كمجتمع النصف فى المائة الذى قامت ثورات من أجل القضاء عليه .

كما أنه على نفس الدرجة من الصعوبة أن نحس براحة ضمير إذا اعتقدنا فى حتمية وجود مثل هذا المجتمع اليوم . وهذا كلام قد يبدو نظريًا بعض الشىء ، ولكن بعض الفهم المتعمق لحقيقة أحوالنا اليوم يدفعنا إلى الزعم بأن هذا الكلام ليس أكثر من تعبير بسيط عن حقيقة معقدة .

فالذى لاشك فيه على الإطلاق أن نسبة كبيرة من مجتمعنا اليوم تعيش السعادة ، حتى وإن كانت سعادة موقوتة ! وقد عبر لى أستاذ كبير من أساتذتى عن ذلك ذات مرة بقوله « إن الذين ينفقون ببذخ يفعلون ذلك لأنهم لا يجدون شيئًا كبيرًا يستقطب هذه الأموال مرة واحدة»

□ ولكن ما يخشاه المرء من صدق هذا التصوير أن تكون تلك الحالة مقاربة لحالة الطالب الذى فقد الأمل فى النجاح ، وهو ما يزال فى لجنة الامتحانات فهو ينفق وقته ذات اليمين وذات الشمال دون أن يضع خطًا واحدًا فى الورقة .

□ ما يخشاه المرء هو أن نكون فى تصرفنا الاقتصادى على المستوى القومى وقد صدق علينا المثل القائل إننا نأكل من لحم الحى .

□ ما يخشاه المرء هو أن نكون ضاغطين على حكوماتنا لتتخذ السياسات التى تجعلنا فى وضع حرج بحيث لا ننمى أصولنا الثابتة فحسب ، بل وننصرف إلى بيع أصولنا وثوابتنا .

وهذه هى حقيقة المشكلة فإذا كانت المسألة قاصرة على بعض المال أتت به الرياح وذهبت به العواصف فلا بأس . أما أن نبيع أو أن نتصرف فى ثوابتنا أو أصولنا فتلك هى المأساة ! وليس معنى بيع الأصول هو بيع الأرض أو شركاتنا الكبرى فحسب ، ولكنه ينصرف بالطبع ليشمل القيم الكبرى فى حياة هذا الشعب وهذه الحضارة . . بدءًا من الثقافة وانتهاء بالبشر أنفسهم ! !



إن هجرة العقول البشرية إذا جاوزت حدودها المعقولة فهى خراب وتخريب ، وهى يومئذ الصورة الأحدث من استعباد الإنسان [الذى يملك] لأخيه الإنسان [الذى لا يملك] ، وقد تكون هجرة العقول فى بعض الأحيان دليلاً على حيوية الشعب ، وحضارته ، وإنجازه ، و رقيه وهى قد تكون فى أحيان أخرى مؤشرًا لمقدرته على التأثير فى المجتمعات الأخرى الأقوى منه ، ولكن الشىء الذى يجاوز حده ينقلب إلى ضده فى النهاية .

وهجرة الأقلام (على سبيل المثال) لتكتب فى خارج أوطانها أو حتى لتنشر خارج هذه الحدود مؤشر خطير وسلاح ذو حدين كذلك . ومع أن الأقسى من هذين وقعًا على النفس هو هجرة مصادر المعلومات ذاتها بفعل البشر . إلا أن ما يخفف من وقع هذا هو أن أى شىء غير البشر يعوضه البشر .

● الفصل الرابع عشر

الديناميكية كفيلة بحل أزمة الإسكان

سوف يدفع بلدنا الطيب ثمنا غاليًا فى المستقبل لأزمة السكن التى نشأت فتجاهلها، ونمت فظن أن فى نموها حلها ، واستغلها أصحاب المصلحة ، وعانى منها أصحاب الحاجة، ثم لم تتطور العلاقة بين الطائفتين فى اتجاهات حل المشكلة ، بل تطورت ناحية العلاقات التى تزيد الفقير فقرًا والغنى ثراءً .

وما بالك بالشاب والشابة اللذين يحصلان فى شهرهما على مبلغ يفوق المئات السبعة ولا يجدان بعد ذلك الفرصة للسكن المستديم ؟ إنها أمامهما وبكثرة هذه الشقق المفروشة التى لن يحسا فيها بالآدمية التى تريد أن تشعر أنها تؤثث وتؤسس بيتًا يتمتع ببصمات الذات ، وطبائع الذات ، وجهد الذات ، وتاريخ الذات ؟ ثم هو بيت العائلة .



وهل فى العالم كله بلد يصمم على أن يجعل نمط الحصول على المسكن بالتمليك أو بالإيجار القديم بمثابة الوسيلة الوحيدة التى يطمئن فيه الساكن إلى مستقبله فى سكنه ؟؟ لا أظن أن أحدًا يعتقد فى وجود مثل هذا البلد ، وإنما نشأ فينا (أو نشأنا فيه) هذا الوضع الشاذ نتيجة لذلك الانتقال المفاجىء من علاج اشتراكى إلى علاج انفتاحى كانت أبرز مشكلاته الجانبية هى معضلة الإسكان . وليس من المفروض أن يبقى الإنسان طيلة حياته فى شقة واحدة أو مسكن واحد ، ولكن الجيل الذى ترعرع شباب اليوم فى بيوته يكاد يكون هو الاستثناء الأول لهذه القاعدة الطبيعية على مدى تاريخ البشرية .



وقد كانت الحياة تسير على النحو الذى يهيىء للموظف العام حين يعيش فى بنها أن يجد مسكنا له ثم ينتقل إلى طنطا فيترك مسكنه القديم ويجد مسكنا آخر جديدًا ، وينقل عفشه

* القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٣ .

بالكامل ويصرف وهو سعيد راض من الحكومة مبلغ خمسة جنيهات قيمة نقل العفش . وكانت ترقيات الموظفين تسير على هذا النحو ، وكذلك تنقلاتهم ، بل وتعييناتهم منذ البداية . وكان هناك دوما كما فى الدنيا جميعًا ذلك التجديد للدم المهنى والحكومى . . أما اليوم فقد أصبح الانتقال إلى اليمن أو الإمارات العربية أهون بالطبع من الانتقال من طنطا إلى المحلة الكبرى فى ذات المحافظة ؟! وتلك بلا ريب من الآثار الجانبية الجديدة لمشكلة كبرى صنعناها بأيدينا .



ثم تعالوا نفكر معًا ، أليس من البدهى أن تترك الأسرة شقتها الصغيرة التى شهدت شهر العسل بعد عشر سنوات على الأكثر حين يشب الأبناء عن الطوق إلى شقة أكبر تتناسب معهم! أليس هذا من الطبيعى ومن التاريخى ؟ ولكن ما بالك بهذه الأسر التى نعرفها جميعا وقد أصبح أبناؤها اليوم جميعا فى سن الزواج ولم يزالوا يسكنون الشقة التى كانت لأبويهم فحسب قبل أن يخرج هؤلاء الأبناء الخمسة أو الستة إلى نور الحياة الدنيا . . وظلامها ! !

ثم أليس من البدهى أيضًا أن تلك الأسرة التى كانت تحتل حجرات خمسة ثم ذهب الأبناء ليؤسسوا بيوتهم وبقى الوالدان الكبيران لذكرياتهما وأصبحا فى حاجة إلى شقة صغيرة لا يتوهان فيها ، ولا يكلفهما اتساعها العناء ومشكلات التنظيف وتوضيب حجراتها التى لا يستغلانها ؟ ولكن استاتيكية الوضع الإسكانى تحول دون ذلك ! !



ثم إن المرء كان يذهب للبعثة أو الإعارة أو حتى للعمل فى مدينة أخرى غير موطنه الأصلى حيث ورث شقة فى عمارة أسرته ، فيستنكف أن يتركها مغلقة على الهواء ، ويتيحها للسكن .

أما اليوم فلابد له أن يحتفظ بها مغلقة مهما كلفه ذلك لأن القلق أصبح هو الشعور المسيطر على تفكير الناس تجاه المسكن . . مع أن المسكن نفسه هو وسيلة الإنسان المثلى إلى السيطرة على القلق !



أريد أن أقول إن الديناميكية ضرورية لا لحل أزمة الإسكان على المستوى الجماعى بل على المستوى الفردى كذلك . . ولن تتحقق الديناميكية طالما ظللنا ننظر إلى الأمور بهذا الخوف من اقتحام مشكلة خلقناها نحن ولم يخلقها لنا آخرون .

● الفصل الخامس عشر

هل أصابت قيمنا نوبة من الأذى ؟

هل أصابت قيمنا نوبة من الأذى ، سؤال قد يكون من الصعب ـ فى حق الصدق ـ الإجابة عليه بالنفى ، وقد يكون من الصعب ـ فى حق أنفسنا ـ الإجابة عليه بالإثبات ، ولكن المؤكد أننا نعانى اليوم من بعض التدهور فى القيم على وجه العموم .

ولكن هل يعود هذا إلى ما أصاب المجتمع من تغيرات حادة أو تدريجية ، أو يعود إلى ما أصاب أنفسنا ذاتها فى هذا المجتمع .

قد لا يكون الفارق بشىء ذى بال ، ولكن المؤكد أن التأمل فى سبب ما أصابنا والتفريق بين هذين المصدرين سوف يساعد على فهم كثير من توقعاتنا لمستقبل أحوالنا الاجتماعية كلها لا أمراضنا ولا اهتزازات القيم فحسب .



وللأسف الشديد فإننى أخشى أن أقول إنه على حين أن ما أصاب المجتمع سوف يتغيربالطبع ، فإن ما أصاب أنفسنا سوف ينتقل إلى الأجيال الجديدة بحكم الوراثة ، والتربية والبيئة الصغيرة التى سوف يخرجون إليها .

وهذا التفريق بين ما أصاب المجتمع وما أصاب النفوس ليس مصطنعًا ، بدليل أن كثرة أمراضنا الاجتماعية اليوم ليست على الإطلاق بما يتناسب مع ما أصاب المجتمع من حضارة وارتباط بالحضارة .

□ وعلى سبيل المثال فإن إهدار الوقت ليس هو الأمر المتوقع على الإطلاق مع حضارة تعلى من قيمة الوقت ، وتقيِّم حياتها على أساس من دقائقه .

□ وعلى سبيل المثال أيضًا فإن حضارة تكسوها المسحة المادية على أية صورة ليست هى التى تفرز هذا الكم الهائل من الفاقد واللا مبالاة فى تصرفات كثيرة .

* القاهرة ، مايو ١٩٨٤ .

□ وعلى سبيل المثال ثالثًا فإن عصر التنوير بالمعلومات ليس مما يتناسب مع هذا (الجهل العام) بكثير من الأمور وحقائق الأمور حتى فى مسائل الإجراءات التى تفرضها الحياة اليومية .

□ وعلى سبيل المثال رابعًا فإن مجتمعًا يشكو من كثرة عدد المتعلمين ليس هو المجتمع الذى تبقى فيه هذه النسبة المرتفعة من الأمية !

□ وعلى سبيل المثال خامسا فإن مجتمعا يشكو المرض لا يحق له أن يظل يعلن بكل أسف عن زيادة أعداد الأطباء .

□ وعلى سبيل المثال سادسًا فإن مجتمعًا يسمح بمجانية التعليم حتى الدكتوراه (لا حتى الجامعة كما اعتدنا أن نكرر) ليس هو المجتمع الذى يبذل الأب الشاب فيه جهدًا جهيدًا من أجل الحصول لطفله على مقعد فى الحضانة لأن مقعد الحضانة هذا قد أصبح فى بعض الأحيان بآلاف الجنيهات وفى معظمها بالمئات .

□ وعلى سبيل المثال فإن مجتمعا يعانى من تزايد حاجته إلى الطاقة ليس هو المجتمع الذى يتسابق فى إهدار الطاقة فى كثير من المناسبات على هذه الصورة (والصور) التى نراها كل يوم .

ليس من الصعب أن نستطرد من أجل إثبات هذه الحقيقة . ولكن المهم بالطبع هو أن نبذل بعض الجهد فى مناقشة مدى قدرتنا على التغلب على هذه الوقتيات العارضة فى سلوكنا وأخلاقنا حتى يمكن لنا أن نطمئن على مستقبل لا يتأثر من حاضر أصابه الكثير من الأذى كما قدمنا .



ولعل أول وأهم خطوات مناقشة مدى قدرتنا على التغلب على هذه العوارض هو أن نفهم بدقة كيف نشأت هذه الأمراض الاجتماعية التى نكاد ننفرد بها بين الدول المحيطة أو ذات الظروف المشابهة .

وسوف اقتصر هنا على قصة بسيطة حدثت مع زميل شاب سوف تبين لنا كيف تنشأ بعض أمراضنا الاجتماعية . كان هذا الزميل يمر بهذا المحل (. . .) كلما ذهب لزيارة صديقه ، وبحكم المهنة كان ينظر إلى تلك الفاترينة التى تضم بعض الأدوات الطبية ، وكان يعجب من أمر الإفلاس الظاهر فى ذلك المحل . فكل أدواته شبه قديمة أو هى قديمة بالفعل . . إلى أن جاء ذلك اليوم الذى أراد فيه أن يستكمل مع أخيه الطبيب بعض الأجهزة اللازمة لافتتاح العيادة وسأل صاحبه هل نجدها عند ذلك المحل ! هنا ضحك صاحبه حتى أغرقه فى الذهول ! فلما أفاق من الضحك وأفاق هو نفسه من ذهوله لهذا القدر المتصل من الضحك بدأ يفهم من صاحبه أن هذا المحل لا يبيع إلا « الأدوات الكهنة » . . ولمن ؟ للممرضات

وأمناء المخازن ؟ ولماذا ؟ لاستكمال عهدتهم ؟ وكيف تنقص عهدتهم بهذا القدر الهائل ، ونسبة الفاقد أو الضائع لن تصل إلى هذا الحد الذى تنشأ له محلات متخصصة اسمها «محلات العهدة» . . هذا هو ما نقل صاحبنا من ذهوله لضحك صاحبه إلى ذهوله لبكائه على حال بلده التى وضعت لوائحها مبدأ تسليم المستهلك من العهدة فى نهاية مدتها كدليل على الأمانة . . فأصبح أصحاب الضمائر الخربة أو التى خربتها أمراضنا الاجتماعية (وهى الحلقة المستديرة) يبيعون الأدوات الجديدة متى وصلت إلى إيديهم ، ويدبرون العمل بالأدوات القديمة لديهم ، ويشترون من محلات العهدة ما يسددون به الدفاتر !



ولو أن اللوائح نظرت نظرة أبعد . . فجعلت المستهلك مستهلكًا ، وجعلت لكل أداة عمرًا افتراضيا ، ووضح ذلك عند الجراح وعند الطبيب وعند الهيئة الاجتماعية كلها . . لخرجت الآلات القديمة لا لتدمر كل تجديد كما هو حادث ، ولكن إلى حيث ينبغى لها حقيقة أن تذهب . وإنما أصبحنا اليوم وكأننا نقدس ونعبد القيد ونظن أنه يحافظ لنا على الثروة ، ونثقل منه فيذهب بهذه الثروة فى اليم ، وفى عمق اليم . . ويذهب مع الثروة بل وقبلها بأخلاقنا الاجتماعية . . وبديلا عن أخلاقنا الاجتماعية تنشأ أمراضنا الاجتماعية ! !

● الفصل السادس عشر

كيف نتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ؟

إذا كان لنا أن نتأمل فى مكانتنا بين الأمم ، فمن الخير أن نكف عن العزف على سيمفونية تمتعنا بالماضى السحيق وأن نؤجل ذلك العزف إلى وقت قريب يكون لحاضرنا فيه عمق حقيقى بفضل إنجاز ننجزه . . ومع نسبة الصواب العالية التى يحظى بها التهديد القائل بأنه لا مكان فى العالم اليوم للضعفاء القاعدين عن العمل ، فإن الأمل فى ظهور المعدن على حقيقته قد يتغلب فى نفوس المتفائلين ، ومع هذا تبقى مشكلة انعدام النار التى يتطلبها صهر هذا المعدن ، ذلك أن النيران القاسية أو على حد تعبير البعض فى صورة أخرى من الألفاظ «الهدف القومى المشترك » لم تعد من الأشياء الكثيرة التكرار.

وقد يرى بعض مَنْ يتأملون التاريخ أن كثيرًا من الزعماء قد استطاعوا إشعال هذه النار بالحروب الكبرى ، ولكن المؤكد أن نار الحروب لم تعد هى الحل الأمثل لصهر معادن الشعوب وإظهار قدرتها على التحدى ، فقد أصبحت نار الحروب للأسف ذات قوة تتعدى الصهر إلى الإفناء الشديد .



ومن المسلم به أن البحث عن هدف قومى مشترك شىء قد لا يكلل بالنجاح فى كثير من الأحوال إن لم يكن فيها كلها ،وليس معنى هذا أن نكتفى بحفز الهدف الفردى والوازع الشخصى متصورين أن هذه الناحية كفيلة بتحقيق تقدم هو مجموع التقدمات التى يحرزها كل فرد من أفراد المجتمع ، ذلك أن المسألة حينئذ سوف تكون للأسف أقرب ما تكون إلى اجتهادات العصابات .



ومع أن السبيل الأيسر هو شحن الناس خلف عقيدة ما إلا أن المسألة الصعبة هى اختلاف وجهات النظر فى فهم القيمة الحقيقية للعقيدة ، ولكننا نعود فنجد أنه أيا كان هذا الفهم فإنه ما دام متكاملاً إلى حد ما فهو كفيل بصنع المعجزات .

---

* القاهرة ، يناير ١٩٨٥ .

إنما يتملك بعضنا الفزع من تلك السطوة القوية التى تكون للعقائد على نفوس وشخوص معتنقيها ، وقد يصدق فى هذا الشأن القول القائل بأن أفجع الحلول هو أقساها ، وقد يصدق التشبيه القائل بأن صاحب العقيدة يضع فى جيبه قنبلة منزوعة الفتيل قد يكون هو أول ضحية لانفجارها ! ومع هذا فإن العقائديين يرحبون بذلك بل ويسمونه الاستشهاد ! !

هل يكون من السهل علينا بعد ذلك أن نتقبل هذه الحقيقة سواء كان أصحاب العقيدة هم السلفيون أو الشيعة أو الشيوعيون أو غير هؤلاء وأولئك ؟

أظن أنه ليس من السهل ! ! بل قد ينبئنا التاريخ المعاصر وقبل المعاصر أن الحكم بالظن فى جانب هذه المقولة فيه ظلم للحقيقة الواضحة وضوح الشمس .

نحن إذن فى يومنا هذا قد أوشكنا أن نؤمن أن أقوى الوسائل فى سبيل الإنجاز هى العقيدة . . ومع هذا فإن البشرية تؤمن اليوم بأنه يجب علينا أن نخاف على العقائديين وعلى أنفسنا قبلهم من العقيدة .



هل تكون هذه هى الحقيقة الصعبة فى مأساتنا حين نفكر فى مستقبلنا فى مصر ؟

هل نحن قادرون فعلاً على فهم هذه الحقيقة بما تستحق من تقدير لخطورة شأنها وحساسية هذه الخطورة ؟ إذا لم يكن الجواب بالإيجاب فما هو السر ياترى وراء عدم القدرة ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فلماذا لا نفعل ؟

فأما أن يكون الجواب بالإيجاب فأمر يستدعى شجاعتين : شجاعة الاعتراف ، وشجاعة المواجهة . وأغلب الظن أن شجاعة المواجهة لن تكون صعبة الميلاد متى وجدت الظروف التى تستدعيها ! أما شجاعة الاعتراف فليست بالأمر الذى يتوقف على قدر (صغر أم كبر) من الشجاعة فحسب ، ولكنها تتطلب أيضًا قدرًا كبيرًا من القدرة على الوصول إلى الحقيقة محل الاعتراف .



ولعل هذا يذكرنى بحال طالب الطب المبتدئ حين يطلب إليه مَنْ يكبرونه ألا يتردد فى وصف ما يجد من أصوات القلب مثلاً . . وهو لا يعرف عنها شيئًا على الإطلاق . . وهو ليس بأحمق ، وإنما الحماقة فى أن نتصور أنه بمجرد أن يضع السماعة سوف يسمع ! ! وما أشبه الحماقة عندئذ بحماقة الأمى الذى ذهب فصنع نظارة وعاد ليقرأ بها لأنه ظن أن النظارة الطبية كفيلة بأن تقرأ له ! !

هل معنى هذا أننى أريد أن أقول إنه ينبغى لنا قبل أن نطلب الحكم فى « القضية » أن تكون لدى الذى يدلى بالحكم تلك المقدرة التى يمكن له بها الوصول إلى الحقيقة . . هذا قبل أن نبحث فى أمر شجاعته التى يجب أن تمكنه من الاعتراف بالحقيقة !

هل نحن فرادى أو جماعات قادرون اليوم على أن نجيب على سؤال (صغير أو كبير) فى هذا الصدد ؟ سؤال يقول مثلاً هل بإمكان مجتمعنا المصرى أن يتقبل سيطرة عقائدية فى حكم أموره؟ ونستطيع من دون أن نكون من المتلاعبين بالألفاظ أن ننتقل من التعميم إلى التخصيص فنكرر السؤال على النحو التالى : هل نحن فى مجتمعنا المصرى نتقبل أن تحكمنا طائفة ما أيًّاما كانت لها براجها وفلسفتها وعقيدتها الواضحة التى قد تفرض علينا معطياتها ويكون علينا أن نلتزم بالخطوط الأساسية فيها ؟

ومع أن الدافع وراء الجواب بالإيجاب على أى من هذه البدائل سوف يكون على النقيض تمامًا من البديل الآخر . . . إلا أن الناتج النهائى لن يسفر عن اختلاف كبير فى العقلية الحاكمة !!



معذرة إذا وصلت إلى هذا القدر من محاولة الكشف عن الحقائق وتجريدها ، ولكن الزمن كفيل بأن يضعنا ذات يوم فى موقف نجد فيه كل الحقائق (التى نحاول أن نسترها بستر مزيفة من المجاملة أو خداع النفس ، أو توهم الشفاء) وقد صدمتنا على وجوهنا .

لعل السؤال بعد هذا يكون : ما هو السبيل إلى الوصول إلى مجتمع يستطيع أفراده ـ جميعا بقدر الإمكان ـ أن يميزوا بين كثير من الآراء ليعرفوا الحق من الباطل فيها ؟

هل هو التعليم ؟ هل هى التربية ؟ هل هى الثقافة ؟ هل هو الأعلام ؟ أغلب الظن أننا لا نستطيع أن نعزو غياب القدرة على الحكم على الأمور إلى واحد فقط من العوامل الأربعة السالف ذكرها ! وأغلب الظن أن ما نعانيه من فشل فى تعميق هذه المقومات الأربعة هو السبب الكامن بكل قوة وراء مشكلة هذا الجيل (أو الجيلين) حين لا تستطيع مهما كانت قوة منطقك أن تدافع عن مستوى الفكر والتفكير عند أفراده ، ولو كان هناك عامل واحد من العوامل الأربعة قد لقى اهتمامًا يليق به فى تخطيطنا لرعاية أو لحياة هذا الجيل ، لكان الموقف اليوم مختلفًا .



وقد يعجب البعض من تقريرى هذا الذى ينص على أن أحد هذه العوامل كفيل بتغيير صورة الموقف ولهؤلاء أود أن أضرب مثلاً بالذين يساعدهم التعليم فقط على شخصية قادرة على الحكم على الأمور بالأزهريين ، فهؤلاء الذين وصفهم طه حسين فى أيامه ، أناس ناجحون فى حياتهم الدنيا ، وقد سمعت من الأستاذ فتحى رضوان ذات مرة حديثًا طويلاً كان للصدق فيه أضعاف ما لمبالغات الخطب تبين لنا فيه كيف كان الأزهريون فى الجيل السابق أكثر تفتحًا على الحياة المعاصرة من بعض خريجى الجامعة الأمريكية اليوم الذى يكتفون لآذانهم بموسيقى صاخبة !!

من ناحية أخرى فإن كثيرًا من سيداتنا الفضليات من الجيل السابق والأجيال التى قبله يتمتعن بشخصيات عظيمة كان قوام عظمتها كله فى الأغلب نتاج تربية ناجحة فى بيوت عنيت بالتربية .

وإذا عدنا بالزمن سنوات قليلة تصل بنا إلى أواخر عهد عبد الناصر وجدنا شعبا بأكمله تؤمن أغلبيته (سواء عن رضا أو غير رضا) بمقال أسبوعى واحد ! ومع خطورة ما كان فى ذلك ، بل وما ترتب على ذلك فإن فى هذا دليلاً قويا على أنه لو كان عندنا حتى ذلك الإعلام المفروض الناجح لأصبحت لجماهيرنا اليوم قدرة على الحكم على الأمور (حتى ولو كان هذا الحكم حكما غير صائب تمامًا) .

أما هؤلاء الفنانون ابتداء بعبد الوهاب وأم كلثوم وانتهاء بشكوكو وأمثاله من أولاد البلد فهم الدليل على قدرة الثقافة على صياغة شخصية قادرة على تحديد موقفها من المتغيرات المتتالية !



وهكذا نرى أننا قد أصبحنا اليوم فى مواجهة جيل قد تنقصه التربية الحقة ، وقد ينقصه التعليم الحق ، وقد تنقصه الثقافة الحقة ، وقد ينقصه الإعلام الحق ، أو هو يعانى من نقص خطير فى كل من هذه الأربعة بحيث لا يتبقى له منها ما يقيم الأود سواء فى ذلك ، أود الفكر أم أود الرأى أم أود الشخصية . ومن الصعب إذن أن ننتظر من مجموع جمهورنا اليوم أو غدا أن يجيبوا على كثير من الأسئلة المطروحة .

وبالطبع فنحن لا ننتظر هذه الإجابة لذاتها ، ولا لأنها سوف تحدد الدرجات التى ينجح بها المسئول فى امتحان ، ولكن المؤكد مما أردت أن أصل إليه هو أن جمهورنا اليوم لن يجيب على الأسئلة التى طرقناها ونطرقها ثانيا : وإذن فقد يبدو أنه من المستحسن ألا نناقش اليوم إجابات لم يستعد لها السائل بعد !! وبعبارة أخرى [لجأنا إليها من قبل] فإنه من الظلم أن نسأل طالب طب حقيقة الأمر فى لغط مسموع فى القلب . . مع أنه لا يعرف بعد كيف يسمع وإن كانت معه سماعة !!

بعبارة ثالثة فإنه من الصعب أن تطلب من رجل أمى أن يقرأ بنظارة تعطيها له ظانًا أنها تكفيه للقراءة التى لم يتعلمها بعد !



نحن لا نظلم جمهورنا العريض ، أستغفر الله ، ونحن لا نقصد أنه أمى أو غير قادر . . ولكن الحقيقة أنه اليوم فى ظل التعتيم والتجهيل والتضليل فإن هذا الجمهور الذى نحن بعض أفراده لن يكون متأكدًا كيف يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود .

وإذن فمن الأصوب أن نشبه الحالة التى تجتاح الوعى السياسى والوطنى اليوم بطبيب مقتدر تطلب منه أن يتسمع فى حجرة تصم ضوضاؤها الآذان ، أو مثقف قارئ تطلب منه أن يقرأ لغة لا يعرف منها حرفًا واحدًا .

ولعل هذا التشبيه الآن خير من التشبيه الأول الذى قد يكون فيه كثير من الظلم .



وواجب الإخلاص يقتضينا اليوم أن ننصرف إلى الحقائق فنجردها للناس ، لا أن نقرأ لهم تاريخ ما قبل الثورة من كتب عبد الرحمن الرافعى أو الدكتور محمد حسين هيكل لأنهما يكرهان الوفد ، ولا أن نقرأ تاريخ عبد الناصر من كتابات مصطفى أمين أو جلال الدين الحمامصى .

أو أن نقرأ تاريخ أنور السادات من خريف الغضب !!

أو على اليد الأخرى نعمد إلى أقوال الناس عن أنفسهم .

ولك أن تقول إنك تسأل عن كتاب واحد من كتب التاريخ المتداولة اليوم لا يحكمه الهوى، فيكون الرد عليك جاهزًا إننا قد لا نكتب التاريخ إلا من أجل الهوى !! وهذه مأساة عقل أمة ! ومأساة قلب هذه الأمة أيضًا .

حتى إن كتب أساتذة الجامعة من جيل الشباب تأبى إلا أن تتأثر برؤيتهم السياسية الفاقعة!

وكان كامل حسين رحمه الله وهو المدير المؤسس لجامعة عين شمس يقول إن أستاذ الجامعة إذا تكلم فى السياسة فليس له من وظيفته ما يحميه ، إنما شأنه شأن المواطن العادى يخوض فى السياسة . . فإذا بنا اليوم نرى أن المواطن العادى يحترم الكلام فى السياسة بأكثر مما تفعل كتابات أساتذة الجامعات ، وبخاصة الذين يشغلون مواقع الأستاذية فى كليات الآداب والاقتصاد!! والإعلام !!

● الفصل السابع عشر

فناء الطاقة

تحدث واحد من الزملاء أنه كان على موعد مع سفير سابق من أبرز سفرائنا فى تاريخنا الحديث ، وذهب فوجد السفير السابق وهو يصرخ فقد عاد لتوه إلى داره حيث كان عليه أن ينهى بنفسه إجراءات سفره للعلاج الدورى بأسبانيا ، وأخذ السفير يعبر للشاب فى ضيق شديد عن أسفه ودهشته واستنكاره للإجراءات الروتينية التى وقف لها فى إدارات من المعروف أنها تعرفه جميعًا بالاسم . . إجراءات طويلة ومعقدة وبلا فائدة لم يكن السفير يلجأ إليها من قبل ، لا هو ولا المواطن العادى ، ولكنه وجد نفسه أمامها وجهًا لوجه ولابد أن يقضيها بنفسه .

وفى الحقيقة أن إجراءاتنا البيروقراطية اليوم شملت الصغير والكبير . والمساواة فى الظلم عدل ، ولكنه أيضًا ظلم للجميع ، ولا أظن أن مرضى النفوس يسعدون بأن هذه الإجراءات تشمل الجميع ، أو أن سعادتهم بهذه المساواة فى الظلم تفوق سعادتهم بأن يزول هذا الظلم .



حكى لى صديق آخر معروف بنفوذه وعلاقاته أنه كان فى المرور لتجديد رخصة سيارته فاستغرق ذلك منه أربعة أيام متوالية لم يكن لمستشفاه الذى يعمل به نصيب من عمله على الإطلاق ، وهذه نقطة سوف نعود إليها بالتفصيل بعد قليل ، وكان يحاول أن يجد مبررًا للإجراءات يقنع به نفسه لتقتنع بأهمية هذا الذى هو مضطر إلى إنجازه فلا يجد ، من الإجراءات : يؤمر أن يذهب إلى القسم لاستخراج شهادة براءة ذمة ، فلا يجد نموذجًا لذلك ولا موظفًا مسئولاً ، وإنما عليه أن يذهب إلى المأمور عن طريق واسطة [هكذا] فإذا ذهب ولم يجده قام أحد الضباط بالخدمة فقال له : اذهب واحضر ورقة دمغة واكتب طلبا بهذا . . وصحيح أن هذه هى الخطوة الأولى فى معظم إجراءاتنا الحكومية ، ولكنك مع ذلك إذا أردت

* القاهرة ، يناير ١٩٨٥ .

أن تشترى ورقة الدمغة هذه وسألت عن أقرب مكتب بريد ، وذهبت إلى المكتب ، ووقفت فى الطابور وحدثت بينك وبين الموظفة مشكلة [الفكة] ، وحللتها بأن أخذت ورقة دمغة وطوابع بريد ببقية الجنيه حلاً للمشكلة وإدخارًا لورق الدمغة والبريد فى جيبك حتى تستعين به فى مصلحتك الحكومية القادمة [طبعا فإن طوابع الدمغة تنسى وتتلف بالطبع فى الغسيل التالى . . أو تبقى فى جيب القميص الذى تركته لأنه أصبح غير لائق بعد يوم من العرق فى مصالح الحكومة] لو أنك سلكت هذا الطريق لضاع منك اليوم . . ولكن الطريق الموازى الذى تعلمناه جميعًا كمصريين أنك تجد فى كل مصلحة من هذه المصالح عامل البوفيه أو أحد السعاة [الرأسماليين] يقوم لك بهذه المهمة ، مع نسبة عالية من الربحية تبلغ ٣٣٪ فى تجارة ليس لها مخاطر ولا صعوبات .

وتأخذ الطلب وتتقدم به إلى الضابط بعد انتظار طويل أمام مكتبه أو أمام باب مكتبه حتى ينتهى مما هو مشغول به ، وهو بالطبع مشغول على الدوام فيؤشر لك عليه الضابط بقوله «تنفيذ»! أى قسم التنفيذ ، كما هو الحال فى أى مصلحة أخرى تدخل للمدير أو السكرتير العام فيؤشر على الطلب بجهة الاختصاص ، وهذه أولى خطوات السلم البغيض سلم البيروقراطية الذى لابد أن يبدأ هكذا . . . ونعود إلى صاحبنا الذى أخذ الطلب وذهب يبحث عن هذا الذى سينفذ له وهو بلوك أمين المباحث ، وما كان من سيادة البلوك أمين هذا إلا أن نظر فى الورقة بشىء من اصطناع الفهم ثم أشَّر عليها أنه لا توجد مخالفات ! هكذا بدون رجوع إلى دفاتر ولا سجلات ولا قوائم ! وعجب صاحبى أشد العجب ، وذهب يعتمد هذه الشهادة من الضابط فنائب المأمور ثم يختمها بخاتم النسر عند الباشكاتب ثم يعود بها مسافة ٧ كم إلى إدارة المرور ليجد الطوابير أمام طوابير الإجراءات .



كانت نفس صاحبى تتنازعها عاطفتان : عاطفة السعادة بنجاته من المخالفات . وعاطفة الأسى لخزينة بلاده التى قد تضيع عليها حصيلة ضخمة من المخالفات ، ودفعه هذا إلى أن يسأل فقيل له إن هذا ليس معناه أنه سيعفى من مخالفات الفترة السابقة لهذه الشهادة ! وإنما سيعود عليه ما يكتشف بعد ذلك منها بأثر رجعى ؟ ياالله ، وماذا كانت فائدة هذه الشهادة ؟ ورد عليه خبير من خبراء المرور الكبار : فقال إنها من مسوغات تجديد الرخصة ؟ وهو منطق ليس « أرخص » منه منطقًا .



عاد صاحبى إلى المرور بهذه الشهادة وقد ظن أن قد أصبح فى وسعه أن يجدد ، ولكنه طُلب

إليه أن يذهب فقط [وفى كل مرة يقال له فقط ثم يكتشف أنهم يأخذونه بالرأفة خطوة خطوة] للتأمين ، فلما قال لهم إنه أمنَّ منذ شهر ، وإن التصريح الذى معه والذى هو صادر من المرور فيه هذا المعنى مثبت بوضوح ، وفيه أيضًا رقم القسيمة الصادرة بالتأمين ومدتها وقيمة الرسم والشركة التى أصدرتها ، قالوا له لا بأس فلتذهب لعمل ما يسمى ملحق التأمين إذا كانت معك الوثيقة ، ومن حسن الحظ أنه كان يحتفظ بالوثائق ، ولكن فى مكتبه ، فليس هناك جيب قميص أو بنطلون فى العالم كله يستطيع أن يحتفظ بوثائقنا المصرية ! وذهب فعاد بالوثيقة بعد يومين ، واستطاع بعد عناء فى الطوابير والخزينة والدمغة وكشك تصوير المستندات أن يحصل على ما يسمى بملحق الوثيقة ، فقيل له إن عليه أن يملأ فى الصباح الباكر نموذج رقم . . وقد ظن صاحبى أن هذا النموذج شىء يفيد النظام والإجراءات فلم يجد فيه حين طلع الصباح إلا تلك الخانات التى تستنفد الوقت والورق والحبر وتتيح الفرصة للتأشيرات والتوقيعات ، ولصق طابع شرطة على جانب من النموذج لتعود حصيلة الجنيه قيمة الطابع على صندوق العاملين بالشرطة ،ولعل هذا هو مكمن الخير الوحيد أو موطنه فى هذه الإجراءات ! وانتهى صاحبى من تجهيز ما يثبت أنه استوفى التأمين ، وبراءة الذمة ، والنموذج المرقوم ، وصورة البطاقة . . . إلخ من المستندات فطُلب إليه أن يذهب لسداد عشرة جنيهات كرسم إضافى فرضته السلطة المحلية للطرق ، وذهب وكانت الخزينة قد أغلقت أبوابها ، ولكنها مع ذلك تفتح هذه الأبواب لذوى الحظوة ، وكان صاحبى ـ كما قدمنا ـ منهم ، فعانى فى فتحها حتى فتح شباكها ودفع الجنيهات العشر وأخذ الإيصال ، فلما عاد إلى الموظف المختص طلب إليه أن يدفع رسومًا أخرى هى ثمن اللوحات المعدنية الجديدة ، وعندئذ ثارت ثائرته على الموظف لأنه كان قد قال له بطريقة مهذبة جدًا عندما طلب إليه أن يدفع رسم الطرق : هل هناك رسوم أخرى سأدفعها الآن مع رسم الطرق ؟ ، وكانت حاسة الاستشعار للإجراءات الحكومية عند صاحبى ذى النفوذ قوية ، ومع هذا قال له الموظف : لا ، هذا آخر إجراء . فلما اكتشف صاحبنا ما ظن أنه نوع من الخداع ، ثارت ثائرته على هذا الموظف ، ولكنها مع ذلك ثورة مهذبة ليس فيها طول لسان ، ومع هذا يثور الموظف ويقول لصاحبى إنه فى إمكانه أن يفتح الخزينة الآن بأمر من فلان ؟ ولكن لماذا ؟ ولماذا الإكثار من الاستثناءات بقدر الإجراءات ؟ هذا هو السؤال الذى لم يجد جمهور المتعاملين يومها مع المرور ، ولا كبار رجاله تبريرًا له يقنعون به صاحبى إلا القول بأن الموظف مسكين ، وأنه يجوز عليه الخطأ ، ولعله لم يلتفت إلى سؤال صاحبى ورجائه حين طلب إليه أن يحدد له كل الرسوم المطلوب دفعها مرة واحدة . . وكان صاحبى فى موقف قوى يتيح له أن يتبين الحق فى الموقف ، فسأل الناس المتعاملين ساعتها مع شباك هذا الموظف ، وكان بينهم عميد فى القوات المسلحة ،

ووكيل النيابة ، وأستاذ فى الجامعة ، ورئيس قسم فى كلية أخرى من كليات الجامعة ووجد أنهم لاقوا نفس المعاملة من الموظف ، فهل كان هذا خطأ موظف مسكين ؟ هذا هو السؤال الذى طرحه صاحبى بصوت عال . . لأنه كان يلاحظ بعينيه اليقظتين أن هناك طائفة من التشهيلاتية يقومون بمهمة توريد الرسوم للناس إيصالا بعد إيصال . . ومثل هذا الموظف ومثل تصرفه هذا هو ما يساعد المشهلاتية على أن يثبتوا للناس أنهم يقومون لهم بإجراء الدفع مرتين ! ولا مانع عند هؤلاء من تطويل سلسلة الإجراءات لأن نصيبهم يزداد بزيادتها . . وهذه هى الحقيقة المرة التى اكتشفها صاحبى يومها ، وأطلَع عليها أصحاب المراكز الاجتماعية المرموقة الذين كانوا معه فى انتظار الإيصال ، ولكن مرارتهم تجاه الإجراءات كانت تحول بينهم وبين إعمال الفكر فى عناصر المسرحية .

وجاء ضابط من رجال المرور الشرفاء لم يذهب ضغط الناس عليه ولا كثرة عمله طوال اليوم بهدوء أعصابه ودماثة أخلاقه ، فهدأ من روع صاحبى وطلب إليه الصبر ! واعتذر له ، وأخذ الإيصال من يده ، وكلف أحد المشهلاتية بأن يدفعه للبيه ثم قال لصاحبى فى لهجة عتاب : تغضب هكذا وأنت تعرفنا ونحن نعرفك ، فما بالك لو كنت لا تعرف أحدا ولا يعرفك أحد ، واضطررت أن تقف فى هذه الطوابير ؟



ومع أن كل قواعد الذوق والأخلاق لم تكن تسمح لصاحبى أن يجادل الضابط بعد هذا القول وبعد تصرفه النبيل إلا أنه أخذ يقول : إنه يرجو أن تكون معاملته هى معاملة الرجل العادى فى أوربا ! وهى معاملة لا يحظى بها الوزير المصرى للأسف أمام هذه الشبابيك . . . ولقى هذا التعبير الذى لخص به صاحبى الموقف كل الثناء والتقدير من [رجال الدولة] الواقفين معه ، الذين عبروا لبعضهم عن مشاعرهم تجاه هذه المواقف التى لابد لهم أن (يؤدوها) ويضيِّعوا فيها أيام العمل المنتجة ، وطاقة العمل الكامنة والظاهرة .



وعاد « المشهلاتى » بالإيصال فأخذ صاحبى يستكمل إجراءاته بعد ذلك . . الفحص الفنى ، وليس فى الفحص الفنى ـ وهو أهم شىء لسلامة الأرواح وحركة المرور ـ شىء إلا أن يأخذ الموظف رقم الشاسيه بطريقة بدائية على طرف طلب التجديد ، وهو يظن أن هذه هى الطريقة الجامعة المانعة التى لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها . . والواقع أن الفحص الفنى على هذه الصورة ليس إلا ضلالاً فى ضلال . . ولا أريد بالقارئ الملل من ذكر بقية الإجراءات التى لا تخرج عن نوع الإجراءات التى نعرفها جميعًا ويحاول عقلنا الباطن أن

ينساها ، والمسألة كلها من نفس النمط ، ومصالحنا كلها هى ذلك الرجل ، أو هى تلك الورقة ! يا للأسف !



وإنى أرجو القراء الذين يتيح لهم طبعهم أن يسجلوا فى أجنداتهم شبه مذكرات يومية عن أعمالهم كل يوم ، أدعوهم أن يحصروا الأيام التى قضوها على مدار السنة فى إجراءات حكومية كتوريد رسوم المياه والكهرباء والمرافق ، وتسديد فاتورة التليفون ، وإرسال تلغرافات المجاملات فى المناسبات ، وتسديد اشتراكات الأولاد فى المدارس أو النوادى ، ورخصة السيارة وتجديد الرخصة ، ورخصة القيادة ، والتأمين ، والضرائب ، وإقرار الضرائب ، ومحاسبة الضرائب ، والشكوى من التقدير الجزافى ، ولجنة المصالحة ، واللجنة الداخلية ، ولجان البت ، والطعون ، واستخراج أو تجديد جواز السفر ، والتأشيرات المتعلقة بأن الشخص غير مطلوب للخدمة العسكرية ، ومد صلاحيته وقتًا أو مكانًا ، وتأشيرات السفر إلى الدول الأخرى ، وتذاكر الطيران بل تذاكر السفر إلى الإسكندرية أو المصيف أو قضاء مصلحة والواسطة التى تحتاجها فى كل ذلك ، ثم البطاقة الشخصية إذا فُقدت خلال أى خطوة من هذه الخطوات ، وبدل الفاقد وبدل التالف ، وتغيير المهنة أو محل الإقامة ، أو التحويل إلى بطاقة عائلية ! والتعديلات التى تضاف على البطاقة العائلية ، وشهادات ميلاد الأولاد ، والمستخرجات الرسمية ، واستمارات النجاح ، والشهادة الأصلية (الكرتونة) ، وبطاقة التأمين الصحى ، وإجراءات الاستفادة منه ، وبطاقة التموين ، وبطاقة موظفى الحكومة والكساء الشعبى ، ثم صرف شيك من البنك المركزى المصرى يكون قد صرف للمرء مكافأة ضئيلةً له على جهدٍ مضنٍ وشُطب على كلمة لأمر حفاظًا لصاحب الشأن على الثروة الكبرى ! وضياع شيك وما يستلزمه من إجراءات ، ثم إجراءات وفاة أى قريب أو جار وما يسبقها ثم ما يكون حين تكون الحاجة إلى مستشفى ، وطابور الانتظار وطابور التوصيات . . إلخ .



وتأخذ بعض هذه الأمور بمنتهى البساطة وعلى أقل تقدير مائتى يوم من أيامنا الذهبية فى العام كله . فماذا يبقى للعمل من طاقة بعد فناء الطاقة ! .

● الفصل الثامن عشر

مشكلات لن يحلها الزمن !!

يقولون إن الزمن جزء من العلاج ، ولاشك فى ذلك ، فإن كثيرًا من المشكلات تجد مع الوقت حلاً لها ، وكثيرًا من الأمراض تأخذ دورتها من الزمن ثم تشفى ، وكثيرًا من معوقات الحياة لا تلبث مع الزمن أن تجد لها المنفذ أو المخرج . . وهكذا .

ولكن الذى لا ينكره أصحاب المنطق السليم أن الزمن فى هذه الأحوال لم ولن يكون بمعناه المجرد كوقت ، وإنما هو فى المقام الأول متمثل فيما يمثله الزمن من بعد ، قد يكون البعد الرابع ، وقد يكون البعد الأول !!

وفى مسائل الحركة الديناميكية جميعًا فإن الزمن هو أحد العناصر التى بدأت عليها وبها صياغات نيوتن لقانون الحركة . . ومع هذا فإن الزمن فى حد ذاته لا يمثل شيئًا فى هذه القوانين ما لم تبدأ الحركة ذاتها !! أيا كان الأمر فى هذه السرعة ! أو عجلتها ! سلبا أو إيجابا ! وسواء كان هذا انتظامًا فى معدل الزيادة أم زيادة عشوائية لا يحكمها ضابط !! فإن لم تكن هناك حركة من الأصل ، فلن تجد للزمن ووحدات قياسه شأنا فى هذه المسائل ولا فى حلها . . إنما تبقى الأوضاع حينذاك إستاتيكية لا حركة فيها أو هى كذلك !! وفى المسائل الإستاتيكية فإن فعل الزمن لا يكاد يذكر !! .

على هذا النحو يمكن التفكير فى كل الظروف المتعلقة بـ « طبيعة الجوامد » التى يلعب الزمن فى كثير من الأحيان دوره فى صياغة طبيعتها ! على أنه ما لم تبدأ الحوادث المحُدثة لهذا التغيير فى التأثير على الجوامد، فلن يكون للزمن فى حسابات التأثير والتطور والتفاعلات أثر مذكور !!

وحتى فى البيولوجيا ، وفى التطور الذى قد يبدو أنه قد مضى حثيثًا عبر الأحقاب السحيقة

(*) نشرت هذه المقالة فى مجلة القافلة فى ١٩٨٥ ، وكتبت فى أكتوبر ١٩٨٤ .

بعصورها المتوالية . . وفى الطفرات التى شابت بعض مراحل هذا التطور لم يكن الزمن ليأخذ مكانه إلا بعد أن يبدأ العامل المحدِث للتطور فى لعب دوره ! !

وكل أولئك يمر بخاطر المرء وهو يجد كثيرًا من مشكلات الإنسانية المستعصية ، وقد صارت الآن فى مكانة الذاكرة من التاريخ . . كان هناك ـ على سبيل المثال ـ مرض الجدرى اللعين . . ولكنه أصبح اليوم ـ بفضل الله ـ فى خبر كان ، فى الذاكرة ، فى التاريخ وحسب ! كانت هناك صعوبات اتصالات . . ولكن الأقمار الصناعية (وما قبلها من خطوات الاتصالات الحديثة) مكنتنا اليوم أن نتحدث بشىء من الاسترجاع البعيد عن عصر الحمام الزاجل والإنسان الذى يتولى نقل الرسالة !! . . . . وهكذا .

ثم ينظر المرء منا إلى أمته فيجدها لا تزال غارقةً فى مشكلات ليست من مشكلات العصر الذى نعيش فيه ولا العصر الذى قبله ! ولا هى بمنأى عن إمكانات العصر وقدرته على حلها ، ولا حتى عن إمكانات العصور التى سبقت . . بل الأدهى من ذلك أن وسائل حلها كانت من اليسر بحيث أصبح يسرها اليوم من ذلك اليسر البسيط الذى نستهين به بعد أن تيسرت كثير من الصعاب .

وقد مضت الأيام ثم ها هى تمضى ، ونحن لا نبدأ . . أنظن أن الزمن كفيل بالعلاج من دون أن نبدأ ؟؟ لو كنا نفكر كذلك فلنا الله !!



على أن الأمر هنا قد لا يقف عند حد القول الذى يقول « إن هذه المشكلات لن يحلها الزمن أبدًا » . فحسب . . ولكنه قد يضيف إلى الطامة الكبرى بعدًا جديدًا قد يحوّل المسألة إلى أعسر من ذلك فيكون الأولى عندئذ أن توصف هذه المشكلات بقولنا « **قد مضى الزمن الذى كان يمكن فيه أن تحل ! !** » .



بعبارة أبسط ، فسوف يحدث أن تبقى المشكلة ، وتبقى آثارها ! ولكن **الإلحاحية** التى كانت تستدعى حلها تنعدم أو تتضاءل ، فيقل إحساسنا بالمشكلة ، وبضرورة حلها ، وأهميته ، وتعجلنا له ، فنسكت عنها وعن حلولها حتى تصبح بعد ذلك وقد بعدت عن الزمن الذى كان يجب فيه البدء ، أو بتعبير آخر : بعدت عن الزمن الذى كانت تؤتى فيه ما نشتهى بأقل ما يمكننا من جهد .

□□ بعبارة أخرى أكثر بساطةً ، ألا ترى إلى تلك الأورام تكون فى أول أمرها فى موضع

محدد من الجسم ، فيسكت عنها صاحبنا حتى تنتشر وتمتد وحينئذ نعيد القول القائل : ولات حين مندم!!

□□ هلا سمعت عن حالة خصيتى طفل لم تنزلا من بطنه إلى كيس الصفن ، فينصح أهل الطب بالجراحة المبكرة وهو طفل ، ويتركه أهله ، حتى يصبح للطفل نفسه ـ وقد شب ـ أمنية أن يكون له أهل، ويود لو أنه أصبح وله أطفال . بيد أنه لن يستطيع ، ويذهب يومئذ يبحث عما ذهب أوان طلبه !! فى أسف وحسرة . .

□□ هلا جاءك نبأ أصحاب أزمات القلب تأتيهم الأزمة وقد تركوا الدواء بعيدًا فتصيبهم الأزمة بالألم الشديد بأسرع من لمح البصر .

□□ ألا ترى أصحاب الحصوات المرارية الذين تركوها وشأنها حتى يأتى اليوم الذى تصبح فيه خطورة ملحة على حياتهم .

□□ ألا ترى الواحد منا تصيبه آلام الأسنان فيتحامل على نفسه حتى تصيب هذه الآلام العصب نفسه ثم يقول : ليتنى !!

□ □ □

كل هاتيك الأمثلة تقول لنا فى ذات الوقت إننا لو بدأنا العلاج لوجدنا أثره ، وصحيح أن الزمن يكون جزءًا من العلاج . . بل هو الجزء المتكرر ، وهو القاسم المشترك ولكنه ليس وحده . فقد تكون معه فى بعض الأحيان : الجراحة أو الدواء ، أو الإشعاع ، أو العلاج الطبيعى ، أو. . . أو . . . كل أولئك المتغيرات فى العلاج الطبى . . أو تلك التى تناظرها العلاجات الاجتماعية والاقتصادية . ولكن العامل الذى يشارك الزمن كونه قاسمًا مشتركا هو ما نعبر عنه بالبدء تجاه الحل ، بالمبادرة ، بانبعاث الفعل ؟؟؟ بالمجاز المرسل : بعود الكبريت .

□ □ □

وبعد : وهل يكون كل ذلك الذى مضى من كلامى مقدمة إلى أن نقتنع بإن الأمية فى عالمنا العربى هى اليوم خير مثال لتلك النوعية من المشكلات التى لن يحلها الزمن أبدًا . . أو قد لا يحلها الزمن أبدًا . . وبخاصة بعد أن قلت الحاجة إلى المعرفة عن طريق محو الأمية . . فى عصر أصبح التليفزيون والفيديو يلبيان من البعد بلمسة واحدة حاجات قوم يستندون بظهورهم إلى حوائط قد لا يدركون أنها أو هى من خيوط العنكبوت . . ولكنها للأسف كذلك .

● الفصل التاسع عشر

الأركان الثلاثة التى نتجاوزها : النيّة والموالاة والترتيب

أصبح من المألوف فى حياتنا السياسية أن تجد أسئلة تتخيلها صعبة محرجة للمسئول عنها فإذا بها مصدر فخر له ومجد ! ! وتجد أن عظمة أجوبتها فى إفحامها للسائل واقناعها للمستمع أكبر من كل وصف ! ! وتجد فى نفسك العجب : هل دار بخلد السائل أن الرد سوف يكون على هذا النحو ؟ أم أنها مسرحية متقنة الصنع ؟

وينتابنا هذا الشعور فى كثير من الأحيان مع حملات صحف المعارضة ومع استجوابات النواب فى البرلمان ، وفى النوادى السياسية ، ومع تلك المناقشات التى تواجه كبار المسئولين فى ندواتهم العامة ، وفى حوارات الإذاعة والتلفزيون ، وفى ندوات الصحف المنشورة على صفحات عريضة !



هل نحن بعد هذا كله فى خير حال ؟ هل نحن على أحسن ما يكون فعلاً ؟ أم أن الردود فقط هى التى تبدو كذلك ؟

أغلب الظن أن الردود أكثر امتيازًا بكثير جدًا من الواقع ، ولكننا حتى اليوم تفوقنا فى قدرة عجيبة على توظيف الوقائع لخدمة قضايانا بطريقة نظرية سحرية عجزت عنها كل شعوب العالم مع اختلاف الزمان والمكان .



فنحن اليوم لا نجد غضاضة أبدًا فى أن نعيد ترتيب الأحداث على النحو الذى يفيدنا فى عرض قضيتنا ، ونحن قد نجعل النتيجة سببًا ، والسبب نتيجة ، وقد نقلب الحق باطلاً

والباطل حقًا ، وقد نجعل من الاستثناء قاعدة ومن القاعدة استثناء ، وقد نزعم أن القانون حالة عامة بينما هو فى الحقيقة حالة خاصة . . وقد نرفع الشعار لنبرر به تصرفًا من التصرفات ثم نرفع ذات الشعار لنبرر به التصرف المناقض تمامًا للتصرف الأول . . وهكذا . .

ولست فى حاجة إلى أن أذكر الأمثلة على هذه المسالك جميعًا ، فالأمثلة واضحة جدًا .

ولست أريد أن أذهب فى تحليل هذه الأخلاق إلى القاء اللوم على زعاماتنا التى مضت إلى رحمة الله . .



إنما ينبغى لنا أن نتأمل فى شىء من التعبد فى محراب الحقيقة حقيقة رجل يقف طوال اليوم فى الماء الجارى سابحًا مثلاً أو يصطاد السمك أو . . أو . . إلخ ثم يأتى هذا الرجل ليصلى من غير وضوء فإذا احتج عليه ناصحه : قال له ـ على نحو ما نفعل على جميع مستوياتنا ـ فى ثقة زائدة إنه عرّض جسمه بنسبة ٩٠٪ للماء الطاهر على حين يكتفى الإسلام بما قيل عن ٢٠٪ وأن هذا التعرض استمر طيلة أربع ساعات على حين يكتفى الإسلام بأربع دقائق أو نحوها . . وعلى هذا فإن وضوءه قد حقق ما يناظر ٢٤٠ ضعف المطلوب . . يالظلمك أيها المعترض !! ويصاغ هذا الرد على نحو مؤثر فعلا! ولكن أصحاب الحكمة والعقول الواعية يعرفون تمامًا أن هذا الكلام هراء . . فالوضوء (وغيره من العبادات) لابد له من نية قبل كل شىء ! وحتى لو تصادف أن هذا الرجل قد غمس يديه حتى المرفقين ورجليه حتى الكعبين وغسل وجهه ومسح بجميع (أو مقدم) رأسه فإن هذه الأركان جميعًا بدون النية لن تجعله فى حكم المتوضأ .



وهكذا يصدق القول على ذلك الذى تصادف أنه لم يذق طعامًا ولا شرابًا من قبل الفجر وحتى بعد المغرب . . فليس له أن يقول إنه صام . . لأنه لم ينو الصيام .

والنية كما نعرف عمل قلبى لا يحتاج كتابة ولا استئذانًا ولا حتى التلفظ به !! ولكن لابد أن يكون القلب قد انتوى فعلاً أن يفعل .

ونعود هنا إلى موضوعنا لنسأل : هل نحن فى شئوننا العامة نصدر فعلاً عن نية ؟ أغلب الظن أن لا ، وإنما نحن فى إعدادنا لردودنا وبياناتنا نجمع السوانح وننظمها فى بيان يزعم أن كل هذه الإنجازات كانت فى سبيل تحقيق تلك الأهداف . . ولو كانت كذلك لتحققت كثير من أهدافنا العامة منذ زمن طويل .



بقى لنا بعد هذا أن ننتهز الفرصة لنتأمل فى مبدأين هامين جدًا يتضمنها التشريع الإسلامى فى حديثه عن أركان العبادات . . وهما الموالاة والترتيب .

قد لا يكون لهذين الركنين تلك الأهمية المطلقة جدًا التى للنية ، ولكنهما فى كثير من المذاهب شرطان هامان لاكتمال العبادة .

فليس بوضوء عند بعض الفقهاء ذلك الذى تبدأ فيه بمسح الرجلين ثم اليدين ثم الرأس ثم الوجه !! وليس بوضوء أيضًا عند بعضهم أن تغسل وجهك ويديك وتمسح برأسك ثم تذهب لأداء بعض المصالح وتعود بعد ساعة أو ساعتين لتغسل رجليك !!



فما بالنا ونحن اليوم فى حياتنا التى لا تمضى أمورها العادية جدًا إلا بالترتيب لا نحترم الترتيب أبدًا ، وما بالنا ونحن فى حياتنا التى لن تحل مشكلاتها إلا بالموالاة لا نتابع ولا نوالى أبدًا . . هل يصح لنا بعد هذا كله أن نزعم أننا نؤدى الفرض ؟ أغلب الظن أنه لا يصح . . ومع هذا فنحن لا نتورع عن رفع عقيرتنا بارتفاع نسبة الإنجاز والإعجاز . . . والله يهدينا سواء السبيل .

● الفصل العشرون

الحلقة المفقودة من أجل مستقبل أفضل

من أعجب ما يمكن فى أمر وطننا العزيز أن كثيرًا من مشكلاته يكمن فى زيادة الحلول !! ولكنها فى أغلبها حلول ناقصة ولهذا تنشأ المعضلات الصعبة .

وما بالنا ببلد يشكو من الأمية ويشكو فى الوقت نفسه من زيادة عدد المتعلمين بحيث لا يجد لهم الوظائف ! أليس هذا هو حالنا مع الأسف الشديد !! ونجد كثيرًا جدًا من خريجى الزراعة يبقون أربع سنوات بلا عمل رسمى ثم سنوات أخرى بلا عمل حقيقى ، ونرفع الأصوات بضرورة إصلاح الأراضى واستصلاح الصحراء !! ونجد السيارات تملأ الشوارع سائرة وواقفة ومع هذا فإن عندنا أزمة مواصلات من أصعب ما يمكن . . ونجد المساكن كثيرة جدًا بلا سكان ونشكو من أزمة الإسكان . . ونجد الكفاءات والعقليات بأكثر مما نجد فى أى بلد فى العالم كله ومناصبنا لا تشكو إلا من قلة الكفاءات . . ونجد الكتب أهراما فى مخازن دور النشر بينما المكتبات العامة إما خاوية وإما غائبة . . . ونجد الأفلام فى العلب ودور العرض لا تعرض شيئًا . . ونجد الأموال مع الناس وفى البنوك ألوفا وملايين بينما الاستثمار فى أدنى معدلاته . . . ونجد الشباب أكثر ما يكون حماسًا وقوة وقابلية للعمل الجاد المثمر بينما هو مستغرق ومستغرق فى أتفه ما يمكن أن تكون التفاهة . . ونجد جالياتنا فى الخارج أكثر ما تكون قوة فى العدد وفى المراكز وفى الكفاءات بينما مستوى قوتها هو أدنى ما يكون ، . . والأدهى والأمر من كل هذا إن عندنا من المنشآت الصحية والمستشفيات وأسرة المرضى ما يفوق أى معدل فى العالم كله (بما فيه أمريكا) بينما الخدمة الصحية عندنا فى أدنى مستوياتها وليس بغريب أن تجد أعلى الناس نفوذا فى حيرة من أمره فى البحث عن سرير فى مكان ما !! وتجد الأطفال يرهق بهم ذووهم من أجل البحث لهم عن مدرسة ، وهو أمر لا تجده فى أى بلد فيها من مقاعد التلاميذ نصف ما عندنا !!



القاهرة ، يوليو ١٩٨٥ .

كيف يمكن تفسير كل هذه الظواهر ؟ هذا هو السؤال ! ولكن سؤالا آخر يبدو من الأهمية بمكان أعظم هو كيف يمكن القضاء على موطن الخلل فى هذه الظواهر ولابد أن تكون الأولوية فى الإجابة لهذا السؤال الثانى !!

هل يمكن لنا فعلاً ـ كدولة ـ بكل ما تعنى كلمة الدولة من سلطات وإمكانات أن نحول هذه المشكلات إلى أمور قابلة للحل ثم تكون نتيجة الحل مصدر سعادة بدلاً من أن تكون مصدر شقاء .

ليس من شك فى أن هذا ممكن ، وإلا لما كان لوجود الدولة معنى ، إذا كانت التيارات تمضى من نفسها بدون تحكم قوى نابع من سلطة اقتضتها وارتضتها المجتمعات البشرية منذ زمن بعيد .



ومن البدهى أن « الدولة » تريد أن تحل هذه المشكلات وأن تحولها إلى مصدر سعادة بدلا من أن تكون مصدر شقاء ، ومن المؤكد بعد ذلك أن الدولة قادرة على هذا لو عرفت الطريق الصحيح أو لو عرفت واحدًا من الطرق الصحيحة على الأقل . . ولكنها لو سلكت الطرق الأخرى فلن تصل ، وقد تضيف تعقيدات ومشكلات أخرى .

وكل هذا حق ، والدولة تبذل جهدها بحيث تظهر عليها فعلاً علامات الإجهاد جميعًا ، ومع أن الدولة استطاعت فعلاً أن توجه جهودها نحو الحلول إلا أنها لا تزال تفتقد الطريق فى كثير من المشكلات .



ومن رابع المستحيلات أن نظن أن الكفاءات الفردية فى موقع الوزير كفيلة دومًا بحل كثير من الأمور وإن كان من المستحيل أيضًا أن ننكر أنها قادرة على هذا فى بعض الأحيان .

ومن رابع المستحيلات أيضًا أن نظن أن أسلوبنا فى الاجتماع حول المشكلات سواء فى مجلس الشورى ولجانه المختلفة أو فى المجالس القومية المتخصصة وشعبها المختلفة أو فى ندوات الصحافة المنشورة أو فى لقاءات التلفزيون على الهواء أو فى مجالسنا ونوادينا وصالوناتنا . . من العبث أن نظن ذلك هو الحل وإلا لكان الحل قد تحقق منذ زمان بعيد .



إنما ينبغى لنا أن نعود بذاكرتنا إلا الأيام التى كنا فيها طلابًا فى مراحل التعليم العام ونتأمل الفكر العلمى سواء فى الرياضة والتفاضلات والتكاملات والميكانيكيات الديناميكية منها

والاستاتيكية أو فى علم الطبيعة أو فى علم الكيمياء وكيف كنا نحل المسائل فى أى فرع من هذه الفروع العلمية الكثيرة .

هل كنا نحلها بالصفحات الطوال التى نراها فى تقارير هذه الهيئات والندوات ! هل كنا نحلها بالتوصيات العامة المعماة التى ليس فيها تحديد أبدًا ! هل كنا نحلها فنكتفى بتوصيف المسألة فحسب ! هل كنا نحلها بأن نكتفى بتوصيف المطلوب وذكر النظريات التى يمكن أن تصل إلى الحل !

لو كنا فعلنا أيًا مَن هذا ، لما كان فى إمكاننا أن نجتاز امتحانًا من الامتحانات أبدًا ، وإنما كان علينا وما زال (بالطبع) أن نصل إلى حل موجز بسيط قد يكون رقمًا واحدًا هو خلاصة الفكر والجهد كلهما فإذا لم نصل إلى هذا الرقم النهائى فنحن لم نحقق شيئًا .

وصحيح أن الدرجة فى الامتحان لا تكون على النتيجة النهائية فحسب وإنما توزع بحيث يصيب المجتهد قدر اجتهاده ، إلا أن الوصول إلى حل ـ وهو مبتغانا فى مشكلاتنا القومية هو الهدف ، وليس إحراز أكبر قدر من الدرجات أو الأبناط فى مزايدات سياسية !!



كيف يمكن لنا إذن أن نترجم هذا المعنى إلى المنظور التنفيذى !! هل سمعنا عن تقرير علماء اليابان حول التعليم الذى كان من ثلاث جمل فقط ! أو سمعنا عن تقرير علماء دولة أخرى عن تطوير التكنولوجيا الذى كان من سطرين فقط . . هل فهمنا معنى الخطوات المحددة الواضحة التى لا تحتمل تأويلاً ولا كهنوتا . . التى يصل إليها العلماء المتفرغون (لا المشغولون بجلسات فى كل مبنى) بعد سنوات من الدرس الهادئ (لا المناظرات الخطابية والكلام غير القائم على أساس علمى) المقدر جهدًا والمطلوب على أعلى المستويات (لا الذى يُشغل به أرباب الذين كانوا ذوى نفوذ أو الذين يريدون أن يصبحوا من ذوى النفوذ) !



ولنتذكر مدى إعجاب العالم كله بجملة قالها العالم الباكستانى المسلم البروفسيور عبد السلام قبل أن يحصل على جائزة نوبل بسنوات حين قال إ الطبيعة تحل مشكلاتها حلولا رشيقة!!

ولنتذكر أن كل مجد مشرقة العلمى قام على جملة واحدة هى أن المادة والطاقة والإشعاع صورة لشىء واحد ، وكذلك كانت أمجاد نيوتن وجالليلو وغيرهما .

● الفصل الحادى والعشرون

هل تنقصنا أجهزة للاستشعار ؟

هل تنقصنا أجهزة للاستشعار فى الحياة العامة ؟ بحيث أصبحنا نفاجأ بما لم يكن متوقعًا؟

أغلب الظن أن أحداثًا كثيرة قد وقعت فى الآونة الأخيرة تؤكد هذا الرأى ، الذى قد يلقى قبولاً واسع النطاق عند كثير من المحللين .

ودعونا نتجاوز مؤقتًا وبسرعة مرحلة الإجابة بالنفى أو الإثبات لنتحول إلى أول نواحى التحليل الذى يجب أن يسود تفكيرنا فى هذه النقطة .

فما هى طبيعة هذه الأجهزة ؟

ودعونا مرة ثانية نختصر كثيرًا من المناقشات لنقف أمام تجربتين هامتين فى تاريخنا الوطنى المعاصر :

تجربة البوليس السياسى .

وتجربة التنظيم الطليعى .

ألم يكن لهذين الجهازين مع الاختلاف البين فى طبيعتهما وهيكلهما وأهدافهما هذا الدور الذى صارت الأجهزة الرسمية تفتقد اليوم من يقوم لها به ؟

يصعب الجواب بالنفى ، ولكن الجواب بالإثبات لا يحمل فى ذات الوقت كثيرًا من التقدير لأى من الجهازين . . مع التباين بالطبع فى الأسباب والمسببات فى كل من الموقفين .

ومرة ثالثة نجد الحاجة ملحة لأن نتجاوز هذه الحساسيات فى تقدير نموذجى الجهازين لنناقش أهمية هذه الأجهزة .

ونحن لا نستطيع أن ننصرف كلية عن نقد هذه الأجهزة ، لأننا لا نستطيع أن نتصور وجود أجهزة جديدة لهذه الوظيفة من دون أن نكون على درجة مناسبة من الوعى بمحاذير ومخاطر التجارب السابقة .

القاهرة ، أغسطس ١٩٨٥ .

وقد يكون للجهاز الطليعى السبق ف توافر النقـد الموجه إليه ، ولكن الذين رووا مذكراتهم من أصحاب الشـأن فيه حين يتحدثون عنـه نجد نغمة من الأسـى والأسف لأنهم (أنشأوه فى ظل الحكومة) أو لأنه سلك فى هياكله هيكل الحكومة .

مـا علينا مـن هذا كلـه ولنتـأمل فى حـديث شعـراوى جمعـة وزير الـداخلية لأوائل عهـد السادات وأواخـر عهد عبد النـاصر وهو يقول إن الفضـل فى كشف مؤامـرة الإخوان المسلمين لقلب نظام الحكم فى منتصف الستينات يعود إلى ذلك الجهاز .

ولننتقل مع الخط المستقيم ١٨٠ درجة إلى الناحية الأخرى لنجد الإخوان بالطبع يؤكدون أن هذا الانقلاب (المزعوم) لم يكن إلا مؤامرة جديدة من نظام الحكم الناصرى وخلاياه الشيوعية ضدهم !

والمسألة إذن تبقى فى غاية البساطة أن هذا الجهاز يخدم النظام ليس إلا ! ! .



ولنرجع قبـل ١٩٦٥ قرابة ١٣ عامًا إلى الأيام التـى شهدت إرهاصات الثورة ، ولنتـأمل ما يتبادله الفريقان فى معسكر الملك ومعسكر الثورة من تقييم لدور الأجهزة التى كانت تؤكد قرب حركة الجيش . . فهؤلاء فى نظر الثوريين قمة الفساد ، وفى نظر أنفسهم قمة الإخلاص الواعى لنظام الحكم الذى أقسم الجميع اليمين على الولاء له ، وأولهم رجال الجيش .

ألا نستطيع أن نقول فى وضـوح واختصار أن المسألة فى التنظيمات السريـة أصبحت أوضح ما تكون فى تقـدير قيمتها تبعًا لميول أصحـاب الرأى فيها . وأن هذه الآراء تقـف فى الغالب فى مواجهة بعضها إلى درجة التناقص التام ! !



ثم هل نحن اليوم وقد نعمنا بالثبات السيـاسى فى حاجة إلى مثل هذه الأجهزة ؟ بل أحرى بالسؤال أن يكون هـل نحن اليوم ونحن نطمع فى أن يسود حياتنا الثبـات السياسى والاستقرار الاجتماعى (بالذات) فى حاجة إلى مثل هذه الأجهزة ؟

بالطبع لسنا فى حاجة إلى مثل هذه الأجهزة .

ولكن الحاجة إلى أجهزة استشعار تبقى قائمة .

أجهزة تستشعر :

□□كل فساد قبل أن ينمو ،

□□وكل رأى قبل أن يتطرف ،

□□وكل أمنية قبل أن تستحيل ،

□□وكل رجاء قبل أن ينقطع أمله ،

□□وكل رأى عام قبل أن يتحول إلى سخط عام .

أجهزة تستطيع أن ترصد الخلل الذى يكون من أثر عوامل الزمن على مقومات الدولة والنظام .

أجهزة تستطيع أن ترى فى مرحلة مبكرة درجة الحرارة وهى ترتفع قبل أن تبلغ الغليان فتسبب خسائر أو أعطالاً ، أجهزة تستطيع أن تستكشف التوازن المفقود بين النواحى المتعددة فى المسيرة الواحدة .

أجهزة تستطيع أن تشير فى وضوح إلى ما يعتمل فى النفوس من جراء الزمن نفسه ، ومن جراء الإصلاحات نفسها ، ومن جراء الإفساد الذى يواكب مسيرة الإنسانية نحو الرفاهية !

أجهزة تستطيع أن تشير كذلك إلى نكهة الرضا التى تعم الجمهور تجاه إجراءات من نوع معين ، فنحس أن هذا هو طريق الصواب فيما يتعلق بمشاعر الجماهير .

أجهزة تستطيع أن تقول لا وتستطيع كذلك أن تقول نعم ، لا بقصد الاستفتاء ، ولكن بقصد التقييم .



مثل هذه الأجهزة لا يصعب العثور عليها فى البلاد المتقدمة ولا فى البلدان المتخلفة ، ولكننا لا نجدها فى وطننا العزيز إلا فى صالوناتنا التى تنعقد فى سرادقات الأفراح أو الوفيات ، وقد نجد بعضها مشوهًا فى المقاهى ، أو فى بعض مكاتب الحكومة التى تحولت إلى ما يشبه المقاهى .

أما الجهاز الذى هو جهاز بالفعل يعرف ما عليه ، ويعرف ما ينتظر منه ، ويعرف مسئوليته عن التعبير والتبكير فى الإنذار فيبدو أنه لم ينم بعد فى جهاز الدولة المصرية .

كأنما الأمر فى هذا أشبه بسيارة ليس فيها ترمومتر للحرارة ! ومن العجيب أننا نعتمد فى هذه الناحية على الحس السياسى لقادتنا ، ومع كل التقدير لهذا الحس العميق لهؤلاء القادة الذين جاءوا من وسط هذا الشعب ، فإن المسألة فى هذه الناحية بالذات فى غاية الخطورة ، لأن هذا الحس الذى قد ينجح فى ٣٠٪ أو ٤٠٪ وهو قدر كبير جدًا جدًا من المشكلات والاتجاهات ليس مطلوبًا منه أن يكون واعيًا بكل التفاصيل والجزئيات ، وليست هذه بالقدرة المفترضة فى أى من البشر اليوم .

تمامًا بتمام كما يحدث فى مجال الطب حين نجد الأطباء يعتمدون على كثير من وسائل الفحص والتشخيص جنبًا إلى جنب مع خبراتهم الإكلينيكية .

ومع أن زمانًا مضى كان يكتفى فيه بهذه الخبرة الأكلينيكية وحدها فإن احتمال قيام هذا الوضع حتى مع انعدام الأجهزة فى كثير من الأحيان أصبح أبعد من المستحيل .

بعبارة أخرى فإن الطبيب الذى لا يملك وسيلة التشخيص لا يجد نفسه أبدًا مضطرًا إلى إغفالها فى سياسته تجاه المريض أو المرض .

قد يؤجلها ، وقد يحول إليها ، وقد يلجأ إلى أن يسكن آلام الحالة التى يعالجها بدون اللجوء إليها ، ولكنه أبدًا لن يزعم عدم جدواها أو الاكتفاء بما أحسه بخبرته . . إلا أن يكون الأمر من الوضوح الظاهر بحيث لا يحتاج أبدًا إلى هذه الأجهزة .

وهذا ما ينطبق تمامًا على السياسة !



ومن الطريف أن الرئيس السادات كان يروى ذات مرة أنه يعتمد على كثير من الأجهزة فى هذا المجال ولكنه يُعلى من قدر جهاز هام جدًا هو اتصاله بالجمهور . . وهو كلام حق إلا أن يكون المتصل هو الرئيس نفسه ! هنا تفسد الخبرة الأكلينيكية ، تفسدها طبائع الناس فى معاملتهم للرئيس حين يحب كل منهم لنفسه أن يكون هو المصدر الذى نقل إلى الرئيس الخبر الحسن ، وليكن غيره المصدر الذى نقل الخبر غير الحسن ، وقد لا يأتى هذا الغير أبدًا .

ومن الحق أن نسبة من الجمهور صادقة لا تخاف فى الحق لومة لائم ولكن الله سبحانه وتعالى يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم « وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » .



وإذن فلا مفر لنا من أن نبحث فى إيجاد هذا الجهاز الذى يتولى وظيفة الاستشعار بحيث ينجو مما أصاب أجهزتنا السابقة :

١ - ينجو من التعصب للنظام ولتصرفات النظام . . أجدنى مدفوعا إلى أن أجد لهذا المعنى عبارة من أبلغ ما سجل التاريخ هى ذلك القول الذى سجله التاريخ للرسول صلى الله عليه وسلم حين قال : انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا ، فسأله الصحابة وكيف ننصره ظالمًا ، قال أن تكفه عن الظلم ! !

هذا هو المعنى الرائع لأهمية هذا الجهاز فى تبصير السلطة بخطورة الظلم حين تمارسه وهى لا تدرى أنه ظلم . . من أجل مصلحة الحقيقة أو الحق أو الخير أو الصالح العام أى هذه التعبيرات تريد أن تضع .

٢ ـ أن يحلل فى فترة مبكرة ، لا بعد أن تبدر البوادر الأولى بمعنى أن يعيد النظر فى كل الجزئيات ليرى ما قد يكون من تناقض فيها .

قد يصعب أن نجد المنهج أو أن نرسمه لهذه الناحية الشاملة لكل الجزئيات . . ولكن العينات العشوائية نفسها سوف تفتح كثيرًا من الآفاق . . فعلى سبيل المثال لو ناقشنا خمسة أطفال فى كل ما يتلقون من تعليم فى المدرسة وفى برنامجهم اليومى فى المدرسة وخارجها . . إلخ) فسوف تخرج لنا رؤوس الموضوعات التى نناقش من خلالها مشكلة التعليم العام كله .



٣ ـ أن تتاح له من المعلومات ما يمكِّن من الحصول على كل الجوانب المختلفة لأية قضية فى دقيقة واحدة . . أى أن تكون له الكفاءة الألكترونية (أو العلمية) المطلقة التى أصبحت متاحة فى العالم أجمع .

ومن نافلة القول أن دراسة مسألة من مسائلنا القومية اليوم قد تكلفنا أكثر من ستة شهور .

وهذا المستوى ليس من الصعب تحقيقه إذا ما استعنا بخبراء المعلومات الوطنيين وأعدنا النظر فى كل ما أخرجنا من تراث فكرى وثقافى بدون استخفاف بأى جهد مبذول .



٤ ـ أن يكون له من وضوح الرؤية ووضوح الوظيفة ووضوح الاتصالات القدر الأكبر فليس أسوأ على الحقيقة من الغموض والتجهيل والتعتيم .



٥ ـ أن يكون له من وضوح شرف المهمة القدر الأكبر عند الناس بحيث يلقى كل تقدير وكل تعاون وكل احترام فى وضوح وفى نور ساطع وفى ثوب شريف .



فإذا ما وصلنا إلى جهاز يتميز بهذه الجوانب الخمس فلاشك أننا قد حققنا لديمقراطيتنا ولبنائنا السياسى والاجتماعى نجاحًا لا يستهان به ، وإلا فسوف نعيش أياما من الأيام التى مضت !

● الفصل الثاني والعشرون

الأبعاد البيئية لمشكلة الزيادة السكانية

(أثر الزيادة السكانية على البيئة)

سواء أكان المقصود بالزيادة السكانية الزيادة المطلقة فى معدلات النمو السكانى ، أم ما نعانيه من انفجار سكانى حقيقى فى مناطق كالقاهرة مثلاً ، أم ما نعانيه من سوء توزيع الكثافة السكانية فى ربوع الوطن . . فإن كل هذه الأبعاد التى تتعلق بالمشكلة تؤدى بصورة أو بأخرى إلى نتائج وخيمة فيما يتعلق بالبيئة .

والبيئة كلمة جامعة نقصد بها المحيطين الحيوى والإنسانى بالإضافة إلى العوامل الأخرى التى تحكم بيئة الإنسان بدءًا بالموارد الطبيعية وانتهاء بالتخطيط العمرانى .

ولعل الحديث عن هذه الآثار يكون أكثر علمية إذا ما تناولنا هذه العناصر جانبًا وراء الآخر لا لسرد الأحداث والنتائج وإنما لوضع الخطوط العريضة للحلول المكتملة .

وفى الواقع أن مثل هذه الخطوط لابد أن تنظر بعين الاعتبار إلى المديين القريب والبعيد .

فعلى المدى البعيد لابد أن ندرك على وجه التحديد الهدف الذى لابد أن تُوجه إليه الجهود والطاقات والتخطيط ، فبدون وضوح وإدراك هذا الهدف الواضح لن يكون للجهود المختلفة فى المجالات المتعددة أثرها المرغوب على نحو أو آخر .

ولابد بالإضافة إلى هذا أن نلتزم عنصرى الواقعية والأصالة فى صياغة هذه الحلول والخطط التى لن يتأتى لها أن ترى النور بدون جهود صادقة يبذلها أولئك الذين يعانون المشكلة ويحيطون بجوانبها وينفذون إلى سرها .

ونظرة إلى أوضاع البيئة فى بلد كالدنمارك مثلاً تجعلنا ننتبه إلى إدراك أن مثل هذه البيئة ترحب نتيجة امكاناتها الهائلة بزيادة السكان .

ويقودنا هذا إلى التفكير فى وضع البيئة المصرية التى هى مثقلة إلى أقصى الحدود بسكانها ، الذين يمثلون بالنسبة لها أكثر من عبء على مواردها الطبيعية وتخطيطها العمرانى .



وعلى سبيل المثال فإن المرافق أصبحت من الأسباب المزعجة لتفكير المواطن والحكومة على السواء ، ويمكن تلخيص طبيعة هذه المشكلات فى ثلاثة ظواهر رئيسية :

١ ـ نقص القدرة على الاستيعاب .

٢ ـ نقص كفاءة التشغيل .

٣ ـ تدهور البنية الأساسية مع الوقت .

وقد يعود السبب الرئيسى فى هذه المشكلة بالذات إلى بعض الإهمال من جانب الحكومة فى الستينات وتأجيلها للحلول الجذرية فى ظل ظروف سياسية وعسكرية واستراتيجية ، ولكن المؤكد أن الزيادة السكانية وعدم وضع معدلات النمو السكانى فى الحسبان كانت عاملاً أساسيًا وراء هذا التدهور . .



وهناك العديد من الظواهر السلبية فى حياتنا اليوم يمكن أن نستعرض بعضها بشىء من الإيجاز .

(١) فإن مياه الشرب النقية لا تزال إلى يومنا هذا تمثل بالنسبة إلى ١٠٪ من سكان مصر أملاً طال انتظاره .

هذا فضلاً عن المشكلات التى تعانى منها الأدوار العليا بل المواطنون جميعًا فى أوقات طويلة فى أى وقت وبدون سابق إنذار .



(٢) والصرف الصحى ما يزال إلى اليوم مقتصرًا على ١٨ مدينة فى كل الجمهورية ومع هذا فإن هذه المدن تئن فى كثير من الأحيان تحت ضغط هذا الصرف الذى يقود إلى مشكلات صحية غاية فى الخطورة لا تؤثر فحسب على صحة الإنسان ولكن على ما يتعلق بإنسانيته وشعوره .



(٣) وشبكة الكهرباء تعانى من قصور شديد فى قدرتها على الوفاء الدائم بالاحتياجات اليومية للمجتمع وقد يعود هذا إلى نواح فنية شابت إنشاء هذه الشبكة ولابد هنا أن نسجل

التقديـر لمشروع كهربـة الريـف المصرى الذى أثبـت وجوده وفـاعليته فى زمـان قصير ، ولكن السبب الرئيسى فى مشكلة الكهرباء هو نقص الطاقة المتاحة لنا عن المطلوبة لنا بالفعل .

ومع كل التقـدير لكل الجهود المبذولـة لاستخدام الطاقة الجديدة والمتجـددة إلا أن الطاقة كمرفق لا تزال تعانى ويعانى المجتمع وتعانى البيئة منها .



(٤) إن الهواء الذى لابد منه للكائنات الحيـة لكى تستمر فى أداء وظيفتها أصبح يتهدده خطر واسع المدى فى مصر وفى القاهرة على وجه الخصوص ، وقد تناقصت المساحات الخضراء إلى حد مرعب كما لو كـانت قد تعرضت لفعل عوامل وبائية تمكنـت من اجتياحها ، ولهذا فإن مسألة الخضرة والطبيعة لم تعـد ضرورة جمالية وإنسانية فحسب ، ولكنها تعـدت ذلك لتصبح مسألة مرتبطة بالحياة والموت .

وقد لا يكون من المعقول أن تتصـور أنه قد يأتى اليوم الذى قد نختنـق فيه فى القاهرة أو فى غيرها مـن البلاد التى قد تنمـو على طريقتها . وقد لا يكـون معقولاً مثل هذا التصـور ولكننا للأسف الشديد لا نستطيـع أن ننفى أنه احتمال وارد ، تتزايد خطواته مع تـزايد الظروف البيئية القاسية التى يفرضها هذا الانفجار السكانى الذى نعيشه .



(٥) ولاشك أن شعار الأمن الغـذائى الذى ترفعه أجهزة الدولـة لم ينبت على الاطلاق من فراغ ، وإنما صاغته قبل ذلك ظروف حياة ، وواقع مجتمع وقد ورد مبكرًا على قلم كاتبنا الكبير توفيق الحكيـم حين رفع شعار الطعام لكل فـم . ولنا أن نسأل كم تصرف الـدولة دعما لبعض الطعام ؟ وكـم من مشروعات التنميـة للبيئة تستطيع مـلايين دعم الخبز أن تـوفرها ؟ هـذا هو السؤال أو هذا هو التحدى ! !

إن مثل هذا الأثر يمكن أن يسمى **الأثر التنافسى السلبى** وهو أثر ضار جدًا إذ أنه يمثل ما يحدث من قطع الطريق على التنمية على حين تذهب ملايين دعم الخبز فى صورة دخول طفيلية ويذهب جزء كبير من رغيف العيش لتتولاه الطفيليـات بالنيابة عن بنى الإنسان ، وعلى نفس الخط يذهب القمـح لعلف البهائم لأنه مـدعم على حين أن علفها لا يحظى بمثـل هذا القدر من الدعم ! ! إن أمثال هذه الأنماط المخالفـة لطبيعة البيئة والتوازن البيئى تعود إلى حد كبير إلى سوء التخطيط ، وإلى ظروف قد تُحكم سيـاسات مستقرة على متغيرات سريعة التغير ، ولكننا مع هذا لا نستطيع أن ننكر ذلك الجانب الذى يتمثل فى الانفجار السكانى وأثره المؤثر فى مثل هذه القضية .

(٦) وليس ببعيد عن هذه المشكلات مشكلة الإسكـان كإيواء أولاً ، وكبيئة ثانيًا ، ولعل السؤال الكبير الذى يفرض نفسه على كـل حكومة من حكوماتنا المتعاقبة هـو كم من المساكن تستطيع أن توفـر لتؤى هذه الآلاف التى لا تكاد تجد المسكن أو تجده على حسـاب تدمير آثار البيئة وماضيها ؟ والمثل واضح فى القاهرة الفاطمية إلى أبعد الحدود .

ولعل هذا السؤال [بما له من أهمية وبما يستغرقه من وقت الحكومات من أجل الإجابة عليه ومحاولة وضع حل لـه] يستغرق وقتا كان يجب أن يوجه إلى السؤال التـالى . والسؤال التالى هذا هو ما استطاعـت حكومات البلاد المتقدمة أن تجد وقتًـا للإجابة عليه ، ولعله أصبـح مفهومًا الآن أن السؤال الثانى يتعلق بالمسكن كنوعية وكنمط للحياة كبيئة .

ولاشك أن المسكن يمثـل الجانب الأكثر تأثيرًا من البيئـة المكونة للنشء فبين جـدرانه يتم النمو الجسمانى والعقلى إلى حد كبير بـل إن النمو النفسى قد يأخذ صـورًا متعددة نتيجة ضيق المسكن أو سعته ونظافته وترتيبه ، ومدى ملاءمته للقيام بالوظيفة الاجتماعية والسيكولوجية فى تكوين الإنسان .

المسكن عـامل بيئى أساسـى لاشك فى ذلك فإذا لم يكـن الانفجار السكانى يتيـح لنا أن نصوغ منه وبه العـامل الأمثل فى هذا البناء المنشود لأفراد هذا المجتمـع ، فأى خطر إذن يمثله هذا الانفجار السكانى ؟



(٧) هذا عن المسكن المفرد ولكن هناك جانبًا أشمل فى هذه القضية يتمثل فيما يمكن أن ينبهنا إليه تعبير « التخطيط العمرانى » ، وهب أنك استطعـت أن توفر بعض المساكن الممتازة لبعض الناس سـواء بقدراتهم التى أتاحـوا لها أن تتحرك من أجل خـدمتهم ، أو بمجهودات الدولـة ، هل نظن أن هـذا يكفى لصياغـة علاقة الإنسان مـع التزايد السكـانى من حـوله ؟ الجواب بالطبع بالنفى ولقد عانت القاهرة فى بعض أحيائها القديمة من مثل هذه المشكلة التى حولت بعض أحيائها نتيجة الانفجار السكانى إلى ما سمى بالعشش بلا استحياء .

والواقـع المر أن كثيرًا من الأحيـاء القاهـرية قـد أصبحت على وشـك أن تلقى ذات المصير بفضل الإهمال الكامل للتخطيط الشامل أو حتى الجزئى .

والشوارع ذات الأمتار العشرة لم تعد تكفى مع المليون سيارة التى تضمها القاهرة الكبرى لا للسير ولا للانتظـار . ومع هـذا فإن الحاجـة الملحة إلى السكـن لمواجهة الأنفجـار السكانـى تساعد بقوة على إنشاء أبراج لم يتسع وقت مصمميها ليفسحوا مكانًا لانتظار ٥٪ من العربات التى قد تأتيها صباح مساء .

● الفصل الثالث والعشرون

الثورة الخضراء

يتناول هذا البحث موضوع « الثورة الخضراء فى ظل السلام » ، وهو واحد من أهم الموضوعات التى يتوقف عليها حاضر الوطن ومستقبله . ويبدأ البحث بمقدمة تتناول العلاقة بين الثورة الخضراء والسلام. وفى هذا الصدد، يثبت أن السلام يمثل الدافع إلى الثورة الخضراء بقدر ما يمثل المدافع عن هذه الثورة . ثم ينتقل فيعرض نبذة تاريخية يتناول فيها الحقائق التاريخية المختلفة فيما يتعلق بالتطورات الحضارية التى مرت بها مصر على مر التاريخ ، وكيف أثرت هذه التطورات على الزراعة . ويستعرض بعد ذلك الوسائل الكفيلة بتحقيق الثورة الخضراء ، فيعرض لإحدى وثلاثين وسيلة يرتبها فى خمس مجموعات متوالية تمثل الاتجاهات الكبرى فى تحقيق الثورة الخضراء . ويمضى ليحلل كل وسيلة من هذه الوسائل ، فيحدد المشكلة ويضعها فى حجمها الحقيقى، ثم يناقش الحلول التى يقترح أن تأخذ بها الجهات المعنية للتغلب على هذه المشكلات من أجل تحقيق الثورة الخضراء . ويستشهد بالإحصاءات الرسمية والتقديرات التى احتوتها تقارير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ، أو الكتب التى تناولت هذا الموضوع . وتعطى مثل هذه الإحصاءات إحساسا يبعث على التقدير الحقيقى والتقييم الفعلى لكل قضية من القضايا . وفى النهاية يناقش الباحث العلاقة بين الثورة الخضراء والسلام مركزا على الأوضاع المصرية بعد الانفتاح الاقتصادى وعصر سيادة القانون ونصر أكتوبر العظيم ، ثم يبلور وجهة نظره فى دور الشباب فى تحقيق الثورة الخضراء.



مقدمة

قد يكون من نافلة القول التعرض لإثبات العلاقة بين الثورة الخضراء والسلام ، إذ أنه مما لاشك فيه أن السلام هو الشرط الأول والعامل الأكثر تأثيرا فى نجاح الثورة الخضراء .

---

* كتب هذا البحث فى ١٩٧٩ وفاز بالجائزة الأولى لمسابقة نظمتها وزارة الإعلام ـ الهيئة العامة للاستعلامات بالاشتراك مع مؤسسة هانز سيدل الألمانية ـ بافاريا .

وهل يعقل أن تكون هناك ثورة خضراء ، بينما تسيل الدماء الحمراء ، وتتطاير رائحة البارود الأسود ، وترتفع الرايات التى تؤيد كل لون من ألوان المطامع فى الحياة ؟ !

بل هل يأمن أصحاب هذه الثورة الخضراء على ثورتهم ؟ أو هل يأملون لها الاستمرار والازدهار فى ظل الرعب والقلق أوالخوف والدمار ؟

ليس هناك من شك إذن فى أن السلام يمثل « المدافع » عن الثورة الخضراء ، بقدر ما يمثل « الدافع » إلى هذه الثورة .

إن الإنسانية إذا فرغت من حروبها نظرت إلى جراحها فبدأت تضمدها ، ثم استمعت إلى أصوات بطونها فعملت على إشباع رغبتها ، ثم التفتت إلى حياتها فعملت على بث الإشراقة فيها أو عليها ، ثم اتجهت إلى مدنيتها فعملت على ازدهارها وترقيتها . ولابد للإنسانية فى كل ذلك من نتائج الثورة الخضراء . . وهكذا يمثل تحقيق السلام الدافع الأول وراء الثورة الخضراء .



فإذا انتقلنا بعد ذلك من عموميات علاقة الموضوع إلى الوضع الراهن فى مصرنا الحبيبة وجب أن ننبه إلى بعض الحقائق :

(١) كانت مصر على مدى سبعة آلاف سنة – وهى الفترة التى سجلها التاريخ من عمر الإنسانية – منبع الخضرة فى العالم القديم وفى العالم الحديث على السواء . وقد عرف المؤرخون المصريون المصرى القديم على أنه الفلاح المصرى ، وسجلت آثار المصريين فى الفنون ذلك الفلاح من جل نواحيه : كيف روى الأرض وكيف صرف الماء ، كيف بذر البذور وكيف حصد الثمار ، كيف سوى الأرض وكيف شق الترع ، كيف رفع الماء من الأماكن الدنيا ، وكيف حصل على الثمار والزهور من العليا . وسجل مؤرخو الأدب المصرى القديم آثارا أدبية ترتبط ارتباطا متينا بحياة الفلاح والفلاحة ، والزرع والزراعة . ولعل قصة « الفلاح الفصيح » من أشهر هذه الآثار.

كذلك تحفل آثار المؤرخين القدماء وكتب الرحلات الحديثة بوصف خيرات مصر . ويبدو أنه لم يكن من قبيل المبالغة ما يقوله هؤلاء من أن فى مصر من خيرات الأرض ما يكفى أهل الأرض جميعا ، يعيشون عليه حياتهم كلها إذا اجتمعوا عليه فى وادى النيل . وعلى الرغم من أن إنتاج الأراضى المصرية كان وافرا وزائدا عن حاجة الأهلين فى كثير من العصور ، فإن ذلك لم يمنع كثيرا من الحكام المصلحين – ومنهم محمد على باشا الكبير – من أن يعملوا على استغلال هذه الأراضى استغلالا يزيد من غلتها ، وقد استجابت هذه الأرض الطيبة لكل تلك المحاولات بأسرع ما تكون الاستجابة .

ثم جاء العصر الذى وقعت فيه مصر تحت نير الاستعمار البريطانى ، ووجدت بريطانيا فى هذه الأراضى مستودعا لا ينضب لتزويدها بالمحصولات والمنتجات الزراعية التى تحتاج إليها فى غذائها وفى صناعاتها . وكان من سوء الحظ أن تعاصرت هذه الفترة مع عهد نمو الصناعة وازدهارها فى أوربا فى أعقاب الثورة الصناعية ، ولم يكن بد أمام بريطانيا من أن تقضى على الأمل المصرى فى قيام صناعة مصرية قوية كتلك الزراعة المصرية المزدهرة ، فقد كان قيام مثل هذه الصناعة كفيلاً باستغناء مصر بعض الشىء عن المصنوعات البريطانية ، وعاملا على ازدياد احتياج بريطانيا بعض الشىء إلى المنتجات الزراعية التى تحصل عليها سهلة نهلة من المستعمرات .

وعندئذ كرس الاستعمار البريطانى جهده لتثبيت المفهوم القائل بأن مصر دولة زراعية لا صناعية ، وقد ساعدت كثير من الظروف الاجتماعية التى عاشتها مصر فى ذلك الوقت على تقبل هذا المفهوم من الطبقة شبه الحاكمة .

وسرعان ما فندت الأيام الحجج المؤيدة لهذا القول شبه الأجوف ، وقامت دعوات كثيرة إلى استئناف ما بدأته مصر فى أوائل القرن التاسع عشر من نهضة صناعية . ولكن كثيرا من هذه الدعوات ظل كلاما فى الهواء ، أو حبرا على الورق ، بينما اتجه الاقتصادى المصرى الكبير طلعت حرب بخطواته إلى ما عاد بالخير العميم على بلاده ، حيث أقام عددا من المشروعات الصناعية الضخمة . وجاءت دعوات الشباب الجديد إلى فكرة الاستقلال الوطنى ، فأيدت فكرة النهوض بالصناعات المصرية من خلال مشروعات كثيرة كمشروع القرش ، ومصنع الطرابيش . . . إلخ ، مما لا يتسع المجال هنا لتفصيله .



وحين قامت ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ ، وضع قادة الثورة نصب أعينهم أهمية النهوض بالصناعة المصرية ، ثم رفعوا شعارات هدفهم هذا أمام الشعب ، فاستجابت الجماهير لهذه الدعوة التى عبرت عن أمل قومى . وأخذت الثورة تقيم المصانع من أسوان إلى الاسكندرية ، وفى كل نجع ، حتى جاء وقت كان الأسبوع لا يمر إلا وقد افتتح فيه مصنعان . وكان لابد لهذه النهضة الصناعية أن تؤثر فى الزراعة من عدة زوايا :

- ☐ فقد استقطبت بعض هذه المصانع عددا كبيرا من عمال الزراعة بالقدر الذى قضت فيه على نسبة كبيرة من البطالة .
- ☐ كما استقطعت هذه المصانع مساحات كبيرة من الأرض الزراعية أكثر مما استقطعت من الأراضى البور والصحراوية .
- ☐ وزادت هذه المصانع من الكثافة السكانية فى المدن والمناطق الحضرية بقدر ما خفضت من نسبتها فى الريف .

ولم تكن هذه النتائج العديدة ذات أثر سلبى كبير أو ضرر مباشر على الزراعة المصرية بقدر ما جاء هذا الأثر من معقبات أخرى كان من أهمها :

- □ سيادة حالة من الإهمال تجاه أراضينا الزراعية : حين أخذنا ننتقص منها يوما بعد يوم من أجل العمران والتصنيع ، بدلا من أن نزيد فى مساحتها .
- □ وحين تكاسلنا عن إعطاء مهمة استصلاح الأراضى حقها من الأهمية القصوى ، فلم نتمكن خلال فترة طويلة من الزمن من استصلاح نسبة تستحق الذكر أو الإشادة .
- □ وحين أهملنا كذلك فى استغلال المشروعات المواكبة لإنشاء السد العالى الاستغلال الأمثل .
- □ وحين أبقينا على كثير من نظم الرى والصرف دون تجديد وتطوير وإصلاح .
- □ وحين تناسينا الفوائد الجمة التى كان يمكن أن تعود علينا من استغلال مياه بحيرة ناصر وضفافها .
- □ وحين سمحنا لأنفسنا ، فى كثير من الأحيان ، أن نبقى على تركيب محصولى تقليدى من أجل المحافظة على سمعة طيبة لمحصول القطن ، الذى أصبح يوجه إلى سداد ديوننا قبل الاتحاد السوفيتى .

فإذا ما تعمقنا العوامل السابقة بشىء من التحليل والدرس وجدنا أنفسنا فى غير حاجة لإثبات أن الزراعة قد تكون عاشت فى ربع القرن الأخير مزدهرة حقا ، ولكن ازدهارها هذا لم يكن بالقدر المأمول ولا المطلوب ولا المفروض . ولعل هذا يخلص بنا إلى تقرير مدى الأهمية القصوى للثورة الخضراء .

□ □ □

فإذا ما أضفنا إلى هذا كله ما سبق أن قررناه فى المقدمة ، من أن السلام هو الدافع الأول والمدافع الأول عن الثورة الخضراء ، تأكد لنا أن أبرز الأولويات المصرية بعدما استشرفنا عصر السلام هو هذه الثورة الخضراء .

على أن للثورة الخضراء أهمية أخرى من حيث ارتباطها بنظرية الأمن الغذائى التى تحرص الدولة كل الحرص على تحقيقها . وقد يكون ارتباط الثورة الخضراء بالأمن الغذائى بمثابة الركن الأهم من أركان أهميتها . فمن الواضح أن الركيزة الأساسية للأمن الغذائى لا تتحقق بدون تحقيق هذه الثورة ، من حيث كان ناتج الأرض ومازال هو المصدر الأول للغذاء بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر متمثلاً فى التصنيع بشتى وسائله .

□ □ □

وعلى هذا يمكن لنا أن نفهم الثورة الخضراء فى إطار أنها بذل الجهود وتوجيه الطاقات

بأقصى قدرة يمكن تحملها ، متحررين فى ذلك من رواسب الماضى ، وروتين العمل ، وتعقيدات الإجراءات ، من أجل تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه فى مجال زيادة الإنتاج الزراعى الممتاز كما ونوعا فى أسرع وقت ممكن ، والمحافظة على قوة الدفع هذه فيما بعد ذلك من أجل استمرار التقدم والازدهار.

وبعبارة أخرى ، فإنه إذا كانت ثورة فى عام ١٩٥٢ قد حررتنا من الملكية الفاسدة ومن الاستعمار الإنجليزى ومن الإقطاع ورأس المال المستغل فإنه لابد لنا من ثورة خضراء تحررنا من الخوف على لقمة العيش ، ومن البحث عن أولويات الصناعة ، ومن الشعور بنضوب الرزق الذى يبعثه الله لنا من جوف الارض .

واذا كنا قد عبرنا فى عام ١٩٧٣ من اليأس الى الأمل ، ومن الهزيمة إلى النصر، ومن الاحتلال إلى التحرير، فإنه لابد لنا أن نعبر مرة أخرى إلى أمن بعد خوف ، وشبع بعد جوع ، واكتفاء بعد احتياج .



وفى ضوء هذا كله، يمكن لنا أن نناقش بعض الوسائل المختلفة التى ينبغى التفكير فى سلوكها من أجل تحقيق الثورة الخضراء :

أولا : القضاء على المعوقات الإنتاجية فى الأراضى القديمة

فمما لاشك فيه أن الثورة تغيير سريع ، والتغيير الثورى المنتج يكون بتغيير الشىء إلى الأحسن. وفى مجال الأرض بالذات فان هناك كثيرا من المعوقات لابد لنا من القضاء عليها قضاء تاما حتى يتحقق البديل الحسن. وفى هذه الجزئية، لابد لنا من ذكر المعوقات التالية :

(١) لابد من الاعتراف بصعوبة الوضع القائم الذى أدى إلى تفتيت الملكية الزراعية إلى مساحات صغيرة يصعب معها استخدام كثير من النظم الحديثة، مثل نظام الميكنة الزراعية والتجميع الزراعى، مع ما لهذين النظامين من أهمية قصوى فى زيادة غلة الأرض وتحسين نوعيتها. وتشير الإحصاءات إلى أن مساحة الأراضى القديمة فى جمهورية مصر العربية تبلغ ٦ر٥ مليون فدان ، وتوزع هذه المساحة على ٦ مليون قطعة يملكها نحو ٥ر٢ مليون حائز ، وهؤلاء يزداد عددهم بالطبع كلما توفى أحد الملاك ووزعت تركته على ورثته. ويجدر بنا أن نشير إلى أن هذا كان نتيجة عدة عوامل: منها على سبيل المثال تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ، وزوال الإقطاعيات الكبيرة ، وانصراف أصحاب روؤس الأموال عن العمل فى الزراعة إلى أنشطة تجارية أخرى ، كما كان للأزمات المستحدثة فى أعداد العمال الزراعيين ارتباط أيضا بهذه المشكلة، مما أدى فى النهاية إلى انصراف ملاك الأراضى عن إدارة المساحات الكبيرة بأنفسهم وتفتيتها فى كل دورة إلى مساحات صغيرة توزع على الفلاحين بنظام المزارعة .

ويبدو أن المشكلة فى الواقع أكبر من حجمها على الورق . وعلى سبيل المثل ، فان التقارير الرسمية تقدر المشكلة بحساب الملكيات . والواقع أن المشكلة أكبر من ذلك إذا علمنا أن هذه الملكيات الصغيرة نفسها تخضع للتقسيم بعد ذلك موسما بعد موسم .

ويبدو أن بامكان الثورة الخضراء التغلب على هذه المشكلة إذا ما ابتعدت عن الصيغ الرسمية والجبرية ، فلن يكون الحل بإعادة ملكية الأرض إلى ما كانت عليه قبل قانون الاصلاح الزراعى ، وانما يكمن فى جانب سيكولوجى مهم هو اطمئنان الفلاح المصرى إلى أنه سيكون من الأربح له الاشتراك فى نظام التجميع الزراعى، وعندئذ لن يتكاسل عن الانضمام إلى التجمعات الزراعية التى ستقوم .

ولن يتحقق هذا الجانب السيكولوجى إلا اذا بدأت الثورة الخضراء فى إقامة تجمعات زراعية يقودها مختصون أكفاء ، يحققون من خلالها الثورة الخضراء ، وتعود على الفلاح المصرى بالأرباح المناسبة ماديا واجتماعيا .



(٢) توجيه جزء كبير من إنتاج الأراضى الزراعية لتغذية حيوانات الحقل . وأوضح مثال على ذلك هو محصول البرسيم الذى تخصص له مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية كل شتاء من أجل تغذية حيوانات الحقل المختلفة ، سواء منها الحيوانات التى تربى من أجل لحومها ، أو من أجل ألبانها ، أو حيوانات النقل والعمل فى الزراعة .

والثورة الخضراء لا تنكر على الحيوان حقه فى الغذاء بالنبات الأخضر ، ولكنها يجب أن تحرص على أن توفر له أيضا وبسهولة الأعلاف الصناعية المختلفة التى ثبتت قيمتها الغذائية ، وأهميتها للتسمين و إدرار اللبن .

وفى الواقع ، فإن كثيرا من الفلاحين يعمدون إلى استزراع البرسيم لأنه لا يكلفهم أى نفقات تذكر ، فضلاً عن أنهم يتركون الحيوانات ترعى عليه دون أن يتكبدوا مشقة نقل العلف أو بذل الجهد . وما من شك فى أن الفلاح إذا ما اطمأن إلى أنه بإمكانه الحصول على الأعلاف اللازمة لتربية حيوانه ، فإنه سيصرف جهده إلى زراعة الأرض التى يشغلها البرسيم وغيره من المحصولات الزراعية التى تستخدم لغذاء الحيوان بمحصولات أخرى أكثر جدوى على الثورة الخضراء .

كما أن تعميم وسائل النقل الآلية وعربات نصف النقل و إحلالها محل عربات الكارو التقليدية من شأنه أن يقلل من الاحتياجات المتزايدة لتغذية حيوانات النقل .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن نشر نظام ميكنة الزراعة كفيل بسد الحاجة إلى الحيوانات فى أداء الاعمال التى تقوم بها الآن .

وهنا يجب أن توجه الحكومة قرضا من القروض إلى شراء عربات النقل الصغيرة وتوزيعها على الراغبين من الفلاحين بشروط ميسرة جدا ، تشجيعا لهم على اتباع هذه النظم فى أعمالهم ، على أن تسدد القروض فى مدة أطول من مدة القرض الذى حصلت عليه الحكومة . ونفس الأمر فى الأعلاف ، مع التركيز على الأنواع ذات القيمة الغذائية العالية والقدرة على التسمين .

(٣) الزحف المستمر والمتواصل على الأراضى الزراعية : وقد ظهر من الإحصاءات التى أعلنت أخيرا أن متوسط مساحة الأرض الصالحة للزراعة المستقطعة سنويا قد بلغ نحو ٢٠ ألف فدان . فى هذا المجال ، لابد من القوانين الرادعة إلى أبلغ حدود الردع ، فلا بأس من هدم أى بناء مخالف يقوم مستقبلاً على مساحات الأرض الخضراء مهما كانت أهميته . وفى الواقع ، فإن الثورة الخضراء لم تكن لتهدم كثيرا لو أنها أظهرت قوتها منذ البداية ، ذلك أن الردع فى مثل هذه الحالات سيكون كفيلاً وكافيا لإيقاظ الضمير الوطنى فى نفس كل مواطن دفعه الإهمال إلى مثل هذا العمل الضار .

وينبغى لعلاج هذه القضية أيضا أن تفرض أنواع وشرائح كثيرة للضرائب على المبانى التى أقيمت فى وسط الأرض الخضراء ، وأن تتضاعف هذه الضرائب حسب الحالة ، وأن يعفى منها من ينقل مبانيه تدريجيا إلى الأرض البور ، وأن يشجع هؤلاء على عملية النقل بكل الوسائل الممكنة من قروض ومساعدات فنية .

كلك فإن المصانع والورش والمخازن المقامة على طول الطريق الزراعى السريع بين بنها والقاهرة ما أجدرها أن تنتقل وهى فى مهدها الآن إلى الناحية الأخرى من الدلتا ، أى على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوى .

ولكن ، إذا كان من بين هذه المنشآت مشروع طموح للمطابع لأكبر مؤسسة صحفية فى الدولة ، فكيف سيرتدع الناس ؟ وعلى كل فالمسألة سيكولوجية الى أبعد الحدود !



(٤) التجريف المستمر للأراضى الزراعية بهدف صناعة الطوب الأحمر . وهذا التجريف يعد من أكثر الإجراءات خطرا على خصوبة الأرض وصلاحيتها للزراعة والإنتاج . ومن العجيب أن البناء فى بلادنا يتم الآن على حساب الإنتاج والرخاء .

ولن تبتدع الثورة الخضراء حلا لهذه المشكلة ، فالحل موجود منذ فترة طويلة ، ولكن الهمم تقاصرت دون العمل على الأخذ به .

وقد تمكنت معاهد الأبحاث العلمية عندنا فى مصر من تصنيع أكثر من نوع من الطوب ، ثبت أنها أكثر ملاءمة للبناء من الطوب المصنع من تربة الأراضى الزراعية .

وفى هذا الصدد ، تستطيع الثورة الخضراء أن تضع بصمتها فى تنشيط الأخذ بالبدائل .

على أنه لابد لنجاح سعى الثورة الخضراء فى القضاء على إنتاج مصانع الطوب القائمة وإجبارها على إنتاج الأنواع الأخرى من طوب البناء ، من تيسير السبل التى تكفل لهذه المصانع النجاح السريع فى إتمام مثل هذا التحول ، وبعد ذلك - وليس قبله يمكن بسهولة وباقتناع توقيع العقوبات الرادعة على أصحاب المصانع الذين يصممون على أن يظلوا مستمرين فى التجريف .

إن من الثابت عرفا وقانونا أن معاقبة السارق الذى لا يجد قوته قد تعتبر إجراء قانونيا ولكنه غير إنسانى . وواضح أن مصانع الطوب الأهلية القائمة شبيهة بهذا السارق الذى لا يجد ما يغنيه .

(٥) الإسراف فى استخدام مياه الرى بجانب سوء حالة الصرف . وهذه أبرز المشكلات الفنية التى تواجه أرضنا الزراعية . وقد تدارس المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية هذه المشكلة ، فى دورته الرابعة ١٩٧٨/٧٧ ، ولايتسع المجال هنا لسرد الحلول العلمية المقترحة لهذه المشكلة غير أنه يمكن القول بأمانة وثقة إن من المتفق عليه أن ما يحتاج إليه حل هذه المشكلة لا يتعدى بعض الإنشاءات الهندسية الجديدة التى تبلغ الفائدة منها أضعاف أضعاف تكاليف الإنشاء .

ثانيا : التوسع الأفقى باستصلاح الأراضى

يمكن القول بأن التوسع الأفقى فى الزراعة واستصلاح الأراضى هو الوسيلة المباشرة والمثلى لمواجهة مطالب الثورة الخضراء والأمن الغذائى لسكان مصر الذين سيتضاعف عددهم فى عام ٢٠٠٠ ، وذلك بالإضافة إلى ما يفرضه التطور الحضارى من ارتفاع مستوى المعيشة للسكان مع مطلع القرن الحادى والعشرين .

ويحسن أن نستعرض فى البداية مدى نتائج الخطط التى بدأتها الدولة فى المرحلة الماضية من أجل استصلاح الأراضى ، والنتائج التى أسفرت عنها جهود الدولة فى هذا المجال .

- ☐ فى هذا المجال ، فإن الإحصاءات الرسمية تنبئنا أن مجموع ما تم استصلاحه منذ قيام الثورة وحتى الآن يبلغ ٩١٩ ألف فدان فقط ، وهو رقم صغير جدا بالنسبة إلى الاحتياجات ، بل الطموحات المتزايدة نحو الارتفاع بمستوى الشعب المصرى .
- ☐ وتشير الإحصائيات أيضا إلى أن ما صرف على استصلاح هذه الأراضى قد بلغ أكثر من ٦٥٠ مليون جنيه ، بينما لم تبلغ إيرادات هذه الأراضى أكثر من ١١٣ مليون جنيه .
- ☐ وهكذا ، فإن مساحة الأراضى المستصلحة فى الفترة الماضية لا تتناسب على الإطلاق مع المدة التى استغرقتها عملية الاستصلاح ، ولا مع حاجة البلاد لمواجهة الزيادة السكانية ، ولا مع ما صرف عليها من أموال .

على أن هذه النتائج ينبغى ألا تقف حائلا بيننا وبين الاستمرار فى مثل هذا النوع من الاستصلاح ، فقد كسبنا خبرة لم يكن بد من أن ندفع لها ثمنا ، وقد يكون من قبيل الإهمال أن نغض الطرف عن الإفادة القصوى منها . وقد توصلنا بلاشك من خلال التجارب إلى حقائق الواقع كما هى ، لا كما تصورها أحلامنا وأمانينا ، فضلا عن أن السبب وراء هذا الإخفاق الظاهرى لم يكن فى الأرض نفسها أو فى المبدأ ذاته ، وإنما كانت هناك سلبيات إدارية وسياسية كثيرة أدت فى النهاية إلى هذه النتائج التى تبدو وكأنها غير مرضية ، وواجب الثورة الخضراء إذن أن تعمل بروح الثورة من أجل القضاء على هذه السلبيات .



ولعل استصلاح الأراضى من أكثر الأهداف القومية حاجة إلى الثورة والاندفاع المعقول والسرعة فى التنفيذ ، بحيث تأتى الخطوة تلو الخطوة مباشرة ، فلا يضيع النجاح الذى حققته الخطوة الأولى فى الوقت شبه الضائع بين نهاية الخطوة الأولى ثم بداية الخطوة الثانية .

وقد أثبتت التجارب والخبرات مدى أهمية ترابط المراحل المختلفة فى عمليات استصلاح الأراضى .



ويشير الخبراء إلى أنه فى إمكاننا من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ أن نضيف إلى مساحة أراضينا الزراعية ٢٫٥ مليون فدان جديدة ، أى ما يوازى ٤٠٪ من المساحة المنزرعة حاليا . على أن هذا يتطلب جهدا منظما ، وثورة حقيقية فى مواقع العمل والإنتاج ، ومراعاة للخبرات والمبادىء الآتية :

(١) إنشاء مجمعات زراعية صناعية ، ومشروعات للإنتاج الحيوانى والألبان فى الأراضى المنزرعة ، ويهدف هذا إلى تلافى العيوب والمعوقات القائمة فى الأراضى القديمة ، واتباع الأسلوب العلمى الحديث فى إدارة المساحات الكبيرة من الأرض بأقل جهد ممكن ، وزيادة إنتاجيتها ، وتوجيه الإنتاج نحو حاجة الدولة الحقيقية . وقد بدأت الدولة بالفعل – ولكن على استحياء – فى إنشاء مشروعات التكامل الزراعى الصناعى ومجمعات الإنتاج الحيوانى والألبان .

ولاشك فى أن العائد من مثل هذه المشروعات سوف يكون أكثر ربحا من العائد الذى يتوقع من الاستصلاح على الطريقة التقليدية .

(٢) العمل بالمبدأ الإسلامى : « من أحيا أرضا ميتة فهى له » . ففى هذا المبدأ تشجيع للحافز الفردى للعبقريات والكفاءات إلى أبعد الحدود ، وهو فى نفس الوقت يعود بالخير الحقيقى على المجتمع كله .

ومن الضرورى أن تعمل الدولة بكل ثقلها من خلال الثورة الخضراء على تهيئة الجو المشجع على قيام المواطنين بإحياء الأرض ، ومن البديهى أن من أولويات هذا القيام شق الترع والمصارف والطرق ، والعناية بالمرافق العامة إنشاءا وتجديدا .

(٣) تشجيع إنشاء شركات زراعية وطنية مساهمة واستثمارية للقيام بالاستصلاح . وهو ما يستدعى كثيرا من تبسيط إجراءات التمويل ، ومنح كافة التسهيلات لمثل هذه الشركات ، وتأجيل سداد ثمن الأرض إلى ما بعد الاستصلاح بخمس سنوات مثلا ، والإعفاء من الضرائب لمدة معينة . . إلخ ذلك من وسائل التشجيع .

(٤) تمليك الأرض المؤجرة للمستأجرين تحقيقا لسياسة الدولة التى رسمتها بمناداتها «الحديثة » بتحقيق « اشتراكية التمليك » .

وليس بخاف مدى الفائدة الحقيقية التى تعود من جراء تمليك الأرض للقائم بزراعتها ، وشعوره بالانتماء اليها وبانتمائها إليه ، فضلا عما يتيحه ذلك من تفرغ الهيئات المهيمنة لأداء دور كبير فى استصلاح مساحات جديدة من الأرض الصحراوية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فلاشك فى أهمية وضرورة أن تقوم هيئات الاستصلاح من آن لآخر ببيع بعض المساحات المتناثرة تحقيقا لذات الهدف ، وتوجيها لرءوس الأموال العاطلة إلى العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف .

(٥) اختيار مساحات التوسع الأفقى الجديدة على أسس علمية . فقد علمتنا بعض التجارب الماضية أن كثيرا من الأراضى التى بذلنا فيها الجهد والمال فاجأتنا بأنها غير مستعدة للإنتاج ، بينما ظلت أرض كثيرة تحتاج لأقل القليل من الجهد دون استصلاح .

ويجب أن يراعى فى اختيار الأراضى التى يتم استصلاحها عوامل الموقع ودراسات التربة والصلاحية للزراعة والخصوبة وظروف المناخ . . إلخ .

فإذا ما توافرت لهيئات الاستصلاح المختلفة الدراسات الكاملة والمستفيضة عن الأراضى المختلفة المقترح استصلاحها ، فسوف ترتفع بالقطع نسبة النجاح فى الاختيار والمفاضلة بين الحسن والأحسن قبل أن تبدأ فى عملية الاستصلاح نفسها .

ولاشك فى أن الأخذ بدراسات الجدوى الجيدة والتخطيط المدروس فى مثل هذه الاستثمارات سوف يعود بنتائج باهرة تشفع لطول الوقت الذى قد يؤدى إلى تأخير بداية المشروع بعض الشىء .

(٦) العناية بمصدر مياه الرى . ومن البديهى أن الرى للزراعة كالروح للإنسان ، ولابد عند الاعتماد على مصدر معين من دراسة مدى إمكانية بقائه عاما بعد عام ، ويظهر ذلك

واضحا فى المياه الجوفية ، ودراسة مدى إمكانية استمرار هذا المصدر فى الفصول المختلفة ، وتبدو أهمية هذا عند الاعتماد على مياه المطر والترع الصحراوية . . إلخ .

(٧) تحديد أفضل نظام للرى تبعا لنوع التربة وكمية المياه . . إلى آخر العوامل التى ينبغى أن توضع بجدية شديدة فى الاعتبار عند دراسة مثل هذه الأمور .

ومن الضرورى أن تضع الجهات المسئولة كل التفصيلات المتعلقة بنتائج التجارب المختلفة على مدى ربع القرن الأخير نصب أعينها ، وأن تهتم بنفس القدر بما استحدثته العلوم من تكنولوجيات رائعة تعمل على تبسيط مثل هذه العمليات المعقدة .

(٨) مراعاة الأولويات القومية فى وضع خطة الاستصلاح . فعلى سبيل المثال ، ينبغى أن تعطى الأراضى التى ستروى بالمياه العذبة الأولوية على الأراضى التى ستروى بالمياه المخلوطة ، وهذه على التى تروى بالمياه الجوفية . . وهكذا ، إذ ليس من المعقول أن تتجه الخطة إلى منطقة تروى بمياه الصرف الصحى نظرا لدواع إقليمية بينما تترك مساحات الأراضى التى ستروى بالمياه العذبة السطحية وتحقق عائدا سريعا .

ويستدعى هذا العنصر وجود وعى قومى وحس مصرى . ولابد للثورة الخضراء أن يكون لها هذا الوعى فى أعلى درجاته ، وأن يكون حسها المصرى مرتبطا بالوطن ومصلحته العليا ، وليس بمجرد النجاح فى تحقيق نجاحات إقليمية موقوتة .

(٩) تنمية الصناعات القومية التى يعتمد عليها إنتاج نظم الرى والزراعة المستحدثة . وعلى سبيل المثال ، فإنه تجب العناية بتصنيع المضخات والمواسير والرشاشات اللازمة للرى بالرش محليا من أجل تشجيع انتشار هذا النوع الملائم للأراضى المستصلحة فى الواحات .

(١٠) استكمال الدراسات الهندسية والعلمية وبخاصة تلك التى تتعلق بوسائل الاستفادة من مياه المصارف والخزانات الجوفية فى الدلتا والوجه القبلى والوادى الجديد ، ودراسة الوسائل الكفيلة بتحقيق تنقية مياه الصرف الصحى المستخدمة فى عمليات الاستصلاح ورى الأراضى بفصل المواد التى تحتوى على أملاح وكيمياويات غير مرغوب فيها فى أحواض للترسيب ، أو خلط مياه الصرف الصحى بكمية مناسبة من المياه العذبة . . . إلخ .

ثالثا : التوسع الرأسى

لم يعد مفهوم التوسع الرأسى يقتصر على زيادة غلة الارض بزيادة الناتج عن طريق وسيلة معينة فحسب ، وإنما أصبح يتسع ليشمل كل الوسائل التى من شأنها أن تزيد إنتاجية الفدان الواحد ولو بقدر يسير .

وفى الحقيقة ، فإن التوسع الرأسى يمثل حيلة الذكى ، ووسيلة القادر ، لما يحققه من ميزات عديدة . ولكن لابد لنا أن نذكر أن كثيرا من الملاك ليس فى مقدورهم النهوض بأرضهم

عن طريق التوسع الرأسى . ولهذا يجب على الحكومة أن تكون بمثابة أول القادرين على التوسع الرأسى ، وخير عون للفلاحين على القيام به .

وسنناقش فى النقاط التالية بعض الأفكار التى يمكن أن تمثل النجاح فى زيادة الإنتاج من خلال ما يمكن أن نسميه التوسع الرأسى :

(١) زيادة الثمرة باختيار السلالات الجيدة من البذور . وأعتقد أن العهد الذى كان الفلاح فيه حرا فى الاعتماد على خبرته البحتة فى هذا الشأن ينبغى أن ينتهى . وأول واجب للهيئات الزراعية الحكومية والعلمية الآن هو أن تعنى العناية كلها بانتقاء أجود أنواع البذور ، وتهيئة هذه البذور الجيدة للفلاح المصرى بكل الوسائل والمغريات الممكنة .

ومما يبشر بالخير أن الحكومة قد أنشأت شركة لتحقيق هذا الغرض فى النوبارية ، وعقلية الثورة الخضراء جديرة بأن تتولى أمر هذه الشركة فتنهض بها الى أبعد الحدود .

وقد أثبتت التجارب أن انتقاء البذور الجيدة لا يزيد فى الإنتاج ٢٠٪ أو ٣٠٪ فحسب ، وإنما أيضا قد تبلغ الزيادة أضعاف الإنتاج الأول ، ولعل هذا ما حدا بنا إلى وضع هذه الوسيلة فى المقام الأول .

(٢) العناية بالعوامل المساعدة على نمو النبات ، أو كما يسميها الفلاح المصرى: الفيتامينات . ومثل هذه المواد الكيمياوية التى قد يستوردها السوق المصرى من الخارج لا تعد ترفا للزراعة ، ولكنها فى الحقيقة استثمار هائل ، من حيث إنها تزيد فى نوعية وكمية الإنتاج زيادة ملموسة فى مقابل نفقات معقولة .

ولا يكفى أن تشجع الحكومة على شراء هذه الكيمياويات، بل لابد لمعامل البحث العلمى عندنا أن تقوم بدراسة هذه المواد ، واستكشاف التركيبات الملائمة لبيئتنا . وفى نفس الوقت ، فإن الثورة الخضراء قادرة على العمل على توفير هذه المواد فى السوق المحلية ، سواء عن طريق الإنتاج الوطنى ، أو الاستيراد المنظم ، ولا ينبغى لنا أن نتأخر فى مثل هذه الصناعات أكثر مما تأخرنا .

(٣) التوسع الرأسى من حيث القيمة الاقتصادية . ويعد هذا النوع من التوسعات أولى الوسائل وأقربها إلى عقلية الفلاح المصرى وإرادته . فالفدان الذى يغل مائتى جنيه من وراء محصول معين ، يمكن لصاحبه أن يجعله يغل خمسمائة جنيه من وراء محصول آخر .

وواجب الثورة الخضراء هنا أن تزيد فى الحدود التى يمكن للفلاح أن ينمى فيها دخله عن طريق الاختيار . فإذا وفرت الثورة الخضراء للفلاح إمكانية زراعة محصول جديد يغل سبعمائة جنيه فمن المؤكد أنها لن تلقى من الفلاح إلا الاستجابة السريعة وربما الهرولة .

وتتمثل هنا الأهمية القصوى للمفاهيم الجديدة التى طرحتها الثورة الخضراء على عالمنا

المعاصر ، ومنها مفهوم الزراعات الجديدة وتجربة صلاحية الأرض لها . ولا بأس فى هذا المجال أن تتحمل « الثورة الخضراء »بعض الشىء مما قد ينجم من خسارة فى المرة الاولى للتجربة ، على ألا يكون هذا التحمل هو القاعدة .

(٤) إعادة النظر فى التركيب المحصولى : ذلك أن الثورة الخضراء لا تقنع بأن تنعقد اللجان الوزارية العليا لمناقشة مشروع التركيب المحصولى على الورق من خلال التعديل فى التركيب المحصولى للسنة السابقة ، ولكن روح هذه الثورة يقتضى أن تجرى الحكومة مداولاتها لتنظيم مسابقات بين الفنيين على أعلى مستوى لإعادة النظر فى التركيب المحصولى لكل إقليم من أقاليم الجمهورية على حده فى إطار التركيب المحصولى القومى . وإذا ما توافرت للزراعيين والخبراء الإحصاءات والبيانات اللازمة عن المساحات والزمامات والعوامل الفنية التى يجب مراعاتها فى تعاقب الدورات وجودة الأرض ، فمما لاشك فيه أن كثيرا من المشروعات التى سيتقدم بها المتسابقون من الخبراء سوف تكفل الارتفاع بالعائد من التركيب المحصولى أضعافا كثيرة ، وهذا هو العائد الحقيقى من فتح باب الاجتهاد .

ساعتها ستدب الحياة فى اللجان الوزارية العليا التى ستصبح عندئذ بمثابة لجان تحكيم ، تختار أحسن المشروعات المقدمة من واقع خبرتها الطويلة وإلمامها بالتفاصيل بالإضافة إلى المبادئ العامة .

(٥) إتاحة الفرصة للاختيار أمام الفلاح المصرى فى زراعة الدورات المختلفة ، دون إخلال بالسياسة المحصولية للبلاد . وفى الواقع ، فإن السياسة المحصولية القائمة الآن كثيرا ما تفرض على الفلاح زراعة محصول معين يدر عائدا محددا ومعقولا بل ومجزيا ، وتظن الجهات المسئولة أن فى هذا الإلزام تحقيق الربح للفلاح ، غير أن المسئولين يفاجئون بهذا الفلاح يحاول التهرب بكل وسيلة من الالتزام بالخطة . فإذا لم يجد الفلاح من يسمع له ، واتبع الخطة المفروضة عليه ، فوجىء المسئولون فى نهاية الدورة بأن إنتاجية الأرض لا تكاد تغطى نصف التوقعات .

ويكاد الحق فى هذه القضية أن يكون مع صاحب الأرض الذى قد يقع فريسة ضغوط محلية صعبة وقاسية هو أدرى بها ، وهو بلاشك أحرص على مصلحته من كل جهات الإدارة والإرشاد .

وفى مثل هذه الحالة وغيرها ، يجب أن تعمل « الثورة الخضراء » على وضع البدائل أمام الفلاح ، وأن تترك الباب مفتوحا أمام الذين لا يرغبون فى زراعة محصول بعينه « بسبب ظروفهم الخاصة » كى يختاروا محصولا من المحصولات التى قد لا تقل فى أهميتها القومية عن المحصول الأول . وبعبارة أخرى ، فبدلا من أن يترك الفلاح زراعة القطن إلى زراعة البطاطا مخالفا للقانون ، فإنه ينبغى على الدولة (كمرحلة انتقالية قبل التحرير الكامل) أن تعينه على زراعة

أحد أصناف الخضر أو الفاكهة التى تمثل أولويات متقدمة فى قائمة متطلبات الثورة الخضراء*.

(٦) ومن الضرورات غير المباشرة للتوسع الرأسى فى الزراعة أن يتحقق ما يمكن لنا أن نطلق عليه مصطلح التوسع الرأسى فى اليد العاملة !! قيل وكيف كان ذلك ؟ والإجابة أن اليد التى تستطيع أن تنجز قدرا معينا من العمل تستطيع أن تنجز أضعافه إذا ما دربت التدريب الكافى . وهنا تظهر أهمية التدريب ، وأهمية التعليم المستمر ، وأهمية وجود عامل زراعى متخصص ، وربما يمثل هذا ضرورة الفهم العميق فى عملية الثورة الخضراء التى تعمل على إزالة الجمود وتفتيت التقاليد البالية .

ولابد من توجيه العناية كل العناية التامة إلى وقت العامل الزراعى . فمشكلة الوقت الذى يستغرقه الفلاح فى وصوله إلى عمله ينبغى وضعها فى إطارها الصحيح ، فإنه إذا ما استغرق ثلاث ساعات -كما يحدث الآن - فإنها تمثل ٥٠٪ من ساعات العمل ، وهى مشكلة لابد أن تنتهى . كذلك ، فإن الفلاح الذى يبذل جهده لمدة أسبوع فى عمل تؤديه الآلة فى دقائق ، يجب أن يوجه طاقته إلى عمل آخر لاتستطيعه الآلة .

وعندئذ ، عندما تعمم الميكنة الزراعية على أوسع نطاق ، وتدبر وسائل النقل من المساكن إلى مواقع العمل ، فسوف يتحقق ذلك التوسع الرأسى فى اليد العاملة .

(٧) ومن أهم العوامل التى يجب أن تبذل الجهود فيها فى سبيل التوسع الرأسى ، العمل على تقليل نسبة الفاقد فى الإنتاج ، ويتحقق ذلك من خلال آليات كثيرة ، منها : توجيه العناية بالمحصولات أثناء النمو ، وتوفير المبيدات الحشرية ، ومقاومة الآفات الزراعية .

وقد أصبح معلوما للعامة والخاصة على السواء مدى ما يحيق بالإنتاج الزراعى من خسائر جسيمة بسبب الآفات التى قد تصيب المحصولات الزراعية فتقضى عليها . ومن حسن الحظ أن هذه الآفات لا تأتى دون سابق إنذار . يمكن لحسن الحظ اكتشاف الأطوار المبكرة من العدوى ، ومن هذا المنطلق ، فإنه لم يعد امام الزراعيين عذر فى أن يلقوا بالنتائج على القضاء والقدر الذى هو بريء من مثل هذا النوع من الإهمال .



بهذه الأبعاد السبعة للتوسع الرأسى ، يمكن للثورة الخضراء أن تؤتى ثمارها المرجوة أضعافا مضاعفة ، وأن تسد حاجة الشعب المصرى لا إلى الغذاء فحسب ، وإنما أيضا إلى الغذاء والكساء والرفاهية .

---

* أرجو القارئ أن يلاحظ إيمانى بالتحرير فى هذا الصدد من دون أن يدفع الفلاح الثمن ، وأن يلاحظ الوجه الآخر لهذا الإيمان فى ضرورة الأنتباه إلى عدم ترك الحرية هكذا فى انتقاء البذور (ص ١٤٠) .

وإذا كان منطق العصر الحديث يدعو إلى تكثيف استغلال كل إمكانية متاحة من أجل الحصول على النتائج والاستثمارات القصوى ، وإذا كان علينا أن نضع فى الاعتبار إمكانية تحقيق التوسع الراسى عقب كل توسع أفقى نحققه ، فإن من السهل علينا أن ندرك كيف يمكن أن تكون الصورة أكثر إشراقا وأملا فى الغد المشرق المرتقب .

وعندئذ ، نستطيع أن نتغلب على الظروف الاقتصادية الصعبة للبلاد ، والمعاناة التى واجهتها وحالت دون وضع مثل هذه الخطط لصعوبة تبين الاتجاهات المختلفة لاقتصاد أرهقته متطلبات الدفاع الأساسية لتحرير الأرض ، وحاصرته من الخارج موجات متتالية من ارتفاع كبير فى الأسعار نتيجة التضخم الذى شهده العالم ، ومازالت آثاره ماثلة فى كل مكان ، بالإضافة إلى الإرهاق والقصور الذى لحق بمصادر الإنتاج القومى بسبب توقف عمليات الإحلال والتجديدوالتحديث . والثورة الخضراء قادرة باذن الله على أن تمد مصر بقدر متنام من الثروة الخضراء مما يمكنها من التغلب على كل المصاعب التى واجهتها فى الماضى .



على أن الحديث قد لايتم إلا بالإشارة إلى نقطة لا ينبغى أن نتخطاها دون ذكر وتوضيح للظروف الاقتصادية الممتازة التى أتاحها بدء عصر السلام لمصر . وفى الحقيقة ، فإن هذه الظروف لم تكن وليدة عصر السلام فحسب ، وإنما كانت لها جذورها الأصيلة منذ أعلن برنامج العمل الوطنى عن التوجهات الجديدة للمجتمع ، وبدء سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ومن قبل عندما استقرت أسس سيادة القانون ودولة المؤسسات .



وبعد أن استعرضنا اثنين وعشرين عاملا من العوامل الفعالة فى تحقيق الثورة الخضراء من خلال ثلاثة اتجاهات رئيسية هى : القضاء على المعوقات ، والتوسع الأفقى ، والتوسع الرأسى ، ينبغى ألا يفوتنا أن ننبه إلى اتجاهين آخرين لا يقلان أهمية عن الاتجاهات الثلاثة الأولى . ويتعلق هذان الاتجاهان بالدعامتين الكبريين اللذين يبنيان مع الزراعة الاقتصاد القومى ، وهما التصنيع الزراعى والتسويق الزراعى ، وهو ما سنتناوله فى الفقرات التالية بعد التنبيه على نقطة قد تبدو فرعية ولكنها مهمة جدا ، وهى أهمية الرعى الأساليب الحديثة ، إذ إن الراعى لم يعد بحاجة إلى أن يطوف بحيواناته على حشائش الأرض ، وإنما أصبحت تربية الحيوانات من أهم الانشطة الاقتصادية التى توجه لهذه الاهتمامات .



رابعا: تطوير نظم تسويق المحصولات والمنتجات الزراعية

من البدهى أن عناية البلاد بالعمل على زيادة الإنتاج يجب أن تقترن فى ذات الوقت بالعناية بتصريف هذا الإنتاج على أكمل صورة مستطاعة . ومن ثم فإن سياسات التسويق وتوزيع السلع الزراعية ينبغى أن تراعى المتطلبات الآتية :

(١) الحد من تعدد الوسطاء بين المنتج والمشترى ، فمن غير المعقول أن يتحمل المستهلك مبالغ كبيرة لا تمثل فى الواقع ثمنا أو قيمة للسلعة التى يشتريها .

ومن العجيب أن كثيرا من السلع الغذائية تصل اليوم إلى يد المستهلك المصرى القريب من القرية ، بل وحتى الذى يسكن فى الريف ، بعد أن تكون قد مرت على ثمانى هيئات تجارية أو أكثر ، كالجمعيات الزراعية ، وبنوك الائتمان والتسليف ، وشركات وزارة التموين التى تتنوع ما بين شركات تجارية بالجملة ، وتوزيع ، وتعبئة ، وفروع رئيسية ومخازن فرعية ، ثم التاجر الذى يوزع على تجار التجزئة .

ولا يليق بالثورة الخضراء أن تواصل العمل بالسياسات القديمة التى تتبع أسلوبا شبيها بأسلوب جحا فى البحث عن أذنه ، وإنما قد يتوقع منها أن تطور الشركات العاملة فى هذا الميدان تطويرا إداريا ضخما ، بحيث تسمح أجهزة هذه الشركات بدفع عجلة الإنتاج والتجارة إلى أبعد الحدود .

ولا ينبغى لنا أن نهمل الإشارة إلى أن السبب الرئيسى وراء هذا التعقيد هو البدء بتنظيم المؤسسات العاملة فى هذا المجال من أعلى دون نظر إلى اختلاف نوعية التسويق بالنسبة لكل محصول وبالنسبة لكل إقليم .

ولو قد أسست هذه المؤسسات من يومها على أساس أنواع المحصولات أو الأنواع المتقاربة منها لكان ذلك خيرا ألف مرة .

ومن الأمثلة الواضحة على نجاح فكرة التسويق المتخصص أو التخصص فى التسويق ، ذلك الأسلوب الذى تتبعه الدولة فى تسويق محصول القطن ، إذ يحقق هذا الأسلوب كثيرا من الفعالية الإنتاجية والمرونة العملية فى تحقيق أهداف الاقتصاد الوطنى .

(٢)تقليل الفاقد فى الإنتاج الزراعى فى المرحلة السابقة على التسويق . وهذه الفكرة لابد أن تلقى الاهتمام الكافى بها ، وإلا كنا كالذى يجهد نفسه فى جمع المال ، ثم يضعه فى الهواء فيذهب هباء منثورا أو رمادا لا قيمة له .

إن نظام الصوامع والشون القائم الآن لا يحقق الأمان الكافى على الإطلاق لحماية المحصولات الزراعية ، لا من التلف ولا من السرقة ولا من أفواه الطيور ، وقد بلغت نسبة الفاقد حدا مقلقا .

ولاشك فى أن الثورة الخضراء سوف تجد حل هذه المشكلة مواكبا لحلها لمشكلة التسويق ، إذ يتعين على الشركات التجارية المسئولة والراغبة فى الربح الحقيقى أن تحمى إنتاجها الذى ستتسلمه أولا بأول من يد الفلاح .

وسوف يكون الفلاح المصرى الحريص كالعهد به حريصا على أن يحفظ لنفسه كل ذرة من تعبه وعرقه وجهده

(٣) وضع المعايير والمواصفات لمختلف المنتجات لتوحيد قيمتها بطريقة تسهل التعامل وتقدير الأسعار .

وربما كان هذا العامل من أعمق العوامل وأكثرها أهمية فى تحقيق القوة الدافعة للثورة الخضراء ، وفى استهداف التقدم الحقيقى جودة ونوعا وانتقاء . وفى هذا المجال ، نذكر قول العالم المصرى الكبير الدكتور على مصطفى مشرفة حين يقول ما معناه إن التقدم الإنتاجى أساسه الضبط والإحكام . وقبل أن يتيسر البحث فيما هو مجهول ، يجب أن نحدد ونضبط ماهو معلوم ، والا نشأت الفوضى واختلفت المعايير .

ولعل أهمية مبدأ توحيد المعايير والمواصفات تزداد وضوحا فيما يتعلق بالتصنيع الزراعى أيضا .

(٤) العناية بوسائل النقل وخفض تكاليفها ، حتى تتاح للسلعة الغذائية التى تزرع فى منطقة معينة أن تصل إلى جميع أنحاء الجمهورية دون أن يرتفع سعرها بدرجة تجعلها بعيدة عن متناول الناس جميعا . وفيما يتعلق بالنقل أيضا ، تجب العناية بسرعة أداء وسائل النقل حرصا على منع الفاقد والتالف فى أنواع الإنتاج التى تتأثر بعوامل الجو . . إلخ .

(٥) وضع السياسات التموينية الكفيلة بأن ينال كل مواطن حظه من الثورة الخضراء . وتتولى هذه السياسات إنشاء الأسواق النموذجية التى تلحق بها الثلاجات والمخازن الصحية الملائمة لظروف المناخ . . إلخ ، كما تقتضى المتابعة والرقابة فى جميع الاتجاهات ، وتوقيع العقوبات الرادعة على المستغلين والمحتكرين لأقوات الشعب .

خامسا: تدعيم التصنيع الزراعى

مما لاشك فيه أن التصنيع الزراعى دافع مهم من أجل التقدم الزراعى ، إذ يظل هذا التصنيع يوما بعد يوم يطلب مواده الأولية ، والزراعة تجيبه . . . . فالمصانع تطالب المزارع كل يوم ، والمزارع تجيب الطلب كل موسم ، وهكذا تتولد من التقدم الصناعى أكبر قوة حث على التقدم الزراعى .

وعلى الجانب الآخر ، فإن التقدم الزراعى يتيح فرص التقدم الزراعى بما يوفره من مواد أولية تستطيع الصناعة أن تعتمد عليها فى توسعاتها ، كما أنه يخلق أنواعا كثيرة من الطلب تستدعى

قيام صناعات كثيرة ، مثل إنتاج الأسمدة والآلات الزراعية ، وصناعة المستحضرات الطبية لعلاج الحيوان ووقايته ، وصناعة مواد الأعلاف والمبيدات الحشرية ، فضلا عن أن التوسع فى نشر الصناعات الزراعية الصغيرة كمعامل الألبان ومصانع الجلود والزيوت والسمن الصناعى والحلوى وغيرها لا يحتاج إلى رءوس أموال ضخمة ، ومن ثم يكون تمويلها أيسر تدبيرا .

وعلى الرغم من أن تفصيلات النهوض بعمليات التصنيع الزراعى لا يتسع لها المجال هنا ، إلا أنه لابد لنا أن نشير إشارات عابرة إلى عدة متطلبات مهمة :

(١) تحسين كفاءة الصناعات الزراعية الأولية أو البدائية ، والمنتشرة فى كثير من أرجاء الجمهورية ، مثل مضارب الأرز ومعاصر الزيوت ومطاحن الغلال . وحل مثل هذه المشكلة بسيط . ويستطيع بنك التنمية الصناعية فى ظل سياسات الثورة الخضراء أن يمد مثل هذه المؤسسات الصناعية الصغيرة بالآلات الحديثة على سبيل القروض ، وذلك بعد أن تتم دراسة الموضوع من جوانبه المختلفة بدقة .

(٢) الإسراع فى إنشاء صناعات محلية للمنتجات الحيوية التى لا تستغنى عنها البلاد ، وبخاصة تلك التى يتوقف عليها مصير الثورة الخضراء .

(٣) الإكثار من إنشاء الصناعات التى تقوم على المخلفات النباتية والحيوانية كمخلفات صناعة السكر ، وعصر بذرة القطن ، والقش الناتج من هذه المحصولات . وسوف يتاح لنا من مثل هذه المشروعات الحصول على منتجات غاية فى الأهمية ،كالورق والكحول والأسمدة العضوية والغراء والخشب وغيرها .

(٤) العمل على تصريف المواد الخام فى صورة مصنعة . وهذه الفكرة كادت أن تصبح الآن من البديهيات الاقتصادية ، من حيث كانت تعود على المصدر بفائدة أكبر ، وتقلل من مصروفات النقل ، وتخفض من البطالة فى الداخل ، وتعمل على ازدهار الصناعات القومية ، وتوفر العملة الحرة التى تلزم الدولة فى كثير من الأحيان .



وبعد . فهل لنا أن نقول إن هذه الاتجاهات الخمسة الرئيسية بعناصرها الواحدة والثلاثين كفيلة بأن تعطى فكرة واسعة للمفهوم الشامل للثورة الخضراء فى أجمل صورها وأروع معانيها ؟ هل لنا أن نفهم الثورة الخضراء على أنها كل هذه العوامل مجتمعة :

□ قضاء على المعوقات ،
□ واستثمار للإمكانات المتاحة ،
□ واستغلال للثروات إلى أقصى حد ،

□ ومحافظة على المكاسب ،
□ وتطوير للمنتجات ،
□ وتذليل للمعوقات ؟

إن الثورة الخضراء فى الواقع ليست إلا عملا على تحقيق (دائرة) ثروة حقيقية ، تسد الطلب وتسد الرمق وتكفى الحاضر والمستقبل ، ثروة خضراء فى منبتها وأصلها وثمرها وأملها . ولا فرق إذن بين الثورة الخضراء والثروة الخضراء .

□ □ □

خاتمة : دور الشباب فى تحقيق الثورة الخضراء

بقى أن نتعرض لدور الشباب فى الثورة الخضراء . وواجب الدولة هنا أن تضع نصب أعينها ضرورة النجاح الفعال فى توظيف الشباب لخدمة الثورة الخضراء ، ونجاح الشباب فى توظيف أنفسهم لخدمة هذه الثورة .

والشباب هم أصحاب كل ثورة ، وأصل كل نشاط ، ومنبع كل تغيير وتقدم . وليست الثورة الخضراء فى حقيقة الأمر إلا وسيلة من الوسائل التى تلجأ إليها الحضارة الحديثة لضمان المستقبل الأخضر المزدهر لهذا الجيل .

ولن يتأتى النجاح فى هذه العملية إلا بعد أن تدرس المؤسسات حاجتها الفعلية إلى طاقات الشباب دراسة واعية متأنية ، ثم تخرج على جميع الشباب بما انتهت إليه الدراسة من نوع العمل ومدته وعدد المحتاجين إليه من الشباب .

وعندئذ سيتقدم جنود الوطن من الشباب إلى العمل زرافات ووحدانا من أجل تحقيق هذه الثورة . وكما استطاع جيل أكتوبر أن يحقق النصر فى معركته العسكرية ، محققا للوطن رايات العزة والفخار ، فسوف يعمل جيلنا من الشباب بإذن الله على أن يحقق للوطن رايات الأمن والرفاهية . ذلك أنه ليس هناك سلام بدون ظل الخضرة ، وليست هناك ثورة خضراء فى ظل غير ظل السلام .

مستقبلنا فى مصر

عن قضايا التنمية والشباب والبيئة

"الأهرام الدولى"

مستقبلنا فى مصر . . هو عنوان الكتاب الجديد الذى صدر مؤخراً للدكتور محمد محمد الجوادى ويتضمن تسعة فصول تعالج جوانب من قضايا التنمية والبيئة فى مصر المعاصرة فى ضوء الاحصائيات والتقارير القومية التى أعدتها المجالس القومية المتخصصة ومجلس الشورى بالاضافة إلى تقارير هيئة الامم المتحدة ومنظماتها الدولية ، ويتضمن الكتاب محاضرة مطولة عنوانها « الإعلام يواكب التنمية ولا يناكبها » وهى المحاضرة التى ألقاها المؤلف فى افتتاح الموسم الجامعى لطلبة قسم الدراسات الاعلامية بجامعة الزقازيق ، وتركز هذه المحاضرة على أنه قد أشرف الوقت الذى أصبحت فيه الصحافة القومية قاصرة عن متابعة قضايا التنمية فى مصر ، وذلك بدراسة مقارنة بين حجم وسائل الاعلام المسموع والمقروء على المستوى الدولى كما يتضمن الكتاب فصلا عن الأسس التى تبنى عليها الفروق التى تميز دول العالم الى درجات أربع ، وذلك فى أعقاب مؤتمر الفقراء الذى عقد فى باريس برعاية الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران والذى أصدر احصائية خطيرة لدول تعد تحت مستوى الفقر ، وكيف ينبغى لنا أن نبعد بمصر عن هذا الشبح خاصة وأنها بعلمائها تعتبر بالفعل من دول العالم الاول .

ويتضمن الكتاب فصلا ثالثا عن إعادة الانضباط الى حياتنا المصرية وكيف يكون التوحيد القياسى وللرقم القومى للمواطن أثرهما الفعال فى اعادة تنظيم حياتنا المصرية بعد استئصال الروتين كالاستئصال الجراحى للسرطان .

ويتضمن الكتاب كذلك دراسة عن البيئة ونزع السلاح من واقع ورقة قدمها لمؤتمر الامم المتحدة واعتبرت من الوثائق الرسمية فى اللجنة السياسية ، ومن أهم الافكار التى يطرحها الكتاب النهوض باربع مدن مصرية كبيرة لتكون حواضر جديدة تخفف العبء عن أهم المحافظات واكبرها وهى : الأقصر وميت غمر وبلبيس والمحلة الكبرى وخاصة أن هذه المدن تفوق فى تعداد سكانها وأهميتها الحضارية والاقتصادية والاجتماعية عددا من عواصم المحافظات ومن دول المنطقة ويرسم صورة للعلاقة التى ينبغى أن تسود التعاون بين جامعاتنا الاقليمية الاحدى عشر وهذه المحافظات الجديدة.

ويتضمن الكتاب الذى يقع فى حوالى ١٢٠ صفحة دراسة عن المشكلات التى لا تستجيب للعلاج مع الزمن بمعنى انها مشكلات لا يحلها الزمن . ومن ألطف فصول الكتاب الفصل الذى عنوانه « الحلول الجزئية هى الاجدى ، أحيانا » .

كما يتضمن الكتاب ورقة العمل التى قدمها مؤلفه وهو الحاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى الأدب ومن أبرز قيادات الشباب الى الاجتماع الخاص الذى عقده مجلس الشعب المصرى لمناقشة مشكلة الشباب .

الأهرام الدولى
٦ يونيو ١٩٨٨

كتـــب للمـــؤلـــف

١ ـ الدكتور محمد كامل حسين عالماً ومفكراً وأديباً ،
(الكتاب الفائز بجائزة مجمع اللغة العربية الأولى فى الأدب العربى عام ١٩٧٨) .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، ١٩٩٧

٢ ـ مشرّفة بين الذرة والذروة ،
[نال عنه المؤلف جائزة الدولة التشجيعية فى أدب التراجم عام ١٩٨٢]
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٨٠ ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، ١٩٩٧

٣ ـ كلمات القرآن التى لا نستعملها (دراسة تطبيقية لنظرية العينات اللفظية) ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤
الطبعة الثانية ، دار الشروق ، ١٩٩٧

٤ ـ يرحمهم الله (كلمات فى تأبين صلاح عبد الصبور وزكى عبد القادر
وبدر الدين أبو غازى وفهمى عبد اللطيف ويحيى المشد)
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٥ ـ من بين سطور حياتنا الأدبية (دراسات أدبية)
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٦ ـ الدكتور أحمد زكى ، حياته ، وفكره ، وأدبه .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤
الطبعة الثانية ، دار الشروق ، ١٩٩٧

٧ ـ مايسترو العبور المشير أحمد اسماعيل ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٨ ـ سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، ١٩٨٤ .

٩ ـ **الدكتور على باشا إبراهيم** ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٠ ـ **الحلول الجزئية هى الأجدى أحيانا . . مستقبلنا فى مصر** ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
الطبعة الثانية : مستقبلنا فى مصر دراسة فى الإعلام والبيئة والتنمية والمستقبليات ،
دار الشروق ، ١٩٩٧

١١ ـ **التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة** ،
الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٢ ـ **الدكتور سليمان عزمى** ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .

١٣ ـ **الدكتور نجيب محفوظ** ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، ١٩٩٧

١٤ ـ **دليل الخبرات الطبية القومية** مع مقدمة وافية عن تاريخ وحاضر مؤسسات التعليم الطبى
المصرية ـ مركز الإعلام والنشر الطبى ، الجمعية المصرية للأطباء الشبان ، ١٩٨٧ .

١٥ ـ **الصحة والطب والعلاج فى مصر** ،
مطبوعة جامعة الزقازيق ، الجامعة والمجتمع ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٧ .

١٦ ـ **توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية** ، المكتبة الثقافية ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

١٧ ـ **رحلات شاب مسلم** ،
دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، ١٩٩٦

١٨ ـ **الببليوجرافيا القومية للطب المصرى** ، الجزء الأول والثانى ١٩٨٩ ،
الجزء الثالث والرابع ١٩٩٠ ، الأجزاء من الخامس وحتى الثامن ١٩٩١ .
الأكاديمية الطبية العسكرية ، وزارة الدفاع ، القاهرة .

١٩ ـ **منهج أدباء التنوير فى كتابة تاريخ الأمة الإسلامية** ،
الطبعة الأولى : رابطة الجامعات الإسلامية ، الرباط ، ١٩٩٠ .
الطبعة الثانية : **أدباء التنوير والتأريخ الإسلامى** ، دار الشروق ، ١٩٩٥ .

٢٠ ـ مجلة الثقافة [١٩٣٩ ـ ١٩٥٢] : تعريف وفهرسة وتوثيق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ .

٢١ ـ أوراق القلب (رسائل وجدانية) ، دار الشروق ، ١٩٩٥ .

٢٢ ـ شمس الأصيل فى أمريكا (من أدب الرحلات) ، دار الشروق ، ١٩٩٥ .

٢٣ ـ مذكرات وزراء الثورة [دراسة تشريحية تاريخية نقدية لمذكرات كمال حسن على وسيد مرعى وعبد الجليل العمرى وثروت عكاشة وإسماعيل فهمى وعثمان أحمد عثمان وضياء الدين داود وأحمد خليفة وعبد الوهاب البرلسى وحسن أبو باشا] ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٢٤ ـ المحافظون (قوائم كاملة ، وفهارس تفصيلية وأبجدية ، ودراسة لتسلسل وتطور اختيار المحافظين منذ بدء الإدارة المحلية فى ١٩٦٠ وحتى الآن) ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٢٥ ـ مذكرات المرأة المصرية [دراسة تحليلية تاريخية نقدية لمذكرات بنت الشاطئ وجيهان السادات ولطيفة الزيات وزينب الغزالى وإنجى أفلاطون واعتدال ممتاز وإقبال بركة ونوال السعداوى وسلوى العنانى وثريا رشدى] ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٢٦ ـ الوزراء ، ورؤساؤهم ، ونواب رؤسائهم ، ونوابهم ، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم (١٩٥٢ـ١٩٩٦)، دار الشروق ، ١٩٩٦ .

٢٧ ـ مذكرات الضباط الأحرار [مدارسة تاريخية نقدية لمذكرات محمد نجيب ، وعبد اللطيف بغدادى ، وخالد محيى الدين ، وعبد المنعم عبد الرءوف ، وجمال منصور ، وعبد الفتاح أبو الفضل ، وحسين حمودة] ، دار الشروق ، ١٩٩٦ .

٢٨ ـ البنيان الوزارى لمصر فى عهد الثورة [١٨٧٨ ـ ١٩٩٦] فهارس تاريخية وكمية وتفصيلية . لإنشاء وإلغاء وإدماج الوزارات والقطاعات الوزارية (منذ ١٨٧٨) ودراسة لتوزيع المسئوليات الوزارية والوزراء الذين تعاقبوا على كل وزارة (١٩٥٢ ـ ١٩٩٦) ، دار الشروق ، ١٩٩٦ .

٢٩ ـ فن كتابة التجربة الذاتية [مذكرات الهواة والمحترفين ، وقراءة فى مذكرات جمال ماضى أبو العزايم ، وحامد طاهر ، وسمير صادق ، وعبد الله عبد البارى ، وعلاء الديب ، وفرغلى باشا ، ومحمود الربيعى ، وميلاد حنا] ، دار الشروق ، ١٩٩٧ .

٣٠ ـ قادة الشرطة والحكومة المصرية فى عهد الثورة ، دار الشروق ، ١٩٩٧ .

المحتويات

إهـداء ٤
مقدمة الطبعة الثانية ٥
مقدمة الطبعة الأولى ٨
الفصل الأول : مستقبلنا فى مصر ٩
الفصل الثانى : مستقبل المدن والمحافظات فى مصر ١٥
الفصل الثالث : مستقبل الإعلام الإقليمى فى مصر ٣١
الفصل الرابع : الشباب ومشكلاته ٤٤
الفصل الخامس : الحلول الجزئية هى الأجدى . . أحيانا ٤٩
الفصل السادس : هـذا . . هـو العالم الرابع ٦٠
الفصل السابع : البيئة ونزع السلاح ٦٤
الفصل الثامن : معايير ينبغى أن تنضبط ٦٨
الفصل التاسع : إعادة ضبط التون فى حياتنا ٧٤
الفصل العاشر : متى نتخلى عن روح التحيز ؟ ٧٩
الفصل الحادى عشر : هل قوانا البشرية عاملة فعلا؟ ٨١
الفصل الثانى عشر : ما الحضارة إلا مواصلات ٨٦
الفصل الثالث عشر : هل أصبحنا بلاد الحدود القصوى ؟ ٩٢
الفصل الرابع عشر : هل الديناميكية كفيلة بحل أزمة الإسكان ٩٥
الفصل الخامس عشر : هل أصابت قيمنا نوبة من الأذى ؟ ٩٧
الفصل السادس عشر : كيف نتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ؟ ١٠٠
الفصل السابع عشر : فنـاء الطـاقـة ١٠٥
الفصل الثامن عشر : مشكلات لن يحلها الزمن ! ! ١١٠
الفصل التاسع عشر : الأركان الثلاثة التى نتجاوزها : النية والموالاة والترتيب ١١٣
الفصل العشرون : الحلقة المفقودة من أجل مستقبل أفضل ١١٦
الفصل الحادى والعشرون : هـل تنقصنا أجهزة للاستشعار ؟ ١١٩
الفصل الثانى العشرون : الأبعاد البيئية لمشكلة الزيادة السكانية ١٢٤
الفصل الثالث والعشرون : الثورة الخضراء ١٢٨
« مستقبلنا فى مصر » عن قضايا التنمية والشباب والبيئة ١٤٧
كتب للمؤلف ١٤٩
المحتويات ١٥٢

رقم الايداع : ٩٧/٧٣٤٣
I.S.B.N. 977 - 06 - 9753 - 2

مطابع الشروق

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - ت : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)